إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	Ali Fawzy Al Nazly	علي فوزي النزلي	**اسم الطالب:**
Date:	2016-06-14	09 رمضان، 1437 هـ	**التاريخ:**
Signature:			**التوقيع:**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الأقصى
تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية

حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي

The Gaza Siege and Its Implications on the Israeli – European Relations

إعداد الباحث

علي فوزي النزلي

إشراف الدكتور

أحمد جواد الوادية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

2016م – 1437 هـ

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **علي فوزي علي النزلي**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 16 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/05/23 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً
د. وائل بكر عبد العال	مناقشاً خارجياً
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

يقول تعالى في كتابه العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

سورة البقرة – الآية 32

الإهـــــداء

في ظل ما يعانيه أبناء شعبنا الفلسطيني البطل ،، وما يسطّره كل يوم من صمود أسطوري في وجه الحصار والعدوان الإسرائيلي ،، أتقدم بهذه الدراسة المتواضعة وأهديها . . .

إلى وطني الغالي فلسطين ،، إلى أرواح الشهداء الأبرار ،، والجرحى والمصابين ،، أسرانا البواسل في سجون الاحتلال.

إلى أفراد أسرتي ،، إلى من يلهج بذكره فؤادي ،، وأحمل اسمه بكل فخر واعتزاز وافتقده كثيراً إلى روح والدي الطاهرة . . .

إلى الينبوع الذي لا يمل عطاؤه من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها رمز الحنان والحب والتضحية والدتي الحبيبة. . .

إلى شريكة حياتي وآمالي من تذوقت معي الحياة بحلوها ومرّها زوجتي الغالية . . .

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة رياحين حياتي أبنائي وفلذات أكبادي فوزي، وفادي، وأسامة، وأحمد . . .

إلى من حبهم يجري في عروقي ،، إلى سندي وقوّتي وملاذي إخواني وأخواتي الأعزاء . . .

إلى أصدقائي الأعزاء وأحبائي في الوطن والخارج . . .

في كل مكان . . . في الوطن والخارج

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلّم .... وبعد،

بداية أحمد الله عزّ وجلّ أولاً وأخيراً على نعمائه وآلائه أن وفقني لإعداد هذه الدراسة.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان بالجميل والفضل للأستاذ الفاضل الدكتور/ أحمد جواد الوادية، لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة لما كان له عظيم الأثر والعطاء اللا محدود في ظهور هذا العمل على هذا النحو.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل، الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر سرور والدكتور/ وائل عبد العال، حيث شرفتُ بمناقشتهم لهذه الدراسة لما كان لهذه المناقشة من إضافة مهمة لتطويرها وتحسين أداءها.

والشكر موصول إلى معالي الدكتور /محمد المدهون رئيس الأكاديمية وجميع الأساتذة في الأكاديمية، الذين قاموا بتدريسي، ونهلت من علومهم، مما ساعدني في دراستي الشيء الكثير.

وأتقدّم أيضاً بخالص شكري للقائمين على مركز الأهرام للدراسات والاستراتيجيات في القاهرة وجامعة القاهرة والجامعة الأردنية والجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر في غزة.

كما أشكر اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ومنتدى التواصل الأوروبي ومجلس العلاقات الأوروبية الفلسطينية.

وأسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتهم جميعاً وأن ينفع بهم الأمة، وأدعو الله أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع، فإن أحسنت فذلك من الله، وإن أخطأت فمن نفسي وما توفيقي إلا بالله، فاللهم انفعني بما علّمتني، وعلّمني ما ينفعني.

قائمة المحتويات

الآية ..... أ
الإهداء ..... ب
الشكر والتقدير ..... ت
قائمة المحتويات ..... ث
ملخص الدراسة (اللغة العربية) 1
ملخص الدراسة (اللغة الانجليزية) 2
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 3
المقدمة 4
مشكلة الدراسة 5
أهمية الدراسة 6
الأهمية النظرية 6
الأهمية العملية 6
أهداف الدراسة 6
منهج الدراسة 7
حدود الدراسة 7
أدوات الدراسة 8
مصادر الدراسة 8
مصطلحات الدراسة 8
الدراسات السابقة 10
الدراسات العربية 10
الدراسات الأجنبية 14
الفجوة البحثية 17
الفصل الثاني: الممارسات الإسرائيلية مع قطاع غزة (1967م – 2005م) 18
تمهيد 19
المبحث الأول: السلوك الإسرائيلي تجاه قطاع غزة (1967م–1987م) 20
مقدمة 20
احتلال قطاع غزة عام 1967م 20

القطاع الاقتصادي والزراعي 21
الاستيطان..... 23
البعد الأمني والعسكري للاستيطان في قطاع غزة 24
المبحث الثاني: التعامل الإسرائيلي تجاه قطاع غزة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م-1993م) 26
مقدمة 26
السلوك الإسرائيلي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م) 26
المبحث الثالث: السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد اتفاق أوسلو (1993م – 2000م) 29
مقدمة 29
السياسات الإسرائيلية تجاه القطاع بعد اتفاق أوسلو 29
المبحث الرابع: التصعيد الإسرائيلي تجاه قطاع غزة بعد انتفاضة الأقصى (2000م) 33
مقدمة 33
اندلاع انتفاضة الأقصى 33
انتهاكات إسرائيل في ظل انتفاضة الأقصى 34
احصائيات انتفاضة الأقصى 35
أبرز السياسات الإسرائيلية خلال وبعد الانتفاضة 36
موقف الاتحاد الأوروبي من انتفاضة الأقصى 37
موقف الاتحاد الأوروبي من خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة 38
الخلاصة 39
الفصل الثالث: الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة 40
تمهيد 41
المبحث الأول: الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة (المفهوم والنشأة) 42
مقدمة 42
مفهوم الحصار (لغة واصطلاحاً) 42
مفهوم حصار غزة 43
أمثلة دولية عن الحصار 43
نشأة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة 45

المبحث الثاني: انعكاس الحصار على الأوضاع العامة في قطاع غزة 47
مقدمة 47
الفقر والبطالة 47
القطاع الصحي 48
حرية السفر والمعابر 49
القطاع التعليمي 50
القطاع الخدماتي البيئي: النظافة، الصرف الصحي، المياه 52
قطاع البناء والإنشاءات والإعمار 53
المبحث الثالث: الحصار في منظور القانون الدولي 55
مقدمة 55
الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة جريمة حرب وعقوبة جماعية 55
الممارسات الإسرائيلية التي تتطابق مع جريمة الإبادة 57
الموقف القانوني 58
الخلاصة 59
الفصل الرابع: المواقف الأممية والدولية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية 61
تمهيد 62
المبحث الأول: مواقف دولية وأممية تجاه السلوك الإسرائيلي والمخاوف الإسرائيلية
تجاهها 63
مقدمة 63
المواقف الأممية تجاه السلوك الإسرائيلي 63
المخاوف الإسرائيلية 66
المواقف الدولية من الحصار 67
موقف الأمم المتحدة 67
الموقف الأمريكي 68
الموقف الروسي 69
المبحث الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 71
مقدمة 71
الدور السياسي للاتحاد الأوروبي 71

الدول المؤثرة في الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وإسرائيل 76
الموقف الفرنسي 76
الموقف الألماني 78
الموقف البريطاني 79
تراجع التوجهات السياسية الأوروبية نحو القضية الفلسطينية 80
الخلاصة 82
المبحث الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحصار 83
مقدمة 83
موقف الاتحاد الأوروبي من حصار غزة 83
الخلاصة 89
المبحث الرابع: دور الاتحاد الأوروبي تجاه حصار قطاع غزة من منظور المسؤولية الدولية 90
مقدمة 90
موقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني 91
الخلاصة 92
الفصل الخامس: الدبلوماسية الفلسطينية (الرسمية والشعبية) تجاه الاتحاد الأوروبي 94
تمهيد 95
المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية (النشأة والتطور) 96
مقدمة 96
مفهوم الدبلوماسية 96
نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية 96
واقع الدبلوماسية الفلسطينية 99
المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية وتأثيراتها في الاتحاد الأوروبي 101
مقدمة 101
بداية العلاقات الأوروبية الفلسطينية 101
الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية في الاتحاد الأوروبي 102
المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الفلسطينية الشعبية في التأثير على صورة إسرائيل في الاتحاد الأوروبي 105

مقدمة 105
مفهوم الدبلوماسية الشعبية 105
أهمية الدبلوماسية الشعبية للفلسطينيين 106
مؤشرات التحول في الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل (2006م-2016م) 109
مواقف شعبية للاتحاد الأوروبي 110
مؤتمر فلسطينيي أوروبا 112
الخلاصة 114
النتائج والتوصيات 115
النتائج 115
التوصيات 117
قائمة المراجع 119

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة التعامل الإسرائيلي مع قطاع غزة تاريخياً، والتعرف على الحصار وتداعياته على كافة المناحي المختلفة في قطاع غزة. وتوضيح التطورات التي طرأت على محددات الموقف الأوروبي من إسرائيل والقضية الفلسطينية منذ عام 1948م. وبيان المواقف والتصريحات الأوروبية المناهضة لحصار قطاع غزة. وتأثيرات الحصار على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام، واظهار التباين في المواقف الاوروبية من قضية الحصار وخاصة الوفود الشعبية والبرلمانية والمستوى الرسمي التنفيذي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون، والمنهج القانوني، والمنهج السلوكي السياسي لملائمة هذه المناهج لمثل هذا النوع من الدراسات.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من الرؤى، حول حصار غزة، من خلال إجراء عدد من المقابلات، مع بعض الشخصيات المجتمعية البارزة والفاعلة في هذا المجال على المستويين المحلي والدولي.

وتناولت الدراسة طبيعة التعامل الإسرائيلي مع قطاع غزة خلال الفترة (1967م – 2005م) والحصار على القطاع وأبرز المواقف الدولية والأوروبية من إسرائيل والقضية الفلسطينية بشكل عام والحصار بشكل خاص، وكذلك تناولت الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والشعبية تجاه الاتحاد الأوروبي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الموقف الأوروبي الرسمي من الحصار لم يرقى للمستوى المطلوب بسبب التعاطف الغربي مع إسرائيل ونجاح إسرائيل في اقناع العالم بروايتها بالرغم من وجود نداءات دولية تطالب برفع الحصار عن غزة إلا أنها لم ترقى لمستوي ايجاد آليات لوقفه أو الضغط على إسرائيل لإنهائه، وأنه رغم الاختراق الذي حدث على الساحة الدولية والأوروبية باتجاه الوعي لما يحدث من تداعيات لحصار غزة إلا أن الدبلوماسية الرسمية والشعبية بحاجة إلى مزيد من التطوير والتفعيل حتى تتمكن من مخاطبة الرأي العام العالمي وتؤثر فيه وإقناعهم بالرواية الفلسطينية باتجاه الحقوق المدنية وكذلك الاهتمام بالتركيز على الحقوق السياسية السيادية للشعب الفلسطيني. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها، إبراز صورة إسرائيل الحقيقية أمام العالم، والتأكيد على أن حصار قطاع غزة يمثل عقوبة جماعية وانتهاك واضح لحقوق الانسان، وبالتالي يجب تظافر الجهود لوضع ملف الحصار ضمن ملفات التقاضي في المحاكم الدولية، والعمل على تشكيل لوبي عالمي ضاغط على إسرائيل وتفعيل وتطوير العمل الدبلوماسي الفلسطيني ببعدية الرسمي والشعبي.

Abstract

The study aimed to highlight the Israeli policies towards the Gaza strip from historical perspective, and to expound on the siege and its repercussions on the aspects of life in Gaza. In addition, it identifies the developments of the European position parameters towards Israel and the Palestinians since 1948م. Moreover, the study cites statements made by European Union leaders concerning the siege and its consequences on the image of Israel among the countries of the EU and the international community. On the other hand, the study sheds light on the contrasting responses by Europeans to the siege, especially by popular bodies and parliaments.

The study used the descriptive, analytical, content analysis, legal curriculum, and behavioral approach to make it suitable for further studies.

The study also presented a series of visions about the siege of Gaza through a number of interviews with some community dignitaries and actors, on local and global levels.

It presented the Israeli policies toward Gaza strip between (1967 – 2005), the siege on the strip, and the main International and European statements toward Israel and the Palestinian issue, particularly the siege. As well as, the study presented Palestinian diplomacy - official and popular – toward the European Union.

It pointed out some main results. The official European position toward the siege did not rise to the level required because of the Western sympathy with Israel; In addition, Israel succeeded in convincing the world of its narrative, despite international appeals calling for lifting the siege on Gaza.

The European position did not provide or conduct any solutions for the cause – siege, even by making pressure on Israel to lift the siege. In spite of the breakthrough and penetrations in Europe, indeed the official and popular diplomacy need to be developed in order to be more effective and enhancing the Palestinian rights through awareness.

The study concluded that the political staff should be developed and rehabilitated through the adoption of specific standards and regulations and through communication with Palestinian communities. Moreover, it recommended coordinating with Arabic and Islamic supporters of the Palestinian cause to form a strong lobby team, to confront Israel & its policies and to emphasize the political and civil rights of the Palestinians on official and popular levels. As well as, it recommended displaying the true image of Israel in front of the world through emphasizing the siege on Gaza, which represents a collective punishment and a clear violation of human rights. Therefore, there should be concerted efforts to insert the siege issue in the international courts, to form global lobby on Israel, to activate and develop the Palestinian diplomatic efforts, formal and popular levels.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

شكّل الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة أحد أبرز أشكال العقاب الجماعي التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي على السكان المدنيين حيث سلبهم كافة حقوقهم المدنية التي كفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

يعاني قطاع غزة حصاراً خانقاً سواء كان بصورة مباشرة كما هو في الضفة الغربية عبر الحواجز والاعتقالات ومواصلة الاستيطان وجدار الفصل العنصري أو بصورة غير مباشرة كحال اللاجئين في المخيمات والشتات الذين يتعرضون للعديد من الإجراءات التي تزيد من معاناتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لكن واقع الحصار المفروض على القطاع هو أكثر سوءاً في دوافعه وأسبابه السياسية والاقتصادية المباشرة أو الأمنية وفق المخطط الإسرائيلي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي إثر نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية في يناير 2006م (وخسارة حركة فتح التي أمسكت بزمام حكم السلطة الوطنية الفلسطينية منذ 1994م) (الأغا، 2011). حيث نشأ في الضفة الغربية وقطاع غزة وضع سياسي جديد اقترن بمواقف إقليمية ودولية وضعت شروطاً للتعامل مع أي حكومة فلسطينية تشكلها حركة حماس، من خلال الإقرار بالمبادئ الأساسية التي وضعتها الرباعية وهي الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن العنف، والاعتراف بالاتفاقيات السابقة.

وعلى إثر فوز حركة حماس في الانتخابات بدأت إسرائيل بسلسلة من الإجراءات الهادفة لعزل قطاع غزة وحصاره، ترافق ذلك مع توسع في ظاهرة الفلتان الأمني والمواجهة بين حركة فتح وحركة حماس في قطاع غزة، بجانب اختطاف الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط" 24 يونيو 2006م، إلى أن سيطرت حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة يونيو 2007م، وهو الأمر الذي اتخذته إسرائيل مبرراً لمزيد من التشديد في حصارها لقطاع غزة، حيث تنوعت أشكال الحصار الذي شمل اغلاق منتظم للمعابر وتقييد لحركة السكان ومنع لإدخال المواد الأساسية وفرض للحصار البحري (عبد الرحمن وآخرون، 2011م: 155).

تسعى الدراسة إلى التعرف على الآثار الخطيرة للحصار الإسرائيلي على كافة المناحي الحياتية للإنسان الفلسطيني في قطاع غزة والتأثيرات النفسية على الأطفال والنساء والشباب الفلسطيني، وانعكاس ذلك على صورة إسرائيل أمام العالم والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، بجانب التعرف على الموقف الأوروبي من هذا الحصار الذي عمل على تقويض الأسس البنيوية للحياة في قطاع غزة.

حيث عمل الاحتلال على مدار عشرات السنين الماضية أن يظهر بصورة حضارية أمام العالم وأن يقدم نفسه كضحية، لذلك يرى الباحث أن الحصار الإسرائيلي على القطاع يمثل فرصة لإبراز الصورة الحقيقية لممارسات الاحتلال أمام الدول الأوروبية.

كما يحاول الباحث أن يبرز صورة إسرائيل في الاتحاد الأوروبي. مستعرضاً الحروب التي شنتها إسرائيل على الفلسطينيين، وكذلك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وتأثيراته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي من خلال المستويين الرسمي والشعبي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يشهد قطاع غزة حصاراً فرضته إسرائيل منذ عام 2006 استهدف كافة المناحي الحياتية للسكان التي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وللقيم الدولية.

وتتلخص مشكلة الدراسة في ضوء ما تقدم، في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى انعكس حصار قطاع غزة على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة التعامل الإسرائيلي مع قطاع غزة تاريخياً؟
2. ما محددات الموقف الأوروبي من إسرائيل والقضية الفلسطينية؟
3. ما التداعيات المترتبة على المناحي الحياتية للمدنيين في ظل حصار قطاع غزة؟
4. هل أثر الحصار على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل؟
5. ما أبرز المواقف والتصريحات الأوروبية المناهضة لحصار قطاع غزة؟
6. ما هي المواقف وردود الفعل الإسرائيلية من المواقف الأوروبية؟
7. كيف يمكن توظيف الحصار وتداعياته من خلال المسؤولية الدولية لصالح الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين؟
8. كيف يمكن استثمار الموقف الأوروبي نحو إسرائيل بسبب الحصار لصالح القضية الفلسطينية؟

أهمية الدراسة:

لا بد من الإشارة إلى أنّ الدراسة تسعي إلى إضافة المزيد إلى حقل العلوم الإنسانية عامة وللعلوم السياسية والدبلوماسية بشكل خاص، حيث إنها تغطي تداعيات الحصار والمناحي المختلفة التي يتعرض لها القطاع، وبناء عليه لا بد من توضيح الأهمية النظرية والأهمية العملية:

الأهمية النظرية:

1. إثراء المكتبة العربية في معرفة الآثار والانعكاسات المترتبة على حصار قطاع غزة.
2. تزويد الباحث الفلسطيني والعربي بمعلومات حول الحصار الإسرائيلي وتأثيراته على صورة إسرائيل في المجتمع الدولي بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص.
3. إطلاع الباحث العربي على طبيعة الوضع الداخلي بسبب الحصار الإسرائيلي وتداعيات ذلك على صورة إسرائيل في المجتمع الدولي.

الأهمية العملية:

1. استثمار المُناخ العالمي الرافض للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة من قبل صنّاع القرار لصالح القضية الفلسطينية.
2. دعم صنّاع القرار في التأكيد على أنّ القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة العربية.
3. تعزيز دور صنّاع القرار في إيجاد جبهة عالمية مناهضة لإسرائيل وسلوكها العدواني من خلال الاستفادة من البيئة العالمية المتعاطفة مع القضة الفلسطينية.
4. تنظيم العمل على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين عبر المحاكم والمنظمات الدولية كون الحصار يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.
5. توضيح الصورة الحقيقية لإسرائيل أمام دول العالم بسبب فرضها للحصار غير القانوني والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة.

أهداف الدراسة:

1. إبراز طبيعة التعامل الإسرائيلي مع قطاع غزة تاريخياً.
2. التعرف على الحصار وتداعياته على كافة المناحي المختلفة في قطاع غزة.
3. توضيح التطورات التي طرأت على محددات الموقف الأوروبي من إسرائيل والقضية الفلسطينية منذ عام 1948مم.

4. بيان المواقف والتصريحات الأوروبية الرسمية وغير الرسمية المناهضة لحصار قطاع غزة.
5. توضيح تأثير الحصار على صورة إسرائيل في الاتحاد الأوروبي.
6. إظهار طبيعة تخوف إسرائيل على صورتها في أوروبا.
7. توظيف الموقف الأوروبي نحو إسرائيل بسبب الحصار لصالح القضية الفلسطينية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المناهج العلمية التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.
2. **أداة تحليل المضمون:** هو منهج أو أداه البحث العلمي حيث يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في مجال الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون.
3. **المنهج القانوني:** هو المنهج الذي يقوم على استخلاص الأفكار النظرية التي يدور البحث في ظلها وتطبيقها على جوهر المشكلة، وهو يستند على قواعد القانون كمدخل لدراسة الظاهرة السياسية، ومنه القانون العام للدولة وأنشطتها وكذلك تفاعلات النظم السياسية المرتبطة بالتفاعلات والعلاقات الدولية، فقواعد القانون الدولي والأعراف تعد بمثابة مداخل أساسية لدراسة الظاهرة السياسية.
4. **المنهج السلوكي السياسي:** هو المنهج الذي يهتم برصد وتتبع بعض التصريحات الصادرة عن الأطراف المختلفة، وأيضاً تحليل الأهداف والأدوات، وتحديد التوقعات.

حدود الدراسة:

تنحصر حدود هذه الدراسة في الجوانب التالية:

1. **الحد الزماني:** يغطي البحث الحصار المفروض على قطاع غزة 2006م- 2016م.
2. **الحد المكاني:** قطاع غزة.

3. **الحد الموضوعي:** حصار قطاع غزة وانعكاساته على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي.
4. **الحد البشري:** بعض الشخصيات العاملة والمختصة في مؤسسات المجتمع المدني والمهتمين بالشؤون السياسية وقضية الحصار محلياً ودولياً.

أدوات الدراسة:

المقابلة: أجرى الباحث عدد من المقابلات مع الشخصيات ممن كان لهم دور في مواجهة ورفض الحصار وكذلك المختصين بالشأن السياسي والإنساني.

مصادر الدراسة:

1. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث وذلك باستخدام المقابلات الشخصية كأداة رئيسة للدراسة، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.
2. **المصادر الثانوية:** إعداد الإطار النظري والذي يتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالدراسة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت جوانب الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

الحصار:

يُعرف الحصار بأنه "تدبير حربي تتخذه دولة محاربة ضد دولة أخرى، بقصد حرمانها من كل اتصال بالعالم الخارجي، ويتم ذلك عن طريق البحر بمنع دخول السفن إلى موانئ الدولة أو الاقتراب من سواحلها أو الانطلاق منها، وعن طريق الجو بمنع هبوط الطائرات في مطارات الدولة أو الإقلاع منها، وعن طريق البر بقطع اتصالات الدولة بالخارج. والحصار هو عمل عدائي تلجأ إليه الدول في حالات الاستعداد للحرب، أو خلال الحرب أو بعد الحرب، من أجل انتزاع مطلب أو تحقيق مأرب أو إكراه الخصم على الرضوخ لأمر معين (حمد والعيلة، 2009م: 34).

وكما يعرف بأنه اصطلاح عسكري يقصد به ضرب نطاق من القوات المسلحة المهاجمة حول موقع حصين كمدينة أو قلعة لتطويقها تمهيداً للاستيلاء عليها بعد استسلام الموقع

للمهاجمين بسبب انقطاع موارد المعيشة نتيجة لقطع الإمدادات الواردة إليها من خارجها (عطية الله، 1979: 718).

التعريف الإجرائي للحصار: هو عمل غير قانوني من خلال الإغلاق الجزئي أو الكلي للمعابر البرية والجوية والبحرية وبالتالي يتم تعطيل حركة الأفراد والبضائع من وإلى المنطقة المستهدفة بالحصار وهذا ما تقوم به إسرائيل تجاه قطاع غزة.

الاتحاد الأوروبي:

يعرف الاتحاد الأوروبي بأنه "ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في الدول الفيدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات" (نافعة، 2004: 36).

التعريف الإجرائي للاتحاد الأوروبي: هو تجمع تأسس عام 1957م، بدأ بستة دول من أوروبا الغربية هي: فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ، وهو الآن يضم 28دولة.

الدبلوماسية الشعبية:

تعتبر الدبلوماسية الشعبية إحدى أدوات السياسة الخارجية للتأثير على الدول ومؤسساتها وشعوبها لحشد آرائهم ودعمهم تجاه دعم سياسات الدول أو تحقيق أهداف معينة، وقد تعددت تعريفات الدبلوماسية الشعبية على النحو التالي:

حيث عرفها الشامي "هي العمل الدبلوماسي القائم على الاتصال والتعامل مباشرة مع الشعوب والتنظيمات السياسية" (فياض، 2013م: 184).

كما يعرفها عمر الحسن على أنها تلك النشاطات التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل شعبية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها. وقد ساعد على ظهور الدبلوماسية الشعبية التقدم العلمي والتكنولوجيا في وسائل الاتصال المختلفة، حيث أنها أوجدت فرصا جديدة للاتصال الجماهيري (الحسن، 2011م).

كما ويعرفها بول شارب الدبلوماسية الشعبية بأنها "العملية المباشرة التي يتم من خلالها التواصل مع الشعب في بلد ما بهدف إقناعه بتطوير الفوائد المشتركة، ونشر القيم المتمثلة بها" (Melissen, 2005).

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (الهمص، 2004م)

عنوان الدراسة: مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد 1991–كامب ديفيد الثانية 2000م.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية خلال الفترة ما بين (1991م – 2000مم)، حيث تطرقت الدراسة إلى دور الولايات المتحدة منذ مؤتمر مدريد وقنوات أوسلو السرية وصولاً إلى إعلان المبادئ في العام 1993م، كما تناولت الدراسة المقارنة بين دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، ثم تناولت الدراسة دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المفاوضات بعد عام 1993م مروراً بكل جولات المفاوضات، وصولاً إلى قمة كامب ديفيد 2000م، وناقشت الدراسة فشل هذا المؤتمر وأسبابه.

وأوصت الدراسة إلى التعامل مع الإدارة الأمريكية على أنها اللاعب الأساسي على مستوى المنطقة، والعمل على كسب الرأي العام الأمريكي، والتركيز على الدعم السياسي للقضية الفلسطينية من خلال بناء جبهة عربية موحدة.

2. دراسة (بني فضل، 2009م)

عنوان الدارسة: دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م–2007م).

هدفت الدراسة إلى الوقوف على سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية، ومعرفة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما إذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، أم أنها كانت مجرد سياسات أمنية ذات طابع اقتصادي تنموي لحماية إسرائيل، وكانت أهم النتائج أن هدف الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم هذه المساعدات هو حماية إسرائيل، من خلال ربط هذه

المساعدات بمدى التزام السلطة بمكافحة الإرهاب وقمعها للمنظمات الإرهابية، وأن الدول المانحة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي قدمت المساعدات وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية وليس وفق احتياجات الشعب الفلسطيني.

وأوصت الدراسة إلى وضع خطة وطنية شاملة للتنمية في فلسطين لا تعتمد على المساعدات الدولية المشروطة، وأن تتوخى جمعيات المجتمع المدني الحذر من الشروط التي قد يضعها الاتحاد الأوروبي مقابل تمويل هذه الجمعيات.

3. دراسة (طافش، 2010م)

عنوان الدارسة: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993م–2003م.

ولقد هدفت الدراسة إلى تحديد موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993م –2003م وأهم الأحداث الإقليمية والدولية الهامة التي كان لها دور الأثر البالغ في تغيير سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، والتعرف على ادوات الاتحاد الأوروبي لزيادة نفوذه السياسي من اجل المحافظة على مصالحه في المنطقة، ولقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وتحليل المضمون، وكانت أهم النتائج أن الاتحاد الأوروبي يمثل تجمعاً مهماً إلا أنه لم يصبح فاعلاً سياسياً ومؤثراً في مسرح العلاقات الدولية بسبب فقدانه خارجية موحدة.

وأوصت الدراسة على القيادة الفلسطينية البحث عن سبل تفعيل دور الاتحاد الأوروبي بدرجة أكثر فاعلية على ضوء التأثير في مستويات اتخاذ القرارات داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

4. دراسة (عيروط، 2011م)

عنوان الدارسة: الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية.

هدفت الدراسة للتعرف على حقيقة الدبلوماسية الفلسطينية، وكيفية إدارتها للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ومدي قدرة الدبلوماسية الفلسطينية المتبعة في المفاوضات على إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنّ:

1. الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع ذو طبيعة وجودية لا يمكن حله بشكل نهائي، ولكن يمكن ادارته ومحاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

2. أنّه ذو بنية متجددة دائمة التحول تحكمها المصالح الديمغرافية والسياسية والثقافية، اضافة إلى التحولات الإقليمية والدولية التي تتحكم فيها توازنات القوي العالمية.

فيما أوصت الدراسة بضرورة استغلال التغير الإقليمي على المستوي العربي وتعليق المفاوضات في إطار استراتيجية فلسطينية جديدة تؤدي إلى إحداث أزمة تضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة محتلة.

5. دراسة (بكر، 2013م)

عنوان الدارسة: النظام السياسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة حاكماً ومنظماً جريمة الإبادة الجماعية، الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة نموذجا 2007م-2013م

هدفت الدراسة إلى تحليل بنود ميثاق روما (القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) من خلال تحليل النصوص الخاصة بتحديد الجرائم المحددة فيه، دراسة مدى انطباق جريمة الإبادة الجماعية كأحد أنواع الجرائم الأربعة المحددة في نظام روما الأساسي، والتي بموجبها يمكن تحريك الدعاوي القضائية في حال وجود شواهد وبيانات على وقوع مثل هكذا جريمة، ومن ثم بالإمكان للمحكمة من دراسة وتوثيق هذه الجريمة ولاحقاً يمكن لها إثبات القرائن من أجل تحديد المسؤولية الجنائية والتي بموجبها يمكن تحديد لوائح اتهام ضد السلطات والأشخاص المنخرطين في ارتكاب هذه الجريمة، وكانت أهم النتائج توثيق بعض مظاهر وملامح الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة وآثاره على السكان المدنيين، وإقرار الحصار كجريمة إبادة جماعية وفقاً للنظام السياسي للمحكمة الجنائية الدولية وقد اعتبر الباحث أن هذه الدراسة يمكن أن تشكل مدخلاً وخطوة يمكن البناء عليها واستثمارها من قبل السلطة الفلسطينية في محاولة كسر الحصار وملاحقة المجرمين الإسرائيليين على صعيد القضاء الجنائي الدولي.

6. دراسة (محمد الحمضيات، 2014م)

عنوان الدارسة: دور الاتحاد الأوروبي في تنمية حقوق الإنسان في فلسطين

هدفت الدراسة لتوضيح أهمية حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني بالإضافة إلى التعرف على نتائج تمويل الاتحاد الأوروبي لمؤسسات حقوق الإنسان وأثره على التنمية في فلسطين، وتسليط الضوء على حقوق الإنسان والانتهاكات، وكانت أهم النتائج أن الاحتلال الإسرائيلي مازال يمارس الإغلاق والحصار وتقطيع أوصال الوطن، نتيجة لذلك انتهكت حقوق الإنسان وازدادت معدلات الفقر والبطالة وزاد من ذلك الانقسام الفلسطيني الداخلي وما رافقه من

تضييق على الحريات، وانقسام الشعب الفلسطيني نحو الالتزام بما يصدر عن الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة وطنية فلسطينية شاملة للتنمية ليتم على أساسها استثمار التمويل الأوروبي بما يحقق المصالح الوطنية العليا، والعمل على تعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المحلي والاتحاد الأوروبي في وضع السياسات.

7. دراسة (ياسر أحمد عبد الغفور، 2015م)

عنوان الدارسة: دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية حول حصار غزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصادر الإعلامية والأولية في بناء تحيزات التغطية الخبرية لحصار قطاع غزة في صحف الدراسة، من خلال رصد أنواع المصادر الإعلامية المستخدمة في التغطية وسماتها وتوزيعها الأيديولوجي، ومدي الاعتماد على المصادر الأولية المجهلة، وانعكاس ذلك على تحيزات التغطية، ورصد الجوانب التي يتم التركيز عليها لتحقيق أهداف معينة، ومدي تعدد المصادر ووجهات النظر، وكذلك رصد أنماط وآليات التحيز التي تتضمنها التغطية الخبرية، وكانت أهم النتائج التعرف على العوامل التي يرتكز إليها القائم بالاتصال عند اختيار مصادره الإعلامية والأولية، حول حصار غزة، وتأثير السياسة التحريرية على ذلك، والوقوف على حدود الاختلاف أو الاتفاق بين صحف الدراسة، في مجال تعدد المصادر وتوظيفها في بناء التحيزات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أبرزها حث الصحف على زيادة الاهتمام بتغطية وتناول حصار غزة، كمياً بزيادة التغطية، ونوعياً من خلال التغطية الشاملة والتفسيرية التي لا تقف عند الطابع الخبري، وتغليب المعايير المهنية على الجوانب الحزبية والمصالح الخاصة، والانطلاق من المسؤولية الاجتماعية في التغطية.

8. دراسة (خولة محيي الدين، 2013م)

عنوان الدارسة: الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في ضوء أحكام القانون الدولي العام

هدفتَ الدراسة إلى تقييم الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة من ناحية القانون الدولي، فبدأ بالتعريف بالحصار عبر دراسة تطوره التاريخي وأنماطه والأساليب التي طبقت من خلاله، وأحكام القانون الدولي الناظمة له، وانتقل بعد ذلك إلى دراسة الحصار الإسرائيلي

المفروض على قطاع غزة، فتناول أبرز ملامح هذا الحصار التي تميزه عن غيره من حالات الحصار، وحلَّلَ الذرائع التي قدمتها إسرائيل لتبريره، ووصل إلى التعريف بقواعد القانون الدولي التي شَكَّلَ هذا الحصار خرقاً لها وذلك مع تداخل آثاره الكارثية في حياة سكان القطاع مع آثار العدوان الإسرائيلي عام 2008م في قطاع غزة، وانتهى هذا البحث بعرض جانبٍ من محاولات كسره ووضع حدا له والتي عكست موقف جانب من المجتمع الدولي إزاء هذا الحصار.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على عدم مشروعية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة لانتهاكه عدداً من قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأهمية توضيح الثغرات القانونية في المواقف الإسرائيلية لخلق نوع من الإحراج والضغط على الصعيد الدولي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1.دراسة مزنة شهابي (Muzna Shihabi, 2006)

عنوان الدارسة: الدبلوماسية العامة الفلسطينية من كامب ديفيد 2 إلى فتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار.

Palestinian Public Diplomacy: from Camp David II to the ICJ Ruling on the Israeli Wall

تناولت الباحثة في هذه الدراسة تعريفاً للدبلوماسية العامة والفرق بينها وبين الدبلوماسية الرسمية أو التقليدية، والفرق بينها وبين الدعاية أو ما يسمى بالبروباجندا، لتنتقل بعد ذلك إلى دور المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في تفعيل الدبلوماسية العامة.

وفي هذه الدراسة حاولت الباحثة أن تتعرض لنموذجين من الممارسات الفلسطينية التي تندرج تحت الدبلوماسية العامة، ولجأت الباحثة في الدراسة إلى مصادر اعتبرتها أوليه في تجميع المعلومات وأخرى ثانوية، وقد توصلت الباحثة في دراستها إلى ضعف الدبلوماسية العامة الفلسطينية بشكل ملحوظ، وحاجة صناع القرار الفلسطينيين إلى طريقة جديدة كلياً في التفكير.

وأوصت الباحثة باقحام الدبلوماسية بشكل رسمي في تخطيط وزارة الخارجية، وتطوير استراتيجية لطريقة التعاون بين مختلف من يقع على أعبائهم تطوير الدبلوماسية العامة الفلسطينية، وأوصت بتفعيل استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة بما فيها الإنترنت للتواصل مع الغرب بطريقة أفضل، وإقامة معاهد للتدريب الدبلوماسي في فلسطين، وإقحام المجتمع المدني بما فيه المنظمات الأهلية في هذه العملية الهامة.

2.دراسة براون (Brown, 2008):

عنوان الدارسة: زوال حل الدولتين

Sunset For The Two –State Solution

وفيها يتناول براون عدة سيناريوهات لمدى إمكانية حل وحسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر تقديمه لعده بدائل وتصورات منها ما تحدث عن حل الدولتين والذي اعتبره أكثر مقبولية وواقعية بالنسبة للعديد من الأطراف، بيد أنه تراجعت ظروفه في الوقت الحالي نظراً لضعف العديد من المعطيات التي يجب أن تتوافر لقيام ونجاح مثل هذا الخيار، والسيناريو الآخر هو الدولة الواحدة مزدوجة القومية وفي نظرة أن هذا الخيار يتأتى من السراب في ظل حدة النزاع التاريخي، فهو خيار غير واقعي، أما الخيار الثالث فهو الحل القائم على فكرة التعايش المؤقت، وهو يشبه بذلك الهدنة التي لابد وأن تنفجر، والخيار الأخير يكمن في الانتصار العسكري الإسرائيلي وتقويض قوى حماس، وهذا أيضاً خيار لا يتمتع بالنجاعة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه ليس هناك عملية دبلوماسية ذات معنى سوف تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين.

وأوصت الدراسة بضرورة توقف الإدارة الأمريكية عن وضع العقبات بوجه مشاطرة السلطة بين الفلسطينيين.

3.دراسة أديب زيارة (2013م):

عنوان الدراسة: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه حركة المقاومة الإسلامية (حماس): التناقضات والمفارقات

European Union's Foreign Policy toward the Palestinian Islamic Resistance Movement (Hamas): Inconsistencies and Paradoxes

هدفت الدراسة للتعرف على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس): التناقضات والمفارقات، والتحقيق في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه حركة حماس، واهتمت الدراسة التعرف على أهمية الطريقة غير الديمقراطية التي يسعي الاتحاد الأوروبي ومعرفة الخطاب الأوروبي تجاه حركة حماس، والمحددات الأساسية لهذه التناقضات، وسعت الدراسة لمعرفة العوامل المحددة لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتوضيح رأي الاتحاد الأوروبي عن حركة حماس إنها حركة إرهابية ومقاطعتها كحكومة. أهمية الدراسة تكمن بأنها تحاول دراسة وتحليل المواقف العربية والفلسطينية من الدور

الأوروبي، وما حاولت أوروبا أن تقوم به أو تقديمه تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وما هي ردود الفعل العربية والفلسطينية نحو ما بذلت أوروبا من جهود أو إسهامات في حل هذا الصراع الممتد على مدار العقود الستة الأخيرة.

وأوصت الدراسة أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي دراسة التناقضات الخاصة في التعامل مع حركة حماس كمنظمة إرهابية من أجل تجنب تكرار نهج "التجربة والخطأ" وأن تتكيف مع التغيرات التي تحصل في المنطقة، وفي فلسطين خاصة.

الفجوة البحثية:

ملخص الدراسات السابقة	أهم نقاط التركيز	الدراسة الحالية
اهتمت الدارسات السابقة في مجملها بعرض الحصار واثاره وتداعياته على المواطنين، فقد ركزت دراسة (عبد الغفور،2015م) على رصد أنواع المصادر الإعلامية المستخدمة في تغطية الحصار وانعكاس ذلك على تحيزات التغطية. أما دراسة خوله (2013م) فقد ركزت على تقييم الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة من ناحية قانونية. فيما ركزت الدراسات الأجنبية على الدبلوماسية العامة الفلسطينية بشكل عام على النواحي والمكتسبات السياسية، حيث ركزت دراسة شهابي (2006م) على الدبلوماسية العامة الفلسطينية، كما ركزت دراسة (زيارة، 2013م) على علاقة الاتحاد الأوروبي بحركة حماس، وركزت دراسة (براون، 2008م) على آليات حل وحسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. اهتمت الدراسات السابقة بدراسة سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وتأثير على جميع المناحي السياسية والاقتصادية الفلسطينية، وتأثير التمويل المالي على التنمية.	تطرقت بعض الدراسات إلى استعراض آثار الحصار على النواحي المختلفة، ولم ترتبط الدراسات السابقة بتأثيرات الحصار على صورة إسرائيل في دول العالم. لم تظهر الرأي الآخر في الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وهو المساند لحقوق الشعب الفلسطيني والداعم له في تحقيق مصيره واستقلاله التام عن الكيان الإسرائيلي سياسياً واقتصادياً، كما أنها أظهرت المواقف المساندة والداعمة لإسرائيل لارتباطها الوثيق من الناحية الاقتصادية.	هذه الدراسة ستتميز عن غيرها من الدراسات السابقة في كونها تناقش طبيعة العلاقة والتغير في المواقف العالمية تجاه إسرائيل بسبب الحصار والاعتداءات على الشعب الفلسطيني بشكل عام، والتطور في موقف دول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، وأظهرت الدراسة قدرة وتأثير الدبلوماسية بشقيها الرسمي والشعبي على إحداث اختراق في الساحة الأوروبية تجاه الوعي لما يحدث من تداعيات للحصار والعدوان الإسرائيلي ربطت هذه الدراسة بين الحصار الإسرائيلي والممارسات العدوانية تجاه قطاع غزة، وبين العقوبة الجماعية وجرائم الحرب وفق مفهوم المسؤولية والقوانين والأعراف الدولية واتفاقيات جنيف الرابعة الخاصة بحقوق الإنسان. وبالتالي تعتبر هذه الدراسة إبراز لتأثير الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة على علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني

الممارسات الإسرائيلية مع قطاع غزة من عام (1967م-2005م)

المبحث الأول: السلوك الإسرائيلي تجاه قطاع غزة (1967م-1987م)

المبحث الثاني: التعامل الإسرائيلي تجاه قطاع غزة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م-1993م)

المبحث الثالث: السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد اتفاق أوسلو (1993م – 2000م)

المبحث الرابع: التصعيد الإسرائيلي تجاه قطاع غزة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل السلوك الإسرائيلي تجاه قطاع غزة بدءاً من احتلاله عام 1967م حتى 2005م، حيث استخدمت إسرائيل سياسة القبضة الحديدية في التعامل مع الفلسطينيين منذ بداية الاحتلال مع الإمعان في التضييق على سكان قطاع غزة في كافة المجالات الحياتية، مما أحدث حالة من الشعور بالظلم واليأس لدى المواطنين، حيث تم تقسيم الفصل إلى عدة مباحث من خلال مراحل متعددة مرت بها القضية الفلسطينية، ففي الفترة من 1967م إلى 1987م، وذلك باستعراض سلوك إسرائيل منذ العام 1967م حتى بداية الانتفاضة الأولى والتي تعرّض خلالها الفلسطينيين لكل أشكال القمع والاعتداءات والاعتقالات رغم أنها أخذت طابع المقاومة المدنية السلمية حيث انخرط فيها معظم شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني.

وقد ساهمت الانتفاضة في تبلور أفكار دفعت المجتمع الدولي إلى القيام بخطوات ومحاولات لحل القضية الفلسطينية، تمخض عنها مجموعة من الاتفاقيات والتفاهمات كان أبرزها وأهمها اتفاق أوسلو عام 1993م، وسبقها لقاءات سرية تمهيدية وتبعها عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

وسيتطرق الباحث إلى السياسة الإسرائيلية بعد اتفاق أوسلو والخروقات المتعددة لبنود الاتفاقيات والتصعيد والانتهاكات الإسرائيلية بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م، وكذلك استعراض لموقف الاتحاد الأوروبي من التطورات الميدانية في الأراضي الفلسطينية وخاصة انتفاضة الأقصى، وكذلك موقف الاتحاد الأوروبي تجاه خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة.

المبحث الأول

السلوك الإسرائيلي تجاه قطاع غزة (1967م -1987م)

مقدمة:

اتسم السلوك الإسرائيلي تجاه قطاع غزة بالتصعيد والعدوانية منذ بدء احتلاله عام 1967م حيث مارس كافة أشكال الضغط والتضييق على سكان القطاع، وأضعف البنية التحتية للفلسطينيين وأقام المستوطنات على الأراضي الفلسطينية وقام بتوسيعها، وكذلك سرقة المياه الجوفية والاستفزازات اليومية التي مارسها الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بحق سكان القطاع، مما راكم عند الفلسطينيين حالة من الرفض والغضب والتمرد على سلوك إسرائيل تجاههم فكانت البيئة الداخلية لدى الفلسطينيين مهيأة لإطلاق الانتفاضة الشعبية التي اعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية، وجعلتها قضية حاضرة فاعلة لدى صناع القرار عربياً ودولياً، وأصبحت تتصدر المشهد الإعلامي السياسي المحلي والإقليمي والدولي.

احتلال قطاع غزة عام 1967م:

أصدرت إسرائيل عشية دخولها الأراضي الفلسطينية عام 1967م ثلاثة بلاغات عسكرية، أعلنت في الأول منها دخول الجيش الإسرائيلي المنطقة، وأعلنت في الثاني تولي قائد المنطقة "حاييم هيرتسوغ" السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية فيها، وأعلنت في الثالث إنشاء المحاكم العسكرية وتشكيلها. وقد جاء في هذه البلاغات، وهو الاسم الذي أطلق على الأوامر العسكرية الثلاثة الأولى، إن إسرائيل تعتزم تطبيق مواد معاهدات جنيف التي وقعت عليها سابقا. فالمادة 35 من البلاغ العسكري الثالث تنص على أنه ينبغي للمحكمة العسكرية ورجالها تطبيق أحكام معاهدة جنيف المؤرخة في 12 آب 1949م، بخصوص حماية المدنيين اثناء الحرب بصدد كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية، وإذا وجد تناقض بين هذا الأمر وبين المعاهدة المذكورة فتكون الأفضلية لأحكام المعاهدة (شحادة، 1990م: 76).

لكن لم تلبث القيادة العسكرية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي أن أوقفت سريان ونفاذ المادة 35، وذلك بموجب الأمر العسكري رقم 107 الصادر 11-10-1967م في قطاع غزة وشمال سيناء، والأمر العسكري رقم 144 الصادر بتاريخ 23-11-1967م في الضفة الغربية. وعللت السلطات الإسرائيلية قرارها بالقول إن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لا تتمتع بالسمو والأفضلية على القانون الإسرائيلي وتعليمات القيادة العسكرية، وأن ما تضمنته المادة 35 من البلاغ 3 من إشارة إلى اتفاقية جنيف الرابعة، قد جاء بطريق الخطأ (مناشير، 1967م: 337).

منذ أن بدأ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع عام 1967م، أصدر مجلس الأمن قراره 242 والذي أشار فيه بوضوح إلى توصيف الأراضي الفلسطينية بأنها أراضي محتلة من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، هذا التوصيف ورد بعد ذلك في كافة القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤسساتها وكذلك القرارات ذات العلاقة الصادرة عن الجهات الدولية المختلفة (مجلس الأمن الدولي، 1967م).

وقد استخدمت إسرائيل أساليب عديدة للتأثير والضغط على سكان قطاع غزة في الفترة ما بين (1967م – 1897م)، وتمثّل ذلك في:

القطاع الاقتصادي والزراعي:

قضى الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة سنة 1967م على البنية الاقتصادية المستقلة، وأدخلها في حالة تبعية اقتصادية خطيرة فقد عمدت إسرائيل من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية والعسكرية إلى تحجيم القطاعات الاقتصادية المختلفة فعانت تلك القطاعات من تشوهات هيكلية حالت دون تطورها ونموها وفق النمط المعتاد للنمو الاقتصادي. إن الاقتصاد الفلسطيني طوال فترة الاحتلال كان اقتصاداً يعمل بدون استراتيجية واضحة المعالم وكانت تحكمه دوافع خاصة بعيدة عن المصلحة الوطنية وبالتالي فقدانه لجميع مؤسساته المحلية المناسبة لتحديد هويته الاقتصادية المستقلة والمستقبلية. وهذا الوضع هو انعكاس طبيعي لظروف فترة الاحتلال حيث استهدفت سياسة دمج اقتصاد الأراضي المحتلة مع الاقتصاد الإسرائيلي (الغزالي، 1992م: 484).

وتمثّلت هذه القيود في:

- صعوبة الحصول على تصاريح لإقامة مصانع، حيث تضع السلطات الإسرائيلية الكثير من القيود والعقبات الإدارية لإقامة مصانع في قطاع غزة من خلال عدم إعطاء تراخيص لبناء مصانع ولا سيما المصانع التي يعمل فيها أكثر من عشرين عاماً. ومن هنا نجد أن كثير من المشاريع التي تقدم لها أصحابها بطلبات ترخيص لإقامة مصانع لم تحظ بموافقة عليها مثل إقامة مصنع للعصير في غزة.
- فرض القيود على الاستيراد وخاصة الآلات والمواد الخام، ويتم ذلك عن طريق المنع المباشر وأحياناً عن طريق فرض رسوم جمركية باهظة وهذا يزيد من تكلفة الإنتاج، كذلك تأخير متعمد في تخليص هذه المواد أو الآلات من الجمارك، بحيث تفقد الغرض

من استيرادها. ويزيد تأثير هذه الإجراءات أنّ إسرائيل كانت تتحكم بأكثر من 90% من مستلزمات قطاع الصناعة من المواد الخام" (الدباغ، 1989م :45).

أما على المستوى الزراعي، فقد سعت إسرائيل أيضاً إلى هدم وتدمير القطاع الزراعي في قطاع غزة لأنه يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي أو ارتفاع عدد العاملين فيه، بالإضافة إلى أنه يعكس مدى ارتباط السكان بالأرض، إلا أن أهميته تفوق ذلك بكثير وخاصة في الظروف الحالية لارتباطه بأهم عناصر المشكلة الفلسطينية وهي الأرض المياه والسكان، ومن هنا نجد أن جوهر الاستراتيجيات الإسرائيلية هو تدمير هذا القطاع وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي (الدباغ، 1989م: 26).

وتمثل ذلك من خلال تحويل مسار الصادرات الزراعية من قطاع غزة والمناطق المحتلة إلى الدول العربية عبر الاردن، بهدف فصل الارتباط الاقتصادي والتاريخي بين المناطق المحتلة والاردن، وكذلك احداث تغيرات جوهرية في عملية النمط الزراعي حتى لا تستطيع منتجات قطاع غزة بمنافسة السلع الإسرائيلية، وكذلك السيطرة على الأسواق الداخلية والخارجية للمناطق لإعاقة أي فرص للنمو والتطوير وفتحت إسرائيل أبواب العمل على مصراعيها أمام سكان قطاع غزة وبالتالي جذب عدد كبير من المزارعين (الخبراء العرب، 1985م: 12).

وأدت السياسات الإسرائيلية هذه حيال القطاع الزراعي إلى تعميق عملية تفكيك هذه القطاع حيث يعاني من مشكلات اعاقت نموه وتطوره وتفتيت الملكية الزراعية وانتقال العمالة الزراعية للعمل في إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور القطاع الزراعي المتميز في حياة السكان الاقتصادية وذلك من خلال هجرة الأيدي العاملة الماهرة واستيعابها في الزراعة في إسرائيل، وتقليص المناطق والمساحات المخصصة للزراعة وذك من خلال المناطق العسكرية والتمدد الاستيطاني في قطاع غزة، وكذلك المساهمة القليلة والهبوط الحاد للقطاع الزراعي في الناتج المحلي (أبو صبيح، 1989م: 49).

ويمكن القول، إنّ سياسات إسرائيل ركّزت منذ البداية على ضرب البينة التحتية لقطاعي الاقتصاد والزراعة في قطاع غزة من خلال جعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وتحويله إلى اقتصاد ضعيف يعمل لصالح الاقتصاد الإسرائيلي ويرفده بالقوى البشرية، لأن اقتصاد قطاع غزة سيكون عاجز عن استيعاب القوى العاملة لديه فيندفع الشباب والعمال المهرة إما بالتفكير بالهجرة إلى الخارج أو العمل في إسرائيل.

الاستيطان:

يعد الاستيطان من أهم المنطلقات الفكرية الصهيونية وهو يقوم على فلسفتين هامتين هما:

1. طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم، وذلك باستخدام كافة الوسائل، كالقتل والتهجير والتدمير، وهذه الفلسفة في الفكر الإسرائيلي كانت واضحة من خلال الممارسات التي قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام 1948م (عبد العاطي، 2007م).
2. الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، تحت حجج دينية وتاريخية، وذلك بهدف تطبيق نظرية الإحلال الصهيونية في الأرض الفلسطينية، والقائمة على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وإقامة كيان يهودي في المنطقة العربية منطلقاً من فلسطين (شحادة، 2009م).

بعد حرب1967م بدا واضحًا للحكومات الإسرائيلية أن تكرار تهجير الفلسطينيين كما حدث عام 48 لم يَعُد ممكنًا، ويعود ذلك لوعي الفلسطينيين وتمسكهم بأرضهم، كما أن الظروف الموضوعية العالمية تختلف عن تلك التي وافقت الحرب عام 1948م، فالإعلام مثلاً له دور كبير في فضح السياسيات الاستيطانية الإسرائيلية. إلا أن ذلك لم يمنعها من تهجير وطرد الفلسطينيين من مناطق سكناهم كما حدث لسكان القدس القاطنين في الأحياء المحيطة بالحرم القدسي الشريف، بحيث تم طردهم من تلك المناطق (بابية، 2007م).

إنّ الهدف السياسي للاستيطان يعود إلى سياسة إسرائيل في فرض واقع جديد في قطاع غزة يصعب التراجع عنه وتحويل السكان العرب إلى أقليات معزولة ومحاصرة بالمستوطنات وبالتالي يؤدي إلى إحباط الأهداف الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية لأن الاستيطان يقوي المركز السياسي لإسرائيل من خلال اعتباره شرطاً أساسياً للاحتفاظ بالأرض والمحافظة على طابعها اليهودي (بركات، 1986م).

ولقد اعتمدت الحكومات الإسرائيلية المتتابعة، منذ عام 1967م سياسات استيطانية متجانسة، بهدف تغيير الوضع الديموغرافي وخلق وقائع جديدة والعمل على تثبيتها، إلا أن الممارسات الاستيطانية بعد توقيع اتفاق التسوية كانت من الشراسة بحيث حققت وقائع على الأرض، تفوق ما قامت به الحكومات السابقة، متجاهلة ما تم الاتفاق عليه في أوسلو عام 1993م الداعي إلى عدم تغيير الوضع القائم حيث ظل النشاط الاستيطاني بوتيرة عالية،

تجسدت بمزيد من البناء والتوسع ومصادرة الأراضي بغية تقوية التواجد الاستيطاني في محيط القدس ومناطق ما يسمي بالكتل الاستيطانية التي بدأت تتبلور في تلك الفترة، والتي أعلن صراحة بوجوب ضمها إلى إسرائيل(البابا، 1996م: 76).

ولقد سيطرت إسرائيل على 119 كيلومترا مربعاً، من المساحة الكلية لقطاع غزة التي تبلغ 365 كيلومتراً مربعاً، أي ما نسبته 32.13% من مساحة قطاع غزة، وشملت مناطق السيطرة الإسرائيلية عدة مساحات متداخلة بما فيها مساحة منطقة المستوطنات والتي تشمل المناطق الصفراء ومساحة المستوطنات، وبلغت عدد المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة 21 مستوطنة وكان يقطنها حوالي 6429 مستوطن فيما بلغ عدد سكان القطاع 1.8 ميلون فلسطيني، وبعملية حسابية بسيطة، نجد أنّ كل مستوطن كان يهيمن على 21 دونما بينما المواطن الفلسطيني صاحب الأرض لا يملك سوى ربع دونم فقط وتوزعت المستوطنات في القطاع على كتل استيطانية في شمال القطاع وجنوبه. (البطش، 2003م).

البعد الأمني والعسكري للاستيطان في قطاع غزة:

يعتبر البعد العسكري من أهم أولويات السياسة الإسرائيلية بالنسبة لقطاع غزة والتي تؤخذ في الاعتبار عند إقامة أية مستوطنة فقد روعي بأن تشكل المستوطنات سوراً أمنياً للكيان الإسرائيلي ولذلك خطط لبناء المستوطنات على شكل أحزمة تتمتع بالاتصال السهل بغيرها من المستوطنات وبالعمق الإسرائيلي (أنطوان، 1984م: 40).

وكان الهدف من وراء إقامة المستوطنات في قطاع غزة هدفاً امنياً لإضفاء الشرعية على وجودها في القطاع، على أساس أنها موجودة لحماية مدنيين إسرائيليين، وهذا ما عبّر عنه "موشي ديان" وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق قائلا: "أن المستوطنات في قطاع غزة، أساسية ليس لأنها تستطيع ضمان الأمن أفضل من الجيش، ولكن بدونها سيكون الجيش الإسرائيلي جيشاً أجنبياً يحكم سكان أجانب" (أورسون، 1997م: 32).

كما عملت الحكومات الإسرائيلية، على إقامة المستوطنات داخل الخط الأخضر، بجانب الحدود الجنوبية للقطاع ومع الحدود المصرية (سيناء)، وبعد توجيه ضربة للمقاومة في القطاع منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، تشجع الإسرائيليون على إقامة المستوطنات على أرض القطاع ، ففي عام 1971م أقامت حكومة العمل 6 مستوطنات في القطاع، وفي عام 1973م، أقامت 13 مستوطنة، وفي عام 1972م تم طرد حوالي 6000 فلسطينياً من أراض بلغت مساحتها 14000 دونماً، والاستيلاء عليها لأغراض استيطانية، وفي عام 1978م

أقيمت مستوطنة "متسيية عتصمونا" على 2000 دونما في رفح، وفي عام 1982م تم نقل مستوطنة عتصمونا إلى مجمع غوش قطيف. وفي عام 1982م وبعد اتفاقيات كامب ديفيد مع الجانب المصري عملت الحكومة الإسرائيلية على تكثيف الاستيطان في القطاع وخلال ذلك تم اقتطاع 2500 دونما من أراضي بيت لاهيا شمال غزة للمستوطنات المقامة في ايريز ونيسانيت، وفي عام 1982م طالبت بتوطين 100 ألف يهودي بمستوطنات القطاع (أيوب، 2003م).

وأشار الخبير في الشأن الأوروبي حسام شاكر بأنه طرأت تحولات متلاحقة على منظور إسرائيل لقطاع غزة عبر المراحل الممتدة منذ نشأة المشروع الإسرائيلي، وأن النظرة إلى قطاع غزة تحولت بعد الخبرة الميدانية معه من إنه لقمة سائغة يسهل التهامها إلى إدراك أنه شوكة مؤلمة وبؤرة استنزاف له، وبعد تفكيك منشآت الاحتلال من القطاع بعد عام 2005م. طورت المقاومة معادلة استعصاء القطاع على حملات العدوان الحربي الإسرائيلي المتلاحقة التي لم تفلح في إخضاع غزة، وأن قطاع غزة أصبح خزان لديمغرافية اللجوء الفلسطيني المتعاظمة، وتضاعف سكان قطاع غزة أربعة مرات في غضون ثلاثين سنة فقط من نصف مليون في أواسط الثمانينيات إلى نحو مليونين في 2016م، وأوضح أن النظرة الإسرائيلية نحو القطاع تقوم على تشديد الخناق على السكان دون المغامرة بدفع الأوضاع إلى حافة الانفجار (شاكر، 2015م: مقابلة).

بالاستناد إلى ما ورد يتضح بأن إسرائيل ومن خلال الإجراءات الاحتلالية العسكرية لقطاع غزة قد قوضت الأسس البنيوية للحياة في قطاع غزة من خلال التضييق على السكان في شتى النواحي مثل الزراعة والصناعة والاقتصاد وتكريس الاستيطان وتمدده، ولكن هذه الإجراءات والمضايقات زادت من إصرار الفلسطينيين على رفض هذه الممارسات فتكونت حالة من الاحتقان والرفض للسلوك الإسرائيلي بسبب الظلم الواقع على المدنيين عبر الأجيال المتلاحقة مما هيأ البيئة الداخلية للفلسطينيين للتمرد والانتفاضة الشعبية التي كانت رداً طبيعياً على تلك الممارسات. وأصبح القطاع وجهة لكثافة عددية كبرى من اللاجئين الفلسطينيين وأصبح قطاع غزة يمثل عبئاً بل استنزافاً لإسرائيل.

وسنحاول التعرض في المبحث التالي إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م والتعامل الإسرائيلي وسياساته مع قطاع غزة أثناء الانتفاضة.

المبحث الثاني

التعامل الإسرائيلي مع قطاع غزة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م – 1993م)

مقدمة:

استمرت إسرائيل في سياساتها العدوانية تجاه قطاع غزة بل زادت وتيرة الانتهاكات ضد السكان المدنيين خلال انتفاضة الحجارة بهدف قمعها وإنهائها، وذلك من خلال ما يعرف بسياسة القبضة الحديدية في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، التي كانت تعد حراكاً شعبياً عفوياً سلمياً وتمرداً طبيعياً على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين.

ولقد بدأت الانتفاضة يوم 8 كانون الأول/ديسمبر 1987م، في جباليا، شمال قطاع غزة. ثم انتقلت إلى كل مدن وقرى ومخيمات فلسطين. يعود سبب الشرارة الأولى للانتفاضة لقيام سائق شاحنة إسرائيلي بدهس مجموعة من العمال الفلسطينيين على حاجز "إيريز" الذي يفصل قطاع غزة عن بقية الأراضي الفلسطينية منذ سنة 1948م، هدأت الانتفاضة في العام 1991م، وتوقفت نهائياً مع توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993م.

السلوك الإسرائيلي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى:

وانتهجت السلطات الإسرائيلية العسكرية فور احتلال الضفة والقطاع، سياسة القمع تجاه الفلسطينيين، وغدت كل حركة من حركاتهم، وكل عمل يقومون به خاضعاً للحاكم العسكري، باستطاعته أن يوقف ويسجن وينفي من يشاء، وأضحت المنازل معرضة للهدم، والأراضي للمصادرة، والمحاصيل للحرق، والأشجار للقطع، دون أن يكون بمقدورهم دفع ذلك، والاحتجاج عليه، وبدأ قادة الاحتلال حملة قمعية عرفت باسم "القبضة الحديدية "، "بدأت بمنع التجوال في المخيمات على مدار الليل والنهار، وتدمير ما لا يحصى من المنازل " لتمهيد طريق" المركبات العسكرية، وإتلاف بساتين البرتقال، والضرب والاستجوابات، وتفتيش البيوت بصورة منهجية، والاعتقال والسجن، ونفي نحو اثني عشر الفاً من أقارب المشتبه في أنهم من الفدائيين إلى معسكرات الاعتقال" (يعقوب، 1988م: 88).

وامتلأت سجون الاحتلال بالفلسطينيين، بلغ متوسط عددهم سنوياً 3000 فلسطيني، وتراوحت مدة الاعتقال بين يومين و12 عاماً، وبلغ حد الغرامة عشرة آلاف شيكل إسرائيلي، ما

يقارب من 2500 دولار أمريكي، بتهمة المشاركات في المظاهرات، والتحريض على الشعب، والانتماء لمنظمات غير قانونية، ومخالفة إجراءات الأمن، كقذف الحجارة، والتجمع غير القانوني، وتوزيع النشرات وكتابتها، وأعلن "إسحاق شامير" رئيس الوزراء، تجديد العمل بهذه السياسة ورافقها فرض قيود جديدة على الجامعات والصحف، وزيادة في حظر التجوال والحظر التجاري، وازدياد اللجوء إلى الضرب، وقمع للأنشطة والأعمال الأدبية والفنية المعبرة عن الهوية والثقافة الفلسطينية (صايغ، 2002م: 729).

وعلى الرغم من ممارسات جنود الاحتلال لسياسة تكسير العظام وإطلاق الرصاص على المتظاهرين واعتقال آلاف الشبان، إلا أن الانتفاضة استمرت ست سنوات، واستطاعت أن تفرض نفسها على إسرائيل التي عجزت عن القضاء عليها بشتى الطرق. وكذلك على الرأي العام العالمي الذي كان يراقب تصرفات جنود الاحتلال ضد المتظاهرين والسكان المدنيين، ومن شاشات التلفاز ووسائل الإعلام الأخرى. فلقد أوجدت الانتفاضة حالة من الوعي الوطني في صفوف الفلسطينيين تحت الاحتلال وفي الخارج، ولدى الجماهير العربية بشكل لم يسبق له مثيل منذ سنوات طويلة. إذ دخلت الانتفاضة وجدان العرب، الذين التفوا حولها ودعموها. كما فضحت الانتفاضة الإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وسلطت الأضواء على المطالب الفلسطينية الداعية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وحددت الانتفاضة مطالبها في البيانات التي كانت تصدرها القيادة الموحدة للانتفاضة: مثل إطلاق سراح المعتقلين، ورفض الاستيطان وسياسة الإبعاد والاعتقال الإداري، ووقف الممارسات القمعية ضد السكان المدنيين وضد المعتقلين، وإلغاء سياسة المنع من السفر والمضايقات والتوقف عن نشر الرذيلة والفساد والوقوع في شباك المخابرات والمخدرات، ومنع جمع الضرائب الباهظة. ولا شك أن الفلسطينيين قد عانوا كثيراً خلال سنوات الانتفاضة، ليس من ممارسات جنود الاحتلال فحسب، بل من سياسة الإغلاق والتنكيل بالمعتقلين، ومصادرة الأراضي، والحصار الاقتصادي، وإغلاق الجامعات والمدارس الفلسطينية، وتسليح المستوطنين. واستشهد خلال الانتفاضة 1,392 شهيداً، سقط 88 % منهم بالرصاص الحي، والباقي نتيجة الضرب المبرح والتعذيب. علماً بأن الفلسطينيين لم يستعملوا السلاح في الانتفاضة بل كانت مقاومتهم مدنية، من خلال رمي الحجارة على جنود الاحتلال والمستوطنين، والإضرابات العامة والمظاهرات ومقاطعة شراء البضائع الإسرائيلية (عبد الرحمن والزور، 1989م).

ويرى رامي عبده الخبير القانوني أن محاولات قهر وإخضاع سكان قطاع غزة سواء في سياسة تكسير العظام وهدم المنازل والإبعاد وفرض الحصار على بعض المناطق والأحياء،

وفرض حظر تجول وفرض إغلاقات شاملة على بعض المناطق على فترات متباعدة، ومنع إدخال البضائع أسّس لفعل ممنهج لاستخدام الحصار لعقاب السكان في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص مما يتنافى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأسس لتوسع لاحق في استخدام سياسة الحصار ومنع السكان من تلقي حاجاتهم الأساسية (عبده، 2015م: مقابلة).

بناء على ما سبق يتضح أنّ الفلسطينيين لم يسملوا لسياسة الأمر الواقع ولم يرضخوا لممارسات الاحتلال الهمجية، بل مارسوا العديد من الفعاليات لكسر قرارات الاحتلال خلال فترة الانتفاضة برفض الخضوع للاحتلال وتعليماته وإعلان الاضراب عن الطعام والصيام من قبل الأسرى والمعتقلون وإعلان يوم وطني للإضراب العام عن الطعام والاستمرار في الفعاليات المختلفة والشعب الفلسطيني يمتلك زمام المبادرة الرافضة للاحتلال وممارساته القمعية من خلال الصمود والوحدة في الميدان وهو يبحث عن حقه في الحياة وفي تقرير مصيره في محاولة لإيصال صوته للعالم عبر انتفاضته الشعبية. وأن المقاومة الشعبية لعبت دوراً رئيسياً في مواجهة الاحتلال وجيشه المدجج بالسلاح، وأن الانتفاضة قلبت كل المعتقدات السائدة بأن الضغط والإرهاب والعنف قد يثني الفلسطيني عن المطالبة بحقوقه في تقرير مصيره وحريته، وأن فصائل العمل الوطني والإسلامي كان لهم الدور الهام في استمرار وتصاعد الانتفاضة من خلال النشاط الميداني المستمر لفعاليات الانتفاضة، فلا بد من الإشارة بأن سياسة منع التجول وإغلاق المناطق ومنع إدخال المواد كان شكل من أشكال الحصار على سكان قطاع غزة ولعله كان مقدمة لحصار ممنهج بدأت تتضح معالمه فيما بعد، وفي ظل هذا الاشتباك اليومي بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي كانت تلوح بالأفق مبادرات ومساعي عربية وعالمية لمحاولة إيجاد صيغة لوقف التدهور الحاصل في الأراضي الفلسطينية، والذي أصبح يشكل عبئاً على المجتمع الدولي، وأضحى يحرج إسرائيل أمام العالم تمخض عن هذه المساعي مؤتمر مدريد ثم اتفاقية أوسلو والتي سيتم استعراضها في المبحث القادم.

المبحث الثالث

السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد اتفاق أوسلو (1993م – 2000م)

مقدمة:

جاءت اتفاقية أوسلو كنتيجة لجهود دولية من أجل وقف حالة التصعيد اليومي مع الاحتلال الإسرائيلي المتمثل في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، بالإضافة إلى تحولات إقليمية ودولية منها ظهور النظام العالمي الجديد، والحرب على العراق، وهذا المبحث سيسلط الضوء على انتهاكات إسرائيل وتنصلها من التزاماتها الموقعة تجاه الفلسطينيين في ظل اتفاق أوسلو، ثم حالة اليأس والإحباط الفلسطيني الناتج من سلوك إسرائيل. كما سيتناول هذا المبحث السياسات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد اتفاق أوسلو.

السياسات الإسرائيلية تجاه القطاع بعد اتفاق أوسلو:

فبعد اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993م، "عاشت الحركة الوطنية الفلسطينية حالة من الافتراق السياسي، وبالتالي غياب دور منظمة التحرير، وانقسام الحركة الوطنية إلى مؤيد ومعارض للمسيرة السلمية، فأصحاب الاتجاه الأول يؤمنون بطريق المفاوضات كوسيلة لتحقيق إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وأصحاب الاتجاه الثاني يؤمنون بطريق النضال بكافة وسائله ضد الاحتلال لتحقيق إقامة الدولة" (عبد الهادي، 2001م: 15).

جاءت اتفاقيات أوسلو بتغييرات دراماتيكية على شكل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، في الوقت الذي لم تتمكن من إحداث تغيير في جوهر هذا الصراع. فقد بقي الاحتلال احتلالاً وتواصلت سياساته في الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتفجرت في طريق مسيرة أوسلو الكثير من الصدمات والانتكاسات التي بلغت ذروتها في اندلاع انتفاضة الأقصى. عجزت هذه الاتفاقيات عن استيعاب واحتواء محاور الصراع وتقديم حلول جذرية لها، واكتفت بإجراءات مرحلية مؤقتة وشكلية، تاركة قضايا الصراع الأكثر حساسية وعمقاً وتعقيداً إلى مراحل لاحقة من المفاوضات (أيوب، 2003م).

وعليه فاتفاق أوسلو قد حدد الخطوط والسياسات العامة ولم يتحدث عن تفاصيل وتوضيحات بل واعتبره العديد من قادة الفصائل الفلسطينية والشخصيات الاعتبارية بأنه يتناقض تماماً مع أهداف الشعب الفلسطيني كما حددها الميثاق الوطني الفلسطيني، بينما اعتبرها البعض الآخر إنجاز وهي خطوة أولى سيتبعها خطوات تؤدي إلى استعادة الحقوق الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية.

ويذكر عبد الستار قاسم أن إسرائيل وجدت ضالتها في مؤتمر مدريد ومن ثم في اتفاق أوسلو، يمنح الاتفاق حكماً ذاتياً فلسطينياً يؤدي إلى قيام كيان فلسطيني يرعي الشؤون اليومية للشعب الفلسطيني، أعطت إسرائيل صلاحيات إدارية ومدنية للسلطة، لكنها امتنعت عن إعطاء سيادة على الشعب والأرض ولذلك بدأت إسرائيل تظهر أمام العالم على أنها دولة تحب السلام ومستعدة للتنازل من أجل الاستقرار في المنطقة، وفي ذلك الوقت ارتاحت من الهموم اليومية التي تحملها إدارة شؤون السكان (عبد الستار، 2002م: 287).

تعتبر اتفاقية أوسلو أول اتفاق له معنى وهدف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تفاوض فيها كل من عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين. وقد دعت الاتفاقات إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى فترة انتقالية مدتها خمس سنوات تقوم إسرائيل بموجبها تدريجياً بسحب قواتها وهياكلها الإدارية من المراكز السكانية الرئيسية لصالح السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية المؤقتة إلى حين اقامة دولة مستقلة. وفى نهاية الفترة الانتقالية ستكون هناك تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 الذين دعوا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967م، وبالمقابل وعد الرئيس ياسر عرفات بوضع حد لأعمال العنف ضد إسرائيل في الأراضي المحتلة، بل التعاون المباشر مع قوات الأمن الإسرائيلية. وأن اتفاقات أوسلو لم تحدد تماماً أنّ التسوية النهائية يجب أن تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فمما لا ريب فيه أن ذلك كان توقعاً عاماً التقى عليه الفلسطينيون والمجتمع الدولي، وكذلك الحكومة الإسرائيلية والرأي العام على حد سواء. وكانت نقطة ضعف أوسلو أنها أجّلت أصعب القضايا – وهي حدود الدولة الفلسطينية، والمستوطنات الإسرائيلية، ومشكلة القدس، واقتسام مياه الضفة الغربية، وقضية اللاجئين – إلى التسوية النهائية التي كان من المقرر أن يتم التفاوض حولها بحلول آيار/مايو 1999م، وبالتالي لم يكن الإسرائيليين مطالبين بإزالة المستوطنات، أو حتى بإيقاف التوسع فيها وبناء مستوطنات جديدة، سواء في الأراضي المحتلة أو في القدس الشرقية، ومع كل هذا، فقد كان واضحاً أن الاستمرار في توسيع المستوطنات لن يكون متناقضاً مع روح أوسلو فحسب، بل أنه سيقضي على الهدف النهائي للفلسطينيين وهو الاستقلال (سليتر، 2002م).

ولقد تعرض الرئيس عرفات للنقد اللاذع من عدد كبير من الفلسطينيين بسبب وجود هذه الثغرات الواسعة التي تسمح بالتهرب من تطبيق اتفاقات أوسلو، وبعد اتفاقات أوسلو بعامين أعلن رابين خططه التفصيلية لتسوية دائمة مع الفلسطينيين، مفادها، أنه لن تكون هناك عودة

إلى حدود ما قبل عام 1967م، وستبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة، بما فيها المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية، مع المحافظة على غالبية المستوطنات في الضفة الغربية وغزة تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك ضمان إمكانية الوصول إلى المستوطنات والسيطرة عليها ببناء سلسلة من الطرق الجديدة في المنطقة بأكملها، وسوف يبقي نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل، الأمر الذي يعني احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات والقواعد العسكرية في وادي نهر الاردن أي في عمق الأراضي الفلسطينية، وما سيحصل عليه الفلسطينيون هو عبارة عن كيان سيكون وطناً للغالبية العظمي من السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية (درويش، 2013م: 121).

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لإتمامها في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية (أبو ركبة، 2010م).

ولقد صدرت الأوامر من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو بوقف الأعمال المسلحة وإنهاء نشاطات الانتفاضة في مواجهة قوات العدو واتجه البعض إلى إقناع المطاردين بتسليم أنفسهم، وحلت القيادة الوطنية للانتفاضة وتوقفت عن إصدار البيانات حتى المطالبة بالإضرابات المؤقتة السلمية. بكلمة أصبح المطلوب أن تتوقف كل مواجهة ضد قوات الاحتلال لئلا يفسر ذلك بالخروج على روح اتفاق أوسلو ورسالة الاعتراف. على أن قوى المعارضة للاتفاق في قطاع غزة والضفة الغربية، وفي مقدمتها وقيادتها حركة حماس رفضت الانصياع لتلك التوجهات، واستمرت في الحض على استمرار الانتفاضة، بل صعدتها في كثير من أوجهها، كما صعدت العمليات العسكرية الجهادية. وهذا ما كان، فقد استمرت الانتفاضة والتظاهرات والإضرابات ورمي حجارة على قوات الاحتلال، وارتفع منسوب العمليات العسكرية كماً ونوعاً. وجاءت الحقيقة المرة عندما تعثرت المفاوضات ووصلت إلى نقطة الخيار أما القبول بشروط الكيان الإسرائيلي في تطبيق الاتفاق، وسيكون هذا أسوأ من الاتفاق نفسه إذ سينزع منه بعض الغموض الذي استخدم لتسويغه فلسطينياً وعربياً، وأما العود إلى البحث عن الأوراق الضاغطة في محاولة للتخفيف من المأزق الخانق. وهنا لا بد من وقفة تقويمية أمام السياسيات التي دعت إلى إنهاء المقاومة والانتفاضة، قولاً أو عملاً، ثم يجب أن يذكر لمعارضي الاتفاق، لا سيما حركة حماس، صوابية موقفهم الذي ما كان شيء غيره لينقذ الوضع عموماً، وقد شفع

بالجرأة في الحق والصبر أمام الحملات الإعلامية الظالمة، والتضحية بالدم وكل غال (شفيق، 1994م: 30).

قبل أوسلو، كان بمقدور أهالي غزة الوصول إلى المسجد الأقصى للعبادة. أما بعد أوسلو، فقد فرضت إسرائيل سلسلة من التقييدات تحرم عملياً الأغلبية الساحقة من الصلاة في المسجد الأقصى، ففي شهر رمضان من كل عام، يسمح فقط لمن هم فوق سن 50 عاماً الوصول لصلاة الجمعة وإحياء ليلة القدر في الحرم القدسي الشريف، وأهل غزة ممنوعون من الوصول إلى المسجد، مما يدل على أنّ حرية التنقل والسفر قد تقلصت بشكل كبير بعد اتفاقيات أوسلو (زحالقة، 2010م).

وقد قامت قوات الاحتلال بتدمير مطار غزة الدولي بشكل شبه كامل، على مدار سنوات انتفاضة الأقصى (2000م – 2005م)، وفرضت إغلاقا قصرياً له، ورفضت التفاوض على فتحه، وأصرّت على استمرار إغلاقه فيما بعد. واستمرت الطائرات الإسرائيلية الحربية باستهداف هذا المطار المدمر حتى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014م (ساق الله، 1998م).

يمكن القول أنّ اتفاقية أوسلو كانت بمثابة وهم وتضليل للشعب الفلسطيني بعد أن علّق الفلسطينيون الكثير من الآمال عليها بسبب سنوات الاحتلال العصيبة التي سبقت هذا الاتفاق لما تكبد خلالها الشعب الفلسطيني من مآسي وويلات وانتهاكات، وظنّوا أنها ستكون بداية لتحقيق حلمهم المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية والحصول على الحرية والكرامة الإنسانية، ولكنها كانت التفاف واضح على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث لم تلتزم إسرائيل بالاتفاقية ولا بالمدة المحددة بل واخترقت جميع بنود الاتفاقية مما شكّل حرجاً لإسرائيل أمام العالم كما أحرجت المجتمع الدولي، ولا بد من الإشارة إلى أنّ أوسلو أحدثت شرخاً غير مسبوق في النسيج الوطني والاجتماعي والسياسي الفلسطيني من خلال وجود تياري التأييد والرفض لاتفاقية أوسلو والاصطفاف الجماهيري الشعبي خلف هذين التيارين الكبيرين في الشارع الفلسطيني. وأمام هذا الغموض والضبابية أمام طموحات ومستقبل الفلسطينيين بسبب عدم جدوى اتفاقية أوسلو، دفع الفلسطينيون إلى مزيد من الإصرار ومن التصعيد ضد الإسرائيليين من خلال انتفاضة جديدة تطورت كماً ونوعاً، إضافة إلى الطابع الشعبي الجماهيري كان للعمل المسلح سمةً بارزةً في هذه الانتفاضة.

المبحث الرابع

التصعيد الإسرائيلي تجاه قطاع غزة بعد انتفاضة الأقصى (2000م)

مقدمة:

جاءت انتفاضة الأقصى كتعبير طبيعي عن حالة الإحباط وعدم الارتياح والرضى بسبب عدم حدوث أي تقدم ملموس يعطي الأمل للفلسطينيين، وأخذت هذه الانتفاضة أشكالاً جديدة في تنوع أدوات الصراع مع الاحتلال، وتطورت أشكاله لتأخذ إلى جانب الحراك الجماهيري الشعبي الطابع الكفاحي المسلح، مما غير من قواعد الاشتباك وارتفعت وتيرة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين، مما قوّض آفاق الوصول إلى تفاهمات وتسويات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بسبب الهوة والفجوة وخيبة الأمل التي أحدثتها اتفاقية أوسلو في ظل تعنت إسرائيل وعموم التزامها بما يتم الاتفاق عليه في المؤتمرات والاتفاقيات الموقفة. وسيتناول هذا المبحث نشأة انتفاضة الأقصى والانتهاكات الإسرائيلية وموقف الاتحاد الأوروبي من انتفاضة الأقصى.

اندلاع انتفاضة الأقصى:

شكل اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام 2000م منعطفاً مهماً في تاريخ المسيرة السلمية على المسار الإسرائيلي الفلسطيني. فقد تركت آثاراً عميقة على الإسرائيليين والفلسطينيين من زاوية رؤية كل طرف منهما للآخر، والجنوح إلى اليمين، إذ حظي العنف والعنف المضاد بتأييد الغالبية العظمى لديهما، وعلى الرغم من الاختلال الواضح في موازين القوى بين الطرفين في غير صالح الفلسطينيين، مما أجبر الفلسطينيين للجوء للمقاومة المسلحة، والإقدام على عمليات فدائية داخل العمق الإسرائيلي مما شكّل تهديداً حقيقياً للأمن الشخصي للإسرائيليين، فدرجة الإحساس بالأمن الشخصي تعد من أهم العوامل الرئيسة التي تدفع الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه ما، بحيث أنه كلما كان يشعر بالأمن تقل درجة يمينية توجهاته والعكس صحيح بصفة عامة (عسيلة، 2008م).

"وعقب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما قطاع غزة، وأغلقت مرات عديدة المعابر التي تربط القطاع بالعالم الخارجي بشكل تراوح بين الإغلاق الكلي والجزئي" (حماد، 2010م: 7).

منذ بداية الانتفاضة تتواصل جرائم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته، كماً ونوعاً، بحيث لم تترك منحى من مناحي حياة مجتمعنا الفلسطيني إلا وطالته بعدوانها، وكما تنوعت تلك الجرائم، من سياسة القتل خارج نطاق القانون بشكل منظم، وذلك من خلال قيامها بحملة اغتيالات لتصفية من وصفتهم بنشطاء الانتفاضة، وتدمير وتجريف المنازل السكنية والأراضي المزروعة، وفرض حصار شامل على الأراضي الفلسطينية بعزلها عن العالم الخارجي، وعزل المدن والقرى عن بعضها البعض، بحيث أصبح التنقل بين المدن داخل المنطقة الجغرافية الواحدة، يمثل معاناة حقيقية للسكان المدنيين الفلسطينيين، مع استمرار تلك القوات باستغلال مواقعها العسكرية في إذلال الشعب الفلسطيني وإهانته، الأمر الذي يعتبر محرماً دولياً وإنسانياً، ويستوجب ردود أفعال نفسية (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2001م).

بالاستناد إلى ما ورد يتضح أنّ انتفاضة الأقصى تعد بمثابة ثورة شعبية سعت لاسترداد الحرية والكرامة الإنسانية وظهر ذلك من خلال تطور أدائها وتميزها عن الانتفاضة السابقة، فأصبح العمل المسلح عنوان لهذه الانتفاضة، وهي تعد مرحلة من مراحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فكان لها التأثير الكبير على مجريات الأحداث واتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق بالمواقف العربية والإسلامية والدولية لما شهدته من ضخامة وزخم فرضت الأحداث نفسها على الجميع، فعقدت المؤتمرات الدولية وتحركت الدبلوماسية العالمية عبر جولات مكوكية وأبرز هذا الحراك هو الولايات المتحدة وللاتحاد الأوروبي. فانتفاضة الأقصى مرحلة مفصلية من مراحل الصراع التاريخي الفلسطيني الإسرائيلي.

انتهاكات إسرائيل في ظل انتفاضة الاقصى:

منذ بداية انتفاضة الأقصى والشعب الفلسطيني يتعرض لأشكال البطش والارهاب الصهيوني، والذي يتمثل في (المركز الفلسطيني للإرشاد، 2001م):

- لجوء إسرائيل إلى سياسة الاغتيالات، الأمر الذي جعل جميع أبناء المجتمع الفلسطيني مستهدفين، بصورة أثارت الخوف لديهم والاحتمالات المليئة بالتشاؤم.
- تقسيم الوطن إلى أكثر من منطقة، وفصل بعضه عن البعض الآخر.
- وضع الحواجز التي تعوق المواطنين وتسبب لهم الكثير من المذلة والألم النفسي، والتي وصلت إلى أكثر من (90) حاجزاً، منها (8) حواجز في قطاع غزة، عزلت المحافظات عن بعضها البعض عزلاً تاماً.

- إطلاق الرصاص الحي، وتوجيهه بشكل مقصود إلى الرأس والصدر والمناطق القاتلة في جسم الإنسان، وبشكل دائم ومستمر طيلة الليل والنهار.
- تجريف الأراضي الزراعية، وطمس معالمها الحقيقية وهدم المنازل دون إخراج ما بداخلها.
- استخدام الدبابات والزوارق الحربية والطائرات المقاتلة التي لا تستخدم إلا في حروب الدول، والقيام بالقصف العشوائي لمنازل المواطنين الأبرياء، وللمنشآت الحكومية على اختلافها.
- الهجوم على المنازل والمحلات التجارية وسرقة ما بداخلها وإتلاف الآخر.
- الاعتقالات الجماعية في صورة مؤلمة وتحت تعذيب شديد.
- غطرسة المستوطنين التي لا يوجد لها مثيل في الوقاحة والهمجية والإرهاب المتعمد وإصرارهم على استغلال هذه الحرب لإشباع ما بداخلهم من الحقد والكراهية لكل فلسطيني، ولذلك لم يسلم من بطشهم شجر أو حجر أو طير أو طفل رضيع أو امرأة حامل.

إحصائيات انتفاضة الأقصى:

سيتم استعراض هذه الاحصائيات التي أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة بحق المدنيين منذ دخول انتفاضة الأقصى عامها الثامن والمتمثلة في سياسة الاغتيالات والقتل وتجريف الأراضي، حيث بلغ عدد القتلى المدنيين من الفلسطينيين (3,731)، فيما سقط قتلي فلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال في اشتباكات مسلحة (1,114)، والمجموع العام للقتلى الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال (4,845)، يستثنى من هذا الرقم الوفيات على الحواجز العسكرية وضحايا الحصار المفروض على قطاع غزة والعمليات التفجيرية داخل إسرائيل. ومثّل عدد القتلى من قطاع غزة بنسبة 54%، فيما بلغ مجموع عدد الاغتيالات (739)، بينما بلغ عدد المصابين في الأراضي المحتلة من بداية الانتفاضة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 25,000 مواطن، 12,261 مصاباً منهم من قطاع غزة. وبلغ مجموع الأراضي المجرفة في قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال 40,485 دونماً، هذا فضلاً عن مصادرة آلاف الدونمات في الضفة الغربية لصالح التوسع الاستيطاني وأعمال البناء في الجدار (المركز الفلسطيني، 2008م).

أبرز السياسات الإسرائيلية خلال وبعد الانتفاضة:

مع انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة في 12 أيلول/ سبتمبر 2005م، بقي القطاع، بشكل فعلي وقانوني خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي، ولم يتحرر ولم يشعر ساكنوه بالتحرر أو الاستقلال، بل تحوّل إلى أشبه ما يكون بسجن كبير تلفه الأسلاك والحواجز من كل الاتجاهات، في ظل واقع يستخدم فيه الاحتلال الإغلاق كسياسة عقاب جماعي تنعدم فيه كل معاني الحرية (مركز الزيتونة، 2009م).

ويشار إلى أنّ سياسات إسرائيل ضد قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي في 2006م، شكّلت منعطفاً جديداً الحصار، إذ أنها كانت تستهدف خنق القطاع وعزله عن العالم الخارجي، من خلال الحصار الشامل المشدد، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الحياة اليومية للفلسطينيين وشكّل انتهاكاً للمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (سعد، 2006م).

كما ساهمت انتفاضة الأقصى إلى حد بعيد في إسقاط أيهود باراك ونجاح آرئيل شارون في الانتخابات التي جرت في مارس 2001م، لما لذلك من تأثيرات فعلية في خلق بيئة يمينية ساعدت في جنوح الرأي العام الإسرائيلي في ذات الاتجاه، كما أنها عمّقت من التوجه السلبي للإسرائيليين نحو الفلسطينيين المبني على اعتقاد أن الفلسطينيين لا يريدون سلاماً وأنهم غير جادين في ذلك، فالانتفاضة أتت في أعقاب قمة كامب ديفيد، والتي اتهم الطرف الفلسطيني بأنه المسئول عن فشلها ومن ثم رأي الرأي العام الإسرائيلي في الانتفاضة تكريساً وإصراراً على إفشال عملية التسوية، لاسيما في ظل تزايد الإحساس بالتهديد للأمن الشخصي والوطني، وفي سعيهم للتغلب على مشاعر الخوف والقلق الشديد على الأمن وعدم الثقة في من حولهم، التي أصبحت سمة من سمات الإسرائيليين المترسبة لديهم من الفترات التي عانوا فيها في الماضي، لجأ الإسرائيليون إلى تيار اليمين اعتقاداً منهم أنه الوحيد القادر على جلب الأمن من خلال ردع الفلسطينيين، كما حمّل الإسرائيليون اليسار مسئولية ما يحدث لهم من فقدان للأمن دون تحقق السلام (عسيلة، 2008م: 181).

كذلك أشار استطلاع آخر لمعهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب حول تأثير الانتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي بأنها كانت السبب في زيادة تشدد بعض الإسرائيليين في مواقفهم تجاه بعض القضايا مثل التأكيد على يهودية الدولة حيث زادت النسبة من 29% عام

2000م قبل اندلاع الانتفاضة إلى 39% عام 2001م، وكذلك بالنسبة لتأييد فكرة إسرائيل الكبرى زادت من7% عام 2000م إلى 17% عام 2002م (وكالة وفا، 2010م).

موقف الاتحاد الأوروبي من انتفاضة الاقصى:

اقتصر موقف الاتحاد الأوروبي على التعبير عن "الحزن الشديد ازاء العنف المستمر" عبر بيانين في (الأول والثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2000م)، مؤكداً في البيان الأول على "أن هذه الأحداث المتوترة تؤدي إلى نتائج مأساوية" ومعرباً عن قلقه من نتيجة تواصل الأعمال الدامية ومطالباً طرفي النزاع بالعودة إلى طاولة المفاوضات، أما البيان الثاني الذي صدر في (2 تشرين الأول/اكتوبر2000م) فقد دعم فيه الاتحاد تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث الجارية، ومستعداً للمساهمة في أعمالها (فضل، 2009م: 85).

كما جاء في بيان الرئاسة الأوروبية في 13 أكتوبر/تشرين أول 2001م، أعلنت فيه "عن الحزن الشديد إزاء العنف المستمر"، دون أن تدين الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وكان الموقف الأوروبي واضحاً وصريحاً من أسباب اندلاع الانتفاضة بإلقاء اللائمة على زيارة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى، واعتبرتها صباً للزيت على النار. جاء هذا الموقف على لسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك بقوله: "لقد أصبنا بالصدمة وشعرنا بقلق كبير لموجة العنف هذه التي سببها استفزاز غير مسؤول في باحة الحرم القدسي وما تلاه من اشتعال لم يكن مفاجئاً" (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2000م).

وتكرر موقف الإدانة في زيارات مختلفة قام بها ممثلون أوروبيون إلى المنطقة، مع مطالبة الأطراف بوقف أعمال العنف والعودة إلى المحادثات، وهذه التصريحات تدل على أن الاتحاد الأوروبي في البداية لم يهتم فعلاً بالأحداث العنيفة في فلسطين، كما أنه لم يحاول إيجاد حلول عملية للازمة، معتمداً على المحاولات الأمريكية ولذلك لم يأت بجديد سوى تكرار بيانات قديمة وتصريحات عامة، "وبعد اشتداد الأوضاع الإنسانية صعوبة داخل السلطة الفلسطينية بعد امتناع إسرائيل عن دفع مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب التي تقوم بجبايتها مما جعل السلطة عاجزة عن سداد مرتبات الموظفين التابعين لها، قرر الاتحاد تقديم دعم مباشر للسلطة الفلسطينية اعتباراً من تشرين الثاني / نوفمبر 2000م" (نافعة، 2004م: 542).

يمكن القول أنّ الاتحاد الأوروبي لم يقم بإدانة واضحة لإسرائيل ولم يحمّلها المسئولية بشكل صريح في أحداث انتفاضة الأقصى، واكتفت فقط بإبداء مشاعر الحزن والأسى وبدعوة

الأطراف لضبط النفس، وبالتالي تساوي دائماً بين الجلاد والضحية من خلال مطالبة الأطراف بوقف العنف ووقف التصعيد.

موقف الاتحاد الأوروبي من خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة:

أيد الاتحاد الأوروبي خطوات إسرائيل أحادية للانسحاب من غزة، رغم مخالفتها لخارطة الطريق التي وضعتها الرباعية، حيث تضمنت الخطة في مرحلتها الثالثة بنداً ينص على ضرورة أن "يتواصل الطرفان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني عام 2005م عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) و(1397) والتي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967م، وتضمن حلاً متفقاً عليه وعادلاً ومنصفاً وواقعياً لقضية اللاجئين، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين – إسرائيل، ودولة ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء هي فلسطين" (حلاسه، 2007م).

ورغم هذا النص أعلن خافير سولانا أثناء زيارته لإسرائيل في تموز/يوليو 2005م عن سعي الاتحاد لتشجيع إسرائيل على إتمام خطتها الهادفة للانسحاب من غزة، وبأنه "يريد أن يساعد على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني"، معتبراً ذلك خطوة هامة على طريق قيام الدولة الفلسطينية التي طال انتظارها، وإذا "ما تحققت جنت أوروبا من ورائها استقراراً في الشرق الأوسط مطلوباً أمنياً واستراتيجياً" (عبد العاطي، 2005م).

واعتبر خافيير سولانا منسيق السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي في (20 آب/أغسطس 2005م) "عملية الانفصال تحدياً كبيراً ولكنها أيضاً فرصة مهمة، في حال نجاحها سيتم إعادة إحياء عملية السلام المعلقة بما يمكن من العودة إلى المسار التفاوضي وتنفيذ خريطة الطريق"، وبعد هذا التأييد الأوروبي تراجعت أوروبا في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2005م عن نشر تقرير أعدته المفوضية الأوروبية في القدس يتهم إسرائيل بارتكاب انتهاكات فيها، وتقوم بتغيير معالمها، وتعمل على زيادة المستوطنات فيها، واستكمال جدار الفصل العنصري حولها لفصل مناطق في البلدة القديمة وضواحيها عن الضفة الغربية، موضحاً بأن إسرائيل "بذلك تخرق القانون الدولي وتخل بالتزاماتها بخارطة الطريق، ومع استكمال الجدار ستسيطر إسرائيل على كل الطرق المؤدية إلى القدس الشرقية، الأمر الذي يحمل أبعاداً خطيرة بالنسبة للفلسطينيين، لأن الجدار سيفصل بين سكان القدس الشرقية وبين المدن الفلسطينية المجاورة، بيت لحم ورام الله". وقال التقرير: أنّ ممارسات إسرائيل في القدس تقلص فرص

التوصل إلى حل دائم بشأن القدس وتهدد فرص التوصل إلى أي اتفاق على أساس التعايش غير ممكنة، كما أن تصرفات إسرائيل هذه تتناقض مع القانون الدولي (خارجية الاتحاد الأوروبي، 2005م).

وبقيت هذه الوثيقة سرية نتيجة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية وخوفاً من الغضب الإسرائيلي والأمريكي مما يدلل على الضعف السياسي الذي يعانيه الجانب الأوروبي في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل.

كافأت إسرائيل الاتحاد الأوروبي على عدم نشره الوثيقة الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة بالسماح له بالاشتراك في المباحثات الخاصة بحل مشكلة معبر رفح، التي نتج عنها اتفاقية المعابر في نوفمبر 2005م والتي تنص على تشغيل المعبر بوجود مراقبين أوروبيين، وأن يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال الأمن، وبتدريب القوات الأمنية الفلسطينية من قبل مدربين أوروبيين (حلاسه، 2007م).

الخلاصة:

بناء على ما سبق، فإن الحالة الفلسطينية عاشت أصعب حالاتها منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م، بسبب الاحتلال وسياساته العدوانية والقمعية تجاه الشعب الفلسطيني والتي أخذت أشكالاً متعددة وقابلها الشعب بالرفض والتمرد عليها، وعبّر عنها بانتفاضة الحجارة التي أخذت الطابع الشعبي الجماهيري، ثم انتفاضة الأقصى والتي تطور أداؤها وأصبح العمل المسلح سمة بارزة لها فهي كانت تعبير عن خيبة أمل للفلسطينيين تجاه اتفاقية أوسلو والتي علق الفلسطينيون عليها آمالاً كبيرة مما أوجدت بيئة جديدة لدى الفلسطينيين ومناخ رافض لعملية التسوية والتي أثبتت عدم جدواها من وجهة نظر الفلسطينيين تجاه نيل حقوقهم المشروعة. ولم يكن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة سوى إعادة انتشار وتموضع مكّن إسرائيل من خفض الكلفة البشرية والمالية لسيطرتها على القطاع فيما لا تزال تسيطر على حدود القطاع ومعابره وأجواءه ومياهه.

وقد انعكس ذلك في فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت عام 2006م، مما فاجأ الأوساط العربية والدولية فوضعوا شروطاً للاعتراف بنتائج الانتخابات أهمها قبول حماس بشروط الرباعية والاعتراف بإسرائيل، والذي قوبل برفض حماس، مما أدى إلى فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والذي أخذ شرعية دولية وعربية من خلال فرض الحصار من قبل اللجنة الرباعية.

الفصل الثالث

الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

المبحث الاول: الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة (المفهوم والنشأة).

المبحث الثاني: انعكاس الحصار على الأوضاع العامة في قطاع غزة.

المبحث الثالث: الحصار في منظور القانون الدولي.

تمهيد:

الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة مثّل سابقة خطيرة من خلال استهدافه للحقوق المدنية لحوالي 1.8 مليون نسمة وسلبهم حقوقهم المدنية وتسبب في أزمات إنسانية خطيرة انعكس على كافة مجالات حياتهم وتفاصيلها اليومية، وفي ظل استمرار المخالفات القانونية والإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بحق سكان القطاع ومحدودية دور المجتمع الدولي المتمثل في المؤسسات الأممية وزعماء الدول، أصبح الوضع في القطاع ينذر بكارثة إنسانية. ومما زاد الأمر تعقيداً وخطورة الحروب الثلاثة (2008، 2012، 2014) التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في ظل الحصار الخانق، وبالتالي غزة عاشت بين تأثيرات الحصار الخطيرة وإعاقة عملية الإعمار للبيوت المدمرة.

ورغم هذا الواقع الصعب غير الإنساني إلا أنّ المجتمع الدولي في تناقض واضح بين ما يتم الإعلان عنه من قبل زعماء وقادة الغرب مغاير مع ما يطبق فعلياً على أرض الواقع، وبالتالي مثّل الحصار عبئاً وحرجاً لدول العالم وخاصة أن معظم هذه الدول قد تساوقت مع الولايات المتحدة وأصبحت جزءاً من الحصار على قطاع غزة.

في هذا الفصل سيتم تناول مفهوم ونشأة الحصار على قطاع غزة وتداعياته وتأثيراته على كافة المناحي الحياتية من خلال تأثير الحصار على العديد من القطاعات مثل الصحة والتعليم والبيئة وحركة تنقل الأفراد والبضائع، وسيتم التطرق للحصار من منظور القانون الدولي.

المبحث الأول

الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة (المفهوم والنشأة)

مقدمة:

يعتبر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة أحد أشكال العقاب الجماعي على السكان الفلسطينيين، حيث سلبهم حقوقهم المدنية التي كفلها القانون الدولي، مثل الحق في التعليم والسفر والعمل والعلاج مما أثر بشكل مباشر على حياة الناس، وهذا يتوجب إظهار تداعيات الحصار وتأثيراته على مختلف القطاعات في قطاع غزة وكذلك إظهار صورة إسرائيل الحقيقية أمام العالم بأنها تنتهك القوانين والأعراف الدولية وفضح ممارساتها أمام العالم، لأن هذا الحصار يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية واتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحقوق الإنسان.

سوف يتناول هذا المبحث تعريف الحصار، في اللغة والاصطلاح، ونشأة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

مفهوم الحصار:

الحصار لغة: الحصار قيد الدابة، والموضع الذي يحصر فيه الإنسان، وحاصره ومحاصرة وحصاراً أي أحاط به ومنعه من الخروج من مكانه. وحصره العدو حصراً، أي أحاطوا به ومنعوه من المضي لأمره، وأحصره العدو، والمرض، واحصروه، كلاهما بمعني حبسه الحصر أي التضييق والحبس عن السفر وغيره (الفيومي، 1994م: 138).

الحصار اصطلاحاً: تتعدد التعريفات للحصار في الاصطلاح، وفق المنطق أو الزاوية التي يتم تناوله منها.

يعرفه عطية الله على أنه "اصطلاح عسكري يقصد به ضرب نطاق من القوات المسلحة المهاجمة حول موقع حصين كمدينة أو قلعة لتطويقها تمهيداً للاستيلاء عليها بعد استسلام الموقع للمهاجمين بسبب انقطاع موارد المعيشة نتيجة لقطع الإمدادات الواردة إليها من خارجها" (عطية الله، 1979م: 718).

ويعرفه أيضاً حمد، والعيلة على أنه " تدبير حربي تتخذه دولة محاربة ضد دولة أخرى، بقصد حرمانها من كل اتصال بالعالم الخارجي. ويتم ذلك عن طريق البحر بمنع دخول السفن إلى موانئ الدولة أو الاقتراب من سواحلها أو الانطلاق منها، وعن طريق الجو بمنع هبوط

الطائرات في مطارات الدولة أو إقلاعها منها، وعن طريق البر بقطع اتصالات الدولة بالخارج. والحصار هو عمل عدائي تلجأ إليه الدول في حالات الاستعداد للحرب، أو خلال الحرب أو بعد الحرب، من أجل انتزاع مطلب أو تحقيق مارب أو إكراه الخصم على الرضوخ لأمر معين" (حمد والعيلة، 2009م: 34).

ويعرف الباحث الحصار تعريفاً إجرائياً: "هو إجراء غير قانوني حيث أنه إغلاق جزئي أو كلي للمعابر البرية والجوية والبحرية المؤدية إلى منطقة أو بقعة جغرافية وبالتالي تعطيل والحد من حركة الأفراد والبضائع لتلك البقعة".

مفهوم حصار غزة:

يعرفه فياض بأنه "حبس أهل غزة ومنعهم من الخروج منها أو الدخول إليها، ومنع الحركة التجارية بل ودخول المساعدات الإنسانية وغيرها وما يترتب على ذلك من إلحاق الضرر الفادح بالناس أصحاء ومرضى بسبب نقص الطعام والشراب والدواء والوقود اللازم وزيادة البطالة" (فياض، 2014م).

ويعرف الباحث حصار غزة تعريفاً إجرائياً بأنه " إغلاق فرضته إسرائيل على قطاع غزة جواً وبراً وبحراً، وبموجبه قيدت حركة الأفراد والبضائع وتحويل الأموال والواقع الصحي والدوائي، وكذلك التعليم".

أمثلة دولية عن الحصار:

الحصار الدولي على العراق:

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 661 في السادس من أغسطس/آب 1990 بفرض عقوبات اقتصادية على العراق. وكان الهدف من هذا الحظر التضييق عليه لإرغامه على سحب قواته من الكويت. لكن قبل أن تصل الأمور إلى هذه المرحلة قادت أميركا قوات التحالف، وأخرجت القوات العراقية. وظلت العقوبات نافذة بذريعة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وتطبيقه قرارات مجلس الأمن، وشملت هذه العقوبات حظراً تجارياً كاملاً باستثناء المواد الطبية والغذائية والمواد التي لها صفة إنسانية. (الجزيرة نت، 2016)

الحصار الدولي على ليبيا:

27 عاماً مضت على اختطاف الطائرة الأمريكية، وتحطمها فوق قرية لوكربي في أسكتلندا، الحادث الذي أدى إلى مقتل 270 من جنسيات مختلفة، أغلبهم أمريكان، واتهم في

الواقعة الليبي عبد الباسط المقرحي، الأمر الذي أدى إلى دخول ليبيا في مواجهات مع الغرب، وفرض حظر عليها، واتهام الرئيس الراحل معمر القذافي بأنه يرعى الإرهاب.

بعد الحادث مباشرة وإجراء التحقيقات اللازمة، أدانت محكمة اسكوتلندية أقيمت في هولندا، الليبي عبد الباسط المقرحي، الذي اتهم بالانتماء للاستخبارات الليبية في تفجير الطائرة، وتوجه أقارب الضحايا الأميركيين، إلى وزارتي العدل والخارجية في واشنطن لسماع خطط حكومة جورج بوش وقتها للتعامل مع ليبيا، كما طالب أقارب الضحايا على إبقاء العقوبات على ليبيا والسعي لمقاضاة مسؤولين ليبيين بارزين، وطالب بعض الأقارب بعقوبات أشد على ليبيا مثل الحظر البحري أو إحياء عقوبات الأمم المتحدة المعلقة اذا استمرت ليبيا في نفي مسؤوليتها عن زرع قنبلة في الطائرة. (التحرير، 2016)

حصار بيروت:

يعد حصار بيروت أحد أهم مراحل الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982، في إطار عملية سلام الجليل بقيادة آرييل شارون، والتي هدفت إلى إضعاف أو طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وفرض بشير جميل، رئيس حزب الكتائب المسيحي، كرئيس للبنان لجر البلاد إلى توقيع معاهدة سلام تدخلها رسميا إلى دائرة نفوذ إسرائيل.

حشد شارون قوات أكبر من التي واجهت الجيشين المصري والسوري في حرب أكتوبر 1973، فتَحرّكت مجموعة على طول الطريق الساحليٍ إلى بيروت، وهدفت الأخرى إلى قطع طريق بيروت دمشق الرئيسي، وتَحرّكَت الثالثة على طول حدود لبنان مع سوريا، من أجل حَجب التعزيزات أو التدخل السوريٍ، ثم اكتسبت إسرائيل تفوقًا جويًا بعد إسقاط عدد مِن المقاتلات السورية، فاضطر مقاتلو وفدائيو منظمة التحرير الفلسطينية بسبب الفارق المهول في القوى إلى التراجع عن مواقعهم في صور وصيدا إلى بيروت. (ساسا بوست، 2016)

حصار سراييفو:

يعتبر حصار سراييفو من أطول حصارات الحروب الحديثة، فقد استمر من 5 أبريل 1992 حتى 29 فبراير 1996، أي ما يعادل 3 سنوات، 10 أشهر، و3 أسابيع، و3 أيام، ما مجموعه 1425 يومًا، وبذلك يكون هذا الحصار أطول ثلاث مرات من حصار معركة ستالينجراد، وأطول بسنة من حصار لينينغراد.

بدأت قوات جيش يوغسلافيا الشعبي بمحاصرة سارايفو عاصمة البوسنة والهرسك بالاشتراك مع جيش جمهورية صرب البوسنة، وكان ذلك خلال حرب البوسنة حيث نشب

الصدام بين قوات الحكومة البوسنية من جهة والجيش الشعبي اليوغوسلافي (JNA) والقوات الصربية (VRS) من جهة أخرى، حيث أعلنت الحكومة البوسنية الاستقلال عن يوغوسلافيا فأرادت القوتان الأخريان القضاء على الدولة الوليدة للبوسنة والهرسك وقيام بدلًا مِنها الجمهورية الصربية للبوسنة والهرسك. (ساسا بوست، 2016)

نشأة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:

مع استلام السلطة الفلسطينية، المسؤولية عن قطاع غزة، بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، بقي الاحتلال الإسرائيلي، مسيطراً على أجزاء كبيرة من القطاع، تحديداً المستوطنات سابقاً، "وبذلك كان يفرض قيوداً كبيرة على حركة تنقل الفلسطينيين، ومرورهم عبر الكثير من الطرق الواقعة في محيط المستوطنات، كما بقيت قوات الاحتلال تتحكم بحركة الفلسطينيين الداخلين إلى القطاع والخارجين منه، بل إنها تسيطر على المعابر الحدودية وتتحكم في الموارد والمصادر الفلسطينية" (حماد، 2010م: 7).

وعقب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاسيما قطاع غزة، وأغلقت مرات عديدة المعابر التي تربط القطاع بالعالم الخارجي بشكل تراوح بين الإغلاق الكلي والجزئي، وأشار مركز الزيتونة إلى أنه مع انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة في 12 أيلول / سبتمبر 2005م، بقي القطاع، بشكل فعلي وقانوني خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي، ولم يتحرر ولم يشعر ساكنوه بالتحرر أو الاستقلال، بل تحول إلى أشبه ما يكون بسجن كبير تلفه الأسلاك والحواجز من كل الاتجاهات، في ظل واقع يستخدم فيه الاحتلال الإغلاق كسياسة عقاب جماعي تنعدم فيه كل معاني الحرية (مركز الزيتونة، 2009م).

ويشير نافع إلى أنّ الحصار بدأ بقرار من الاحتلال الإسرائيلي – بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة من قبل حركة حماس عام 2006م بوقف مستحقات الضرائب والرسوم الفلسطينية التي تحصلها السلطات الإسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية (نافع، 2006م).

وصادقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الإجراءات العقابية بتاريخ 19 شباط /فبراير 2006م، التي اشتملت أيضاً مطالبة المجتمع الدولي بوقف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، والتضييق على العمال الفلسطينيين في الدولة العبرية (سعد، 2006م).

وأعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي 2007/9/19م، قراراً أعلنت بموجبه قطاع غزة كياناً معادياً وقررت اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تشدد بموجبها من حالة الاغلاق والحصار القائمين منذ سنوات. وجاء هذا الموقف تطوراً لإعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق قطاع

غزة بالكامل عشية بدء العمليات التي انتهت إلى سيطرة حماس عسكرياً على قطاع غزة حيث جرى توسيع القيود المفروضة على قطاع غزة منذ سنوات، والتي تصاعدت بشكل خطير بعد تطبيق خطة فك الارتباط التي انتهت بتاريخ 2005/9/12م (الميزان، 2007م).

ويرى أبو جاموس أنه نشأ في الضفة الغربية وقطاع غزة وضع سياسي جديد اقترن بمواقف إقليمية ودولية وضعت شروط للتعامل مع أي حكومة فلسطينية تشكلها حركة حماس، وهي الإقرار بالمبادئ الأساسية التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية وهي: الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، والتخلي عن العنف، والاعترافات السابقة، ورفضت الحكومة وحركة حماس الالتزام بهذه الشروط، فكان عليها مواجهة عزلة دولية وتأزم داخلي (أبو جاموس، 2014م).

وفي يناير 2008م، أمر وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي أيهود باراك، وأثر موجة تصعيد شنت خلالها قوات الاحتلال هجمات عسكرية على غزة خلفت 60 شهيداً، بإقفال المعابر مع القطاع، كما أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إمدادات الوقود بشكل كامل عن القطاع. وهكذا أصبح قطاع غزة محاصراً كلياً، فجميع المعابر مغلقة في وجهه، وقد ترك القرار الإسرائيلي بوقف تزويد القطاع بالوقود أثراً بالغاً على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، والإنسانية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية وانهارت جميع القطاعات الاقتصادية بشكل تام وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة (مركز الزيتونة، 2009م).

وبناء على ما سبق يتضح أن حصار قطاع غزة وفرض القيود والمضايقات بشكل جزئي أو كلي بدأت إرهاصاته أثناء اتفاقية أوسلو من خلال المضايقات والإغلاقات المتكررة، ثم ازدادت وتيرتها خلال انتفاضة الأقصى، ثم بعد فوز حركة حماس بالانتخابات عام 2006م ورفضها لشروط الرباعية تم فرض حصاراً مشدداً ومحكم على قطاع غزة، وهذا يؤكد أن سياسة الحصار هي سياسة ممنهجة وموجهة من قبل إسرائيل وليس ردة فعل على فوز حركة حماس، فالمستهدف هو إرادة وهزيمة الشعب الفلسطيني كجزء من سياسات إسرائيل تجاه إخضاع الشعب الفلسطيني. والحصار هو جزء من سياسة وسلوك إسرائيلي عدواني ضد الشعب الفلسطيني لا يقل همجية عن الحرب والعدوان والقتل وغيرها من الأساليب التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. وهو يعد موتاً بطيئاً للسكان، ورغم أن الحصار عندما فرض على قطاع غزة كان هدفه كما يدعي أطرافه المختلفة سواءً الإسرائيليين أو الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي هو محاصرة حركة وحكومة حماس، لكن في الحقيقة هو حصار على سكان قطاع غزة وهذا ما انعكس بشكل خطير على القطاعات الحياتية المختلفة والتي سيتم التطرق فيها في المبحث القادم.

المبحث الثاني

انعكاس الحصار على الأوضاع العامة في قطاع غزة

مقدمة:

في ظل إحكام إسرائيل حصارها وتشديد إغلاقها على قطاع غزة، انعكس ذلك على النواحي الحياتية من خلال تداعيات هذا الحصار على تفاصيل الحياة اليومية للمواطن في قطاع غزة، لتشمل كافة الأوضاع الصحية والتعليمية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل انهيار البنية التحتية لسكان قطاع غزة والازدياد الكبير في عدد السكان خلال العشر سنوات الماضية والاحتياجات التي تصاحب هذه الزيادة السكنية في كافة المجالات من مدارس ومستشفيات ومساكن، انعكس ذلك سلباً على المواطن الفلسطيني وتفاقمت أزماته اليومية بسبب النقص الحاد في كافة متطلباته الأساسية، وسيتطرق هذا المبحث إلى إبراز انعكاسات وتأثيرات الحصار على قطاع غزة في المجالات المختلفة.

الفقر والبطالة:

إضافة إلى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، كان للحروب والهجمات الإسرائيلية المتكررة على غزة تداعيات وانعكاسات خطيرة على الأوضاع في قطاع غزة، حيث تشهد نسبة البطالة ارتفاعاً غير مسبوق، فقد بلغت نحو 43% في الربع الأول من عام 2015م. وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نحو 17% في الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، فقد ارتفع معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة إلى نحو 39%. وهو ما يعد مرتفعاً جداً بالمقارنة مع الضفة الغربية، حيث يبقى معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أعلى منه بمرتين ونصف في الضفة الغربية. وارتفع معدل الفقر بشكل غير مسبوق بعد فرض الحصار على غزة خلال عامي 2006 و2007م، حيث صعدت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو 20 درجة نتيجة القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على القطاع (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2016م).

كما أن التأخر في عملية إعادة الاعمار أدى إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، حيث حذرت العديد من المؤسسات الدولية من تداعيات إبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة وتأخر عملية إعادة الاعمار على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. ولقد انتهجت إسرائيل سياسة جديدة ضد قطاع غزة، تمثلت بتشديد الخناق على تنقل التجار ورجال الأعمال عبر معبر بيت حانون، وتجاوزت ذلك باعتقال

العشرات من التجار ورجال الأعمال، كما أضافت إسرائيل العديد من السلع والبضائع إلى قوائم الممنوعات، وكل هذا يأتي في إطار سياسة إسرائيل بتشديد الحصار وخنق قطاع غزة. وشهد عام 2015م ارتفاع في معدلات البطالة وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني فإن معدل البطالة في قطاع غزة قد بلغ 42.7% في الربع الثالث من عام 2015م وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ما يزيد عن 200 ألف شخص، وبحسب البنك الدولي فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً، وارتفعت معدلات البطالة بين فئة الشباب والخريجين في قطاع غزة لتتجاوز 60% (وكالة معا الاخبارية، 2015م).

واعتبر الخضري أن استمرار الحصار وإحكام الإغلاق أدى إلى واقع اقتصادي صعب تراجع فيه معدل دخل الفرد اليومي لأقل من 2 دولار، وارتفعت معدلات البطالة لتقترب من 60%، فيما يعيش نحو 80% تحت خط الفقر، وحوالي مليون من اهالي غزة يعيشون على المساعدات (الخضري، 2015م: مقابلة).

ويمكن القول أنّ الحصار المشدد على قطاع غزة قد تسبب في انخفاض فرص العمل وزيادة حجم البطالة في عدم إدخال مواد البناء تسبب بشلل تام في قطاع العاملين في هذا المجال، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من القطاعات الصناعية التي توقفت عن العمل بسبب عدم توافر مواد الخام.

القطاع الصحي:

يعتبر القطاع الصحي من أهم القطاعات التي يجب الاهتمام والاستثمار بها لما تشكله من أهمية خاصة لأنه قطاع يتعلق بشكل مباشر بحياة وأرواح الناس، وبقي هذا القطاع يعاني من أزمات متفاقمة وخطيرة طيلة العشر سنوات نتيجة للقيود الإسرائيلية التي فرضت على كل من دخول الأدوية والمستلزمات الطبية، وخروج المرضى للعلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة.

نتيجة للقيود التي تفرضها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، فإن القطاع الصحي يبقى محدوداً جداً وبالكاد يستطيع تقديم الخدمات الأساسية للأعداد المتزايدة من المرضى في قطاع غزة. لذلك فإنه غالباً ما يتم تحويل العديد من المرضى للعلاج في مصر. ولكن مع بقاء معبر رفح مغلقاً معظم الوقت يضطر المرضى إلى تأجيل أو حتى إلغاء تحويلاتهم للخارج. وعلى الرغم من إعطاء مرضى السرطان والحالات الطارئة الأولوية في العبور، فإن مرورهم يحدد دوماً بالساعات القليلة التي يتم فيها فتح المعبر مما يؤدي لانتظار بعضهم لساعات

طويلة على بوابة المعبر. وتوفي العشرات من المرضى نتيجة انتهاك حقوقهم في الحصول على الرعاية الطبية منذ عام 2007م (عبد الغفور، 2015م: 17).

ويعاني القطاع الصحي من أزمات أخرى تتمثل في نقص الكوادر الطبية المتخصصة ومنع معظمها من السفر من وغلى القطاع. ويتم تحويل أكثر من 1,000 مريض شهرياً للعلاج في مستشفيات خارج القطاع، لكن غالباً ما يتم رفض أو تسويف سفر معظمهم من القدس الشرقية أو الضفة الغربية أو إسرائيل أو الأردن. وفي نهاية شهر يوليو/تموز 2013م، كان نحو 128% (27 صنف من الأدوية قد انعدمت بالكامل في مستودع أدوية غزة المركزي)، كما كان نحو 68% (16 صنف) من الأدوية الأساسية قد شارفت على النفاذ حيث كانت تكفي لفترة شهر إلى ثلاثة أشهر فقط (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2016م).

كما أن حليب الأطفال والأدوية لم تسلم من الحصار والقيود الإسرائيلية، حيث أصبح العديد من اللوازم والمعدات الطبية المتخصصة في العلاج غير متوفرة في المستشفيات، إضافة لتدهور معدات المختبرات التشخيصية بالرنين المغناطيسي، والتصوير بالأشعة السينية، خاصة أن معظمها لا يعمل ولا يمكن إصلاحه؛ لعدم توفر قطع الغيار المناسبة وتسبب إغلاق الاحتلال للمعابر، ومنع المرضى من السفر، في عدة مرات، في وفاة عدد منهم؛ جراء مضاعفات صحية، في ظل عدم توفر علاج لهم بغزة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2011م).

حرية السفر والمعابر:

تعد المعابر البرية الستة المؤدية إلى قطاع غزة المخرج الوحيد لحركة الأفراد والبضائع، حيث تسيطر مصر على معبر رفح، في حين يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على المعابر الخميس الباقية، وهي تربط غزة بالأراضي المحتلة منذ عام 1948م. وتمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي التنقل من قطاع غزة وإليه عبر البحر وعبر الجو، وتفرض قيود مشددة على التنقل عبر المعابر بينها وبين القطاع.

فيما اتخذت إسرائيل إجراءات لخنق قطاع غزة من خلال إغلاق نهائي لمعبر صوفا، الواقع شرق خان يونس في نوفمبر 2008م، علماً أن هذا المعبر كان مخصصاً لإدخال مواد البناء، وإغلاق معبر ناحل عوز، شرق غزة بتاريخ 2010/1/4م، وهو مخصص لإمداد القطاع بالوقود، وإغلاق معبر المنطار(كارني)، شرق غزة، بتاريخ 2011/3/2م، المخصص لحركة البضائع، وجرى اعتماد معبر كرم أبو سالم، شرق رفح كبديل وحيد عن تلك المعابر في إدخال حركة البضائع المسموح مرورها (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013م).

أما معبر بيت حانون "إيرز"، الذي يربط شمال قطاع غزة بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948م، والذي تم تجهيزه لاستيعاب أعداد كبيرة من المسافرين يومياً. فقد أغلقه الاحتلال الإسرائيلي في يونيو / حزيران 2007م، وأعادت فتحه جزئياً لاحقاً أمام الحالات الإنسانية، والتجار، والشخصيات، بعد الحصول على تصريح خاص من السلطات الإسرائيلية وهو المعبر الوحيد الذي يستخدم لحركة السفر أمام الأفراد، من غزة إلى الأراضي المحتلة منذ عام 1948م، ويمر المسافر عبره بإجراءات أمنية مشددة؛ لذلك يقتصر أعداد المارين عبره على أعداد محددة خلال فتحه ،أما معبر رفح، فيمثل المنفذ الوحيد أمام الفلسطينيين في قطاع غزة للسفر للخارج، دون المرور عبر المعابر الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي، التي يتطلب المرور عبرها إجراءات مشددة. وشهد المعبر في النصف الأول من عام 2013م، تسهيلات جزئية في ظل حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي، حيث شهد زيادة نسبية في أعداد المسموح مرورهم عبره، وإن لم تصل الأمور إلى فتحه على مدار الساعة (مركز الزيتونة للدراسات، 2009م).

وفي شهر تموز/يونيو، ومع عزل الرئيس المصري محمد مرسي والتصعيد في مصر وسيناء، طرأت تغيرات دراماتيكية في السياسة المصرية تجاه قطاع غزة. فقد تم تشديد القيود المفروضة على تنقل الأشخاص في معبر رفح وكذلك الأمر بالنسبة لنقل البضائع عبر الأنفاق. وانخفض مستوى التنقل في معبر رفح بـ 72% مقارنة مع المعدل الشهري للنصف الأول من العام. واستمرت قوات الأمن المصرية بإغلاق الأنفاق بين القطاع ومصر (مركز مسلك، 2014م).

ويمكن القول أنّ المعابر الثلاثة (معبر رفح، معبر بيت حانون، معبر كرم أبو سالم) من أصل 6 معابر تعد المنافذ الوحيدة لحركة الأفراد والبضائع، والتي تخضع لإجراءات وقيود خاصة سواءً بفترات الفتح والإغلاق الجزئي أو بمنع الأفراد وتحديد حجم السعرات الحرارية، وفي ظل سلسلة من العراقيل والإجراءات المعقدة والمكلفة مالياً، فإن إسرائيل تمعن في خنق قطاع غزة وتنتهج سياسة عنصرية تجاه الفلسطينيين.

القطاع التعليمي:

تسبب الحصار الإسرائيلي بأزمة في قطاع التعليم، بالإضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي فاقمت الأزمة، حيث صادرت إسرائيل حق الفلسطينيين في التعليم من خلال استهدافها وتدميرها للمؤسسات التعليمة دون أدنى مراعاة للمبادئ الأساسية الخاصة بالتمييز والتناسب والضرورة العسكرية، والتي تحظر استهداف هذه المؤسسات كونها من الأعيان المدنية المحمية.

ولقد تأثر قطاع التعليم بفعل سياسة الحصار، حيث تم تعطيل المسيرة التعليمية في غزة، خاصة في ظل عدم القدرة على إعمار المدارس المدمرة أو بناء مدارس جديدة؛ وجراء ذلك عملت 85 % من المداس بنظام الفترتين، إلى جانب ارتفاع معدلات الكثافة الصفية إلى 49 طالباً في الفصل في بعض المدارس؛ ما يعني التأثير على قدرة الطلبة على الفهم. وأثّرت أزمة الوقود على حياة نصف مليون تلميذ، وأكثر من 130 ألف طالب جامعي، وجلعت من الصعب وصول الطلبة إلى مدارسهم وجامعاتهم في كثير من الأحيان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2011م).

وقد أدت تفاقم أزمة الوقود إلى الإضرار بالمدارس المهنية والخاصة بالصم والمكفوفين، لأن معظم الأدوات المستخدمة لديها تعتمد بشكل أساسي على الكهرباء. بالإضافة إلى تعطل عملية الإعمار التي وقفت حائلاً دون إعادة إعمار المدارس التي استهدفت خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة 2014م.

ونتيجة تداعيات الحصار خلال عام 2013م، فإن 26 مدرسة قيد الإنشاء توقف العمل بها، كما توقف طرح المشاريع الجديدة للعام 2014م بحسب وزارة التربية والتعليم، كما توقف العمل في ترميم 70 مختبرا. وبسبب سياسة الحصار فإن معظم المدارس تعمل بنظام الفترتين، كما تقلص وقت الحصة الدراسية بواقع 15%، وارتفعت نسبة الكثافة الصفية في الفصول الدراسية. وطالت سياسة الحصار طلبة التعليم العالي في الجامعات والمعاهد خارج غزة وكذلك الملتحقين مع أفراد عائلاتهم في مستويات التعليم الابتدائي، والإعدادي والثانوي، في العديد من بلدان العالم، حيث حرم هؤلاء من السفر ولم يتمكنوا من الالتحاق بمؤسساتهم التعليمية، ما أدى إلى تهديد مستقبلهم وإلحاق خسائر مالية كبيرة بهم (مركز حماية لحقوق الإنسان، 2011م).

يتبين من العرض السابق أنّ الحصار الإسرائيلي سلب الفلسطينيين الحق في التعليم وذلك من خلال إغلاق المعابر، حيث حرم الطلبة من إكمال دراستهم، أو إرسال المبتعثين، أو المشاركة في مؤتمرات علمية وكل ذلك له انعكاسات سلبية على الحالة التعليمية، كما أدى الحصار إلى تكدس الطلاب في قاعات الدراسة بسبب عدم بناء وإنشاء مدارس جديدة تزامناً مع الزيادة السكانية المضطردة في قطاع غزة، وكذلك أدت أزمة الوقود إلى صعوبة تنقل الطلبة وصولاً إلى المدارس والجامعات. ونتيجة للتحديات المستمرة التي يواجهها سكان قطاع غزة، فإنّ المدارس تبقى عاجزة عن رفع المستوى التعليمي، حيث يتسبب الحصار والهجمات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة في تعليق الدراسة نتيجة لاشتداد الهجمات وعدم قدرة الطلاب والمعلمين على الوصول إلى أماكن الدراسة.

القطاع الخدماتي والبيئي: النظافة، الصرف الصحي، المياه

لم يسلم قطاع الخدماتي والبيئي من آثار الحصار الإسرائيلي، فأزمة الوقود انعكست بشكل سلبي وخطير على الصحة العامة، والمرافق الصحية، والبيئية، فإمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة يحتاج إلى وقود لتشغيل المضخات ومولدات الكهرباء الاحتياطية والمركبات. وأدى تقليص إمدادات الوقود والكهرباء في غزة إلى عرقلة محطة تحلية المياه، ناهيك عن الحصار الذي أدى في بعض الأحيان إلى منع وصول المواد الكيماوية الأساسية والكلورين، وهي مواد لازمة لعمل محطة التحلية وتنقية مياه الشرب مما عرض الناس للخطر (فريق المناصرة، 2011م).

وأشار الخضري إلى أنّ الأوضاع في غزة تزداد تعقيداً مع تراجع كبير في مناحي الحياة الاقتصادية والصحية وقطاع الكهرباء والصرف الصحي والمياه، ومع زيادة عدد السكان بحوالي نصف مليون في ثماني سنوات لم يواكبها أي زيادة في المساكن أو البني التحتية، بل مزيدا من التراجع بسبب الحصار والحروب (الخضري، 2015م: مقابلة).

وبحسب مؤسسة مياه بلديات الساحل في غزة يحصل 30 % من الغزيين على المياه لمدة تتراوح بين 4–8 ساعات لمرة واحدة في الأسبوع، و40 % لمرة واحدة كل أربعة أيام، و30 % مرة واحدة كل يومين. كما أزدادت عرقلة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بحيث بات يلقى ما بين 50–80 مليون لتر تقريباً من المياه العادمة غير المعالجة في البحر (منظمة العفو الدولية، 2008م).

وفي مقابلة أجراها الباحث مع مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل بغزة المهندس منذر شبلاق، أكد أن 97% من مياه قطاع غزة أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمي. وقال أنّ هناك أسباباً عديدة أدت إلى تدهور وضع المياه في قطاع غزة على طول السنوات الماضية، مؤكداً حدوث انخفاض كبير في منسوب المياه بالخزان الجوفي. وأشار إلى أنّ مصادر المياه بغزة باتت محدودة، على عكس السابق، خاصة في ظل الزيادة السكانية الكبيرة مقارنة مع المساحة الضيقة؛ وذلك بفعل الحصار والاحتلال. وقال أنه وبحسب معايير التخطيط العمراني فإن قطاع غزة يعد أكبر كثافة سكانية في العالم بأسره مقارنة بالمساحة الإجمالية. وأكد شبلاق أن الاحتلال الاسرائيلي وما نتج عنه من ظروف، أدى إلى اختلال كبير في الخزان الجوفي، وأصبح يتناقص تدريجياً، على غرار تأثير شح الأمطار والاستخدام غير الشرعي للمياه، عن طريق الآبار العشوائية غير المرخصة. ولفت إلى أن الخزان الجوفي الفلسطيني أنتج 180 مليون متر مكعب في عام 2015م، مشيراً إلى أن الكمية المسموح بسحبها سنوياً لا يجب أن

تزيد عن "55 " مليون متر مكعب، "أي أنه يجري سحب 4 أضعاف الكمية المسموح بها" (شبلاق، 2015م: مقابلة).

إنّ هذا الوضع انعكس على الصحة العامة بشكل خطير؛ فنظراً للانقطاع المتكرر في إمدادات المياه بلغ متوسط استهلاك الفرد للمياه في قطاع غزة 91 لتراً في اليوم مقارنة بـ 280 لتراً للفرد الإسرائيلي يستخدمها لأغراض منزلية، فيما تسبب ضخ المياه العادمة في البحر إلى تلوث كبير فيه، فالحصار أدى إلى تفاقم الحالة المتردية أصلاً في قطاع المياه، والتي نجم عنها العديد من المشكلات الصحية والأمراض التي تفشت في أوساط المستهلكين من بينها: الإسهال المائي والإسهال الدموي الحاد والازرقاق (منظمة العفو الدولية، 2009م).

وبالتحليل إلى ما سبق، فإن إسرائيل ومن خلال استهدافها لهذا القطاع الحيوي والهام فهي تضرب عصب الحياة وشريانه من خلال تلوث مياه الشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي ومعالجة النفايات وغيرها وهذا انعكس على حياة الناس في ظل وجود مؤشرات على ازدياد لأمراض وحالات الوفيات.

قطاع البناء والإنشاءات والإعمار:

انعكس الحصار الإسرائيلي بشكل سلبي كبير على حركة وعملية البناء والإعمار في قطاع غزة، وخاصة أن قطاع غزة تعرض خلال سنوات الحصار إلى ثلاثة حروب مما فاقم من أزمة الإسكان في قطاع غزة ونقص مواد البناء في ظل هدم عشرات الآلاف من البيوت والشقق والمصانع والمنشآت. وبالتالي أدى إلى الشلل التام في قطاع البناء، حيث توقفت الصناعات الإنشائية "الباطون، والبلاط، ومعامل الطوب وغيرها"، وتشير التقارير إلى أن قيمة المشاريع الإنشائية التي توقفت نتيجة منع دخول مواد البناء تقدر بـ 200 مليون دولار، إلى جانب توقف الكثير من المشروعات الخاصة خلال العام 2013م (مركز حماية لحقوق الإنسان، 2014م).

ومن خلال العرض السابق يتبين أنّ إغلاق جميع المعابر المؤدية إلى قطاع غزة منذ 2007م باستثناء فترات محدودة ومتقطعة لفتحها. فإن القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول وخروج البضائع وحركة الأفراد من وإلى القطاع قد تسبب في تدهور خطير في الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان في القطاع، وخاصة في ظل انعدام الأمن الغذائي والنقص الشديد من المستلزمات الطبية والدوائية، والمواد اللازمة للمشاريع المختلفة. ونتج عن النقص الكبير في الوقود إلى انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة جداً مما أثّر على صحة المياه فأصبح حوالي 90% من مياه الشرب ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمي. وهذا يدحض الرواية

الإسرائيلية بأن الحصار مفروض على حركة حماس وحكومتها، فهو حصار يستهدف السكان المدنيين وهم من يحيدوا حتى في المعارك والحروب. وعلاوة على كل هذه التأثيرات فإن التأثر الأعمق للحصار هو التأثير المعنوي من خلال وضع شعب بأكمله في سجن معزول عن محيطه ويشعر قاطني هذا السجن بأنه منقطعون عن عالمهم، وفي مجتمع أغلبيته ممن تدنو أعمارهم عن الخامسة العشرين فإن هذا العزل له تأثيرات معنوية خطيرة على كافة شرائح المجتمع وخاصة فئة الشباب، فالشباب يتطلعون أساساً على الانطلاق والتعرف على الإعلام ويضيقون ذعراً بالقيد والحجز.

وهذه المؤشرات الخطيرة تنذر بكارثة إنسانية مما يتطلب تدخل عاجل من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة من خلال الضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار واتخاذ خطوات عملية وملزمة باتجاه إنهاء الحصار وعدم الاكتفاء بالنداء والتصريحات.

المبحث الثالث

الحصار في منظور القانون الدولي

مقدمة:

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية حقوق الإنسان في المناطق المتنازع عليها، مثل قطاع غزة. وتحاول الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة تحقيقه من خلال السعي إلى تحقيق الأمن الإنساني عبر مواجهة التحديات المتمثلة في الحفاظ على حقوق الإنسان باعتبارها نقطة التوجه الأخلاقي للسياسات الدولية، ويعد قطاع غزة أحد المناطق التي ينطبق عليها هذا التوصيف سواء كونها منطقة محتلة أو بما يمارس بحقه من انتهاكات لحقوق الإنسان.

حاولت إسرائيل من خلال الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005 تضليل المجتمع الدولي من خلال إظهار قطاع غزة بأنه لم يعد محتلاً بمفهوم القانون الدولي، وقد حاول إلى حدٍ كبير في إيجاد حالة من الجدل لدى فقهاء القانون الدولي لكن سلوك إسرائيل على الأرض الواقع يؤكد استمرار الاحتلال من خلال إبقائها كامل سلطتها على حق الدخول والخروج من الحدود الإقليمية لغزة وعلى كل مدني في تلك الحدود. كما أنها تمارس تحكماً تاماً في سماء غزة، ودخول المواد الأساسية والخدماتية مثل الكهرباء، وترددات الاتصالات والمياه. وتتحكم إسرائيل بتسجيل سكان غزة "بما فيها قرار من هو مؤهل للحصول على حق المواطنة" وتعمل دائماً على جمع الضرائب العائدة للسلطة الفلسطينية. وتفرض إسرائيل منعاً برياً أو "منطقة أمنية" محظورة في بعض مناطق القطاع. ويمكننا الإضافة هنا بأن الأمم المتحدة تعتبر إسرائيل محتلة لقطاع غزة. ويتناول هذا المبحث الأدوار والالتزامات القانونية الدولية تجاه حصار القطاع.

الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة جريمة حرب وعقوبة جماعية:

اعتبرت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2007/9/19م قطاع غزة كياناً معادياً وقررت اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تشدد بموجبها من حالة الإغلاق والحصار القائمين منذ سنوات، وكانت إسرائيل قد أعلنت عن إغلاق قطاع غزة بالكامل عشية بدء العمليات التي انتهت إلى سيطرة حركة حماس على السلطة في القطاع بتاريخ 2007/6/13م. ولم تشكل هذه الإجراءات أي خطوات جديدة، بل اقتصرت على توسيع نطاق القيود المفروضة على القطاع منذ سنوات، التي تصاعدت بشكل خطير أثناء وبعد تطبيق خطة فك الارتباط (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2007م).

ويرى النائب الخضري، "أنّ الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة جزء من حصار أكبر يستهدف الكل الفلسطيني يتصاعد مؤخراً في ظل الهبة الشعبية وفرض مزيداً من الإغلاق على المدن والبلدات والقرى ونصب مئات الحواجز في الضفة الغربية والقدس"، وشدد الخضري أن الاحتلال يحاصر كل منطقة وفق ما يؤثر عليها ويشل الحياة فيها، وطالب أيضاً بتحشيد القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية لمواجهة الحصار وإنهائه، مع ضرورة تشكيل المستوى الرسمي الدولي قوة ضاغطة على الاحتلال لإنهاء الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي والمنافي للأعراف الدولية. وأضاف الخضري أنه خلال سنين الحصار زاد عدد السكان بما يقارب نصف مليون مواطن دون أن يرافق ذلك زيادة في الوحدات السكنية والبنى التحتية وخدمات الكهرباء والصرف الصحي وغيرها، بل تخللها ثلاثة حروب دمرت جزء كبير مما كان قائم وهذا يمثل عقوبة جماعية ومناقي لحقوق الإنسان (جمال الخضري، 2015م: مقابلة).

ولقد هدفت إسرائيل من وراء إعلانها قطاع غزة كياناً معادياً، وانسحابها منه، ومن ثم إعادة الانتشار، إلى التخلي عن التزاماتها كدولة احتلال تجاه إقليم محتل. ورغم سعي إسرائيل إلى إعطاء قرارها صبغة قانونية، إلا أن الثغرات القانونية في ذلك القرار واضحة عبر استمرار حالة الاحتلال الإسرائيلي للإقليم المقصود وللأقاليم الأخرى، ضمن حدود القرارات الدولية، كقرار التقسيم الرقم 181، مما يعني أن إسرائيل ملزمة قانونياً بضمان تزويد وإيصال احتياجات السكان الخاضعين للاحتلال (جمال الخضري، 2015م: مقابلة).

فيما يرى عبده، رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أن الاحتلال الإسرائيلي يدرك جيداً خطورة ما يرتكبه من جريمة الحصار ويسعى بشكل دائم أمام المجتمع الدولي لتقديم صورة مغايرة عما يمارسه على الأرض، فيحاول تغيير عناوين الحصار حتى لا تمس صورته الدولية أمام العالم، فيستخدم موضوع معادلة الجوع أو معادلة السعرات الحرارية في 2008 (عبده، 2015: مقابلة).

وذكر عبده أن الحصار يشكّل محطة ونقطة يمكن الاستناد إليها كنموذج للجرائم التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، وأشار إلى أن ملف حصار غزة هو من أكثر الملفات تماسكاً وصوابية في ملفات التقاضي الدولية أمام المحاكم مثال على ذلك السلطة الفلسطينية عبر لجنة المتابعة مع محكمة الجنائيات الدولية أول ملف وضعته أو أول ملف استطاعت أن تعتبره ملف جاهز هو ملف حصار غزة، لذلك تجد كل المواقف الدولية فيما يتعلق بحصار غزة صدرت بشكل جريء رافض هذا الحصار حتى المنظومة الأممية تحدثت بشكل واضح في ملف الحصار، لذلك ملف الحصار مع ملف الجدار في الضفة الغربية تجدهم أكثر ملفين هناك

اجماع دولي عليهم ثم ملف الاستيطان. ويرى عبده أن الجهد الفلسطيني للأسف الشديد حتى هذه اللحظة نتيجة الانقسام السياسي وهو الأمر الذي ساعد إسرائيل في التهرب من مسؤولياتها أمام المجتمع الدولي، فالجهد الفلسطيني نتيجة هذا الانقسام لم يستغل ورقة الحصار لصالح تعزيز الحقوق المدنية والسياسية للشعب الفلسطيني وتكريس حقيقية أن إسرائيل ما تزال سلطة احتلال في ممارساتها للحصار بحق السكان في قطاع غزة (عبده، 2015: مقابلة).

الممارسات الإسرائيلية التي تتطابق مع جريمة الإبادة:

تتنافي الإجراءات الإسرائيلية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية، فقد أشارت المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة إلى الواجب الواقع على دولة الاحتلال في العمل بأقصى إمكانياتها لتزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، إضافة إلى أن البروتوكول الإضافي يحظر في المادة1/54 استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب وزيادة على تجويع سكان قطاع غزة، ومنع المرضى من السفر لتلقي العلاج، فلقد قامت القوات الإسرائيلية بهدم أكثر من 226 منزلاً في القطاع خلال عام من تاريخ بدء انتفاضة الأقصى في 2000/9/28م، إضافة إلى اقتلاع 26000 شجرة، وتجريف ما يقارب 3,5 مليون متر مربع من الأراضي الزراعية (درعاوي، 2001).

يرى جرادة أن الشعب الفلسطيني يواجه العديد من العقبات والتحديات التي تقف حائلاً دون ملاحقة المتهمين الإسرائيليين جنائياً ومدنياً عن جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني سواء أكانت تلك العقبات أو التحديات محلية أو دولية وذلك للعديد من الأسباب أهمها أن التشريعات الفلسطينية الخاصة بملاحقة الجرائم الدولية غير كافية بالقدر اللازم لضمان وصول الضحايا إلى العدالة القضائية بأبهى صورها ومعانيها، بمعنى لا يوجد قانون موحد لملاحقة الجرائم الدولية. بالإضافة إلى أنّ الانقسام الداخلي الفلسطيني حال من قدرة النظام القانوني على إعداد ملفات تحقيق حسب المعايير الدولية. وكان لضعف القدرة القانونية والقضائية الناتجة عن قلة الخبرة معيق أساسي في الملاحقة، حيث أنّ مجال الملاحقة يحتاج إلى خبرات متعددة. وكذلك ضعف القدرة المالية والتي تمثل عصب التحقيق القضائي. كما أن نقص الوعي لدى ضحايا الجرائم الدولية مما يساهم في فقدان أصواتهم التي يتمكنون بواسطتها التمتع بحقوقهم، فإدراك الحقوق أداة مؤثرة للغاية يفتقر لها ضحايا الجرائم الإسرائيلية بصورة عامة. وإن إبقاء أغلب الدول العربية خارج إطار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حال دون سريان إحكامه عليهم. إضافة إلى اختلال الاجتهاد القضائي فيما بين الدول وتحكّم الدول العظمى في مجلس الأمن (جرادة، 2013م).

الموقف القانوني:

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغلاق والحصار كعملية ممنهجة على قطاع غزة. وذلك من خلال السيطرة على المعابر التجارية وغير التجارية ومنع المواطنين من السفر للخارج للعلاج والدراسة والعمل. ومنع الصيادين من الدخول إلى المساحة المسموح بها قانونياً. بالإضافة إلى منع دخول الأغذية والسلع والمواد الرئيسية والأدوية والأجهزة الطبية التي تحتاجها المشافي لعلاج المرضى مما يؤدي إلى نقص شديد في إمدادات المؤسسات الصحية من الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية اللازمة لعلاج ورعاية السكان (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2016م).

ويتنافى كل ذلك مع التزامات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية حيث تحمّلت اتفاقية جنيف الرابعة (1949م)، والتي وقعتها إسرائيل مسئولية أمن ورفاهية المواطنين الذين يعيشون في الأراضي التي تقع تحت احتلالها.

إلى جانب ذلك، فإن اعتبار أن قطاع غزة لم يعد أرضاً محتلاً منذ انسحاب إسرائيل منه عام 2005 يعد خاطئاً. ذلك أن المعيار الحاكم لسريان أحكام الاحتلال على منطقة معينة هو وجود سيطرة فعلية من جانب دولة الاحتلال على تلك المنطقة، وذلك بموجب أحكام اتفاقية لاهاي (1907م) واتفاقية جنيف الرابعة.

وهذه "السيطرة الفعلية" حاصلة بالفعل في قطاع غزة، حيث يسيطر الاحتلال الإسرائيلي ويتحكم في جميع مناحي الحياة داخل القطاع من خلال ما يفرضه من حصار خانق عليه براً وبحراً وجواً، حيث يتحكم الاحتلال الإسرائيلي بكميات البضائع التي تدخل القطاع من خلال إدارة جميع منافذه. ولا يسمح للصيادين بالصيد بحرية في المياه الإقليمية الخاصة بالأراضي الفلسطينية في البحر المتوسط، وهو ما يرتب سريان أحكام اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ولا سيما اتفاقيات جنيف وهذا هو موقف المنظمات الدولية الحقوقية وموقف المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وأذرعها المختلفة.

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال حصارها لقطاع غزة بتقليص أو منع دخول العديد من الاحتياجات الغذائية والمستلزمات الطبية. وقد حظر القانون الدولي الإنساني تجويع المدنيين، ونصت المواد (55 – 56) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه من واجب دولة الاحتلال أن تعمل على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وهو الأمر الذي تخل فيه إسرائيل إخلالاً بيناً (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016م).

وبموجب المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف (1977م). فإن تجويع المدنيين محظور وهو – أيضاً – جريمة حرب بموجب المادة (8/ب/25) من ميثاق المحكمة الجنائية الدولية: "تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم. بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقات جنيف" (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016م).

حصار قطاع غزة بالصورة المذكورة آنفاً يشكل أيضاً عقاباً جماعياً للسكان الموجودين فيه ومخالفة للمادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة والتي نصت على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي من مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، تحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب" (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016م).

بالإضافة إلى ذلك، تنتهك سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال تضييقها من حرية حركة السكان وتنقلهم داخل وخارج قطاع غزة حقهم في الحركة والتنقل داخل البلد والعودة له، وهو الحق الذي يرتبط بحقوق أخرى لا تقل أهمية عنه، كالحق في التعليم والصحة لأولئك الذين ينوون السفر لتلقي التعليم أو العلاج، وتقوم قوات الاحتلال بمنع سكان القطاع من مغادرته لأي سبب كان إلا في حالات قليلة جداً كالحالات الإنسانية الحرجة وبعد تنسيق شاق مع الجهات المختصة، ويتم تقييدهم بوقت محدد للمغادرة والعودة، ومنذ زمن قصير بدأت دولة الاحتلال بالسماح لبعض التجار من مغادرة القطاع إلا أنها قامت باعتقال عدد منهم فيما بعد أثناء تنقلهم عبر المعابر (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2016م).

ويعد الحق في التنقل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان لا بموجب القانون الدولي الإنساني فقط، بل بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان أيضاً حيث نصت المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966م) على حق كل فرد بحرية التنقل واختيار مكان إقامته وأن "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده" و "لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول إلى بلده" (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2016م).

الخلاصة:

بناء على ما سبق، يمكن القول أنّ حصار قطاع غزة بما يمثله من عقوبة جماعية بحق السكان وانتهاك صارخ لمواد أساسية في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي يمثل عقوبة جماعية متكاملة الأركان تصل إلى درجة يمكن أن توصف جريمة حرب. ورغم أنّ الإرادة السياسية الدولية غيّبت سبل محاسبة الاحتلال على تلك الخروقات والانتهاكات الجوهرية

فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن إسرائيل تستوجب المحاسبة والمساءلة على تلك الانتهاكات. وفي هذا الإطار يعتبر حصار قطاع غزة هو اختبار حقيقي لمصداقية وجدية المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية، وازدواجية في التعامل مع الانتهاكات المختلفة.

وفي قصور القانون الدولي في توفير الأمن الإنساني سواءً الفردي منه أو الجمعي وبالتالي هذا يمثل تراجع أخلاقي وقيمي لأن المحافظة على حقوق الإنسان هي المدخل الأساسي للتوجه الأخلاقي والقيمي ونقطة ارتكاز للسياسات والعلاقات الدولية.

ويمتد الإخلال بحقوق الإنسان الفلسطيني في غزة في تزويده بالمؤن الغذائية اللازمة لحياتهم إلى أبعد من ذلك. فقد تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هجومها الأخير على قطاع غزة صيف 2014 تدمير الكثير من المنشآت المدنية والصناعية وشبكات الاتصال والكهرباء وقطع الطرق من خلال تدمير الجسور، وتجريف الآلاف من الدونمات الزراعية وهي في الوقت عينه تمنع دخول مواد البناء والمواد الأخرى اللازمة لإعادة بناء ما تم تدميره. وهذا كله يمثل مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الملحق بها. والذي حظرت المادة (54) منه مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

الفصل الرابع

المواقف الأممية والدولية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

المبحث الأول: المواقف الأممية والدولية تجاه السلوك الإسرائيلي والمخاوف الإسرائيلية تجاهها.

المبحث الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحصار.

المبحث الرابع: دور الاتحاد الأوروبي تجاه حصار قطاع غزة من منظور المسؤولية الدولية.

تمهيد:

تحتل القضية الفلسطينية محوراً هاماً في السياسة العالمية بشكل عام، وفي التوجهات السياسية للاتحاد الأوروبي بشكل خاص، فعلاقات المجتمع الدولي بشكل عام تتأثر بهذا الصراع، وليس من باب المبالغة أن نذكر بأن القضية الفلسطينية قد أحدثت حالة من الاصطفاف العالمي بين دول العالم المختلفة ما بين مؤيد للحقوق الفلسطينية وما بين منحاز لإسرائيل وسياساتها وما بين من ينادي ويحاول إيجاد حلول ترضي الأطراف المتصارعة، ويكون في موقع الحيادي من الأطراف، هذا في إطار التحالفات والدول.

أما في إطار الدولة الواحدة فيوجد موقفان بارزان، الموقف الرسمي المتمثل بالسياسة الرسمية لتلك الدولة والذي يستند على المصالح وله حسابات خاصة داخلية وخارجية وله توازنات سياسية وتحالفية والموقف الشعبي وهو الذي يتأثر بالعوامل والظروف وبوسائل التواصل الاجتماعي وبالعلاقات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وربما العاطفة تلعب دوراً في التأثير على الموقف الشعبي.

وهناك مواقف عديدة تجاه هذه القضية، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المواقف الدولية تجاه السياسات الإسرائيلية.

كما سيتم استعراض أبرز المواقف الأوروبية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، وكذلك إبراز موقف وتوجهات الاتحاد الأوروبي من الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة.

المبحث الأول

المواقف الأممية والدولية تجاه السلوك الإسرائيلي والمخاوف الإسرائيلية تجاهها

مقدمة:

يستعرض هذا المبحث عدة مواقف دولية وأممية وحقوقية تدين إسرائيل في ظل سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين، منتقدة وبشدة سياسة إغلاق المعابر وتشديد الحصار على المدنيين لأنه خرق للقانون الدولي ويأتي في إطار العقوبة الجماعية للشعب الفلسطيني.

المواقف الأممية تجاه السلوك الإسرائيلي:

اعتمدت اللجنة الرابعة وهي لجنة المسائل السياسية الخاصة بإنهاء الاستعمار، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 2010م بأغلبية ساحقة عدداً من مشاريع القرارات المهمة تتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" وممتلكات اللاجئين والنازحين، غير أن الولايات المتحدة كانت ضمن الأقلية الدولية التي عارضت أغلب هذه القرارات. ودعت القرارات إلى ضرورة امتثال إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة والكف عن عرقلة حركة وعبور موظفي وكالة الأونروا ومركباتها، ورفع القيود التي تعوق استيراد مواد البناء واللوازم الضرورية لإعادة بناء مرافق الوكالة التي لحقت بها اضرار أو دمرت بسبب العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة (فلسطين اليوم، 2015م).

وجّه مقرر الأمم المتحدة الخاص لوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (مكارم ويبيسونو) الذي استقال مؤخراً، انتقادات لاذعة إلى إسرائيل، مشيراً بصورة خاصة إلى إفلات الذين ينتهكون حقوق الفلسطينيين من المحاسبة. وانتقد ويبيسونو رفض إسرائيل التعاون معه أثناء إعداد تقرير حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (منتدى التواصل الأوروبي، 2016م).

ولقد أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سنه 2010م قرارات تدين إسرائيل بشأن سياساتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن الولايات المتحدة صوتت ضد جميع هذه القرارات، ودعت قرارات المجلس إلى متابعة توصيات تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق المعروف بتقرير (جولدستون) وإنشاء صندوق لتعويض الفلسطينيين الذين تعرضوا لخسائر أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008. (مجلس حقوق الإنسان، 2010م).

وقالت لجنة تابعة لمجلس حقوق الإنسان إن إسرائيل خرقت القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في هجومها على سفينة مرمرة التركية، التي كانت تحاول الوصول إلى قطاع غزة 2010م. وتحدثت اللجنة عن أدلة واضحة تسند فتح ملاحقات بحق إسرائيل لأنها مارست القتل العمد والتعذيب بحق ركاب سفينة مرمرة، حينما هاجمتها قواتها البحرية. ووصفت اللجنة القوة التي استعملتها إسرائيل مع ركاب السفينة بـ " غير المتناسبة"، وقالت إنها الحدث غير مقبول من القسوة، واعتبرت حصار غزة غير قانوني لأنه فرض في وقت كان فيه القطاع يعيش أزمة إنسانية (مجلس حقوق الإنسان، 2010م).

ولقد طالبت منظمة العفو الدولية في تقرير باسم "الاختناق": قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي"، برفع الحصار المفروض على قطاع غزة فورا، معتبره الحصار" عقاباً جماعياً" غير مقبول (منظمة العفو الدولية، 2010م).

وطالبت أيضاً رابطة الوكالات الإنمائية الدولية "AIDA"، والتي تمثل أكثر من ثمانين منظمة غير حكومية، بفتح فوري للمعابر مع قطاع غزة، وقال منسق الشؤون الإنسانية لقطاع غزة" أن الحصار يقوض عمل نظام الرعاية الصحية ويعرض للخطر صحة 1.4مليون نسمة في غزة. ويسبب تدهوراً مستمراً في المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة. ويعيق إتاحة الإمدادات الطبية وتدريب العاملين في الصحة، ويمنع المرضى الذين يعانون من ظروف طبية خطيرة من الحصول على علاج متخصص خارج غزة في الوقت المناسب (بيان الشؤون الإنسانية، 2010م).

ولقد اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان إسرائيل بأنها تتسبب في معاناة إنسانية كبيرة للسكان وتمنع إعادة بناء المدارس والمنازل والمرافق الأساسية، من خلال الإبقاء على الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة، الأمر الذي يستدعي" رفع الحصار المستمر على القطاع" (هيومن رايتس ووتش، 2009م).

ولقد تعرضت صورة إسرائيل خلال العقد الماضي إلى تغيرات ملموسة لدى الرأي العام الدولي، ولا شك أنّ طبيعة السياسات الإسرائيلية تقدم التفسير المباشر لهذه التغيرات، بل إن مشروع وزير الخارجية الإسرائيلي (أفيغدور ليبرمان) في تشرين الثاني /نوفمبر 2010 للقيام بحملة لتحسين صورة إسرائيل تأكيد لذلك، كما أن الجمهور الإسرائيلي يستشعر هذه التحولات، فقد أشار 56% من طلاب جامعة تل أبيب إلى أن العالم ضد إسرائيل (الإندبندنت، 2010م).

وتدل النسب العامة إلى أن 56% من سكان العالم لديهم تصور سلبي عن إسرائيل، بينما هناك 17% لديهم تصور إيجابي، كما أن 23 دولة من بين 27 أبدى النسبة الأعلى من جمهورها موقفاً سلبياً من إسرائيل أكثر من نسبة الموقف الإيجابي، وهو ما يؤكد تراجع نسبة التأييد لإسرائيل عند المقارنة مع السنوات السابقة (البي بي سي العالمية، 2010).

ومن ناحية أخرى تدل البيانات والمواقف الصادرة عن هيئات أو شخصيات عامة على انحسار تدريجي في صورة إسرائيل التقليدية، ومن أمثلة ذلك:

- أصدرت أربع نساء من الحاصلات على جائزة نوبل للسلام بياناً دعون فيه إلى سحب الاستثمارات العالمية من إسرائيل، بسبب جرائم الحرب التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ووقع البيان كل من "مايريد ماجواير" الأستاذة الإيرلندية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام سنه 1976م، "وريجبورتا مانشو توم "من جواتيمالا" جائزة سنة 1992م"، "وجودي ويليامز "الامريكية "جائزة سنة 1997م، و"شيرين عابدي" الإيرانية جائزة سنة 2003م (الوطن، 2010م).
- رفض الناطق باسم اتحاد الحقوقيين الأمريكيين "ريتشارد بيل" تصديق الرواية الإسرائيلية بخصوص ما جرى مع أسطول الحرية الذي هاجمته القوات الإسرائيلية أثناء توجهه إلى غزة، وقال " إنني باختصار لا أصدق الرواية الإسرائيلية بأن ركاب القوارب من الناشطين كانوا مسلحين، فالسلطات التركية ومنظمو القافلة البحرية وقباطنة القوارب ينفون ذلك، وحدهم الإسرائيليون يقولون العكس، ولا أدري من بوسعه تصديقهم في هذه الظروف."
- إن استمرار قوافل المساعدات الدولية لقطاع غزة بخاصة عن طريق البحر تأكيد لرفض الرأي العام الدولي للحصار على غزة.
- في مواجهة القوى التقليدية المساندة لإسرائيل في المجتمع الأمريكي، مثل اللوبي الصهيوني، والأصولية المسيحية، والمرتبطين بالمجمع العسكري الصناعي، بدأت تظهر ملامح توجه معاكس، بخاصة التي ترفع شعار المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات والتي تظهر في بعض الاتحادات والكنائس والجامعات.
- دعا أعضاء مجموعة الحكماء العالمية The Elders، الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى الإصرار على إنهاء إسرائيل لجميع أنشطتها الاستيطانية. وقال رئيس الحكماء "ديزموند توتو" أن المستعمرات غير شرعية، وتتنافى مع قرار الأمم المتحدة رقم

242، وتنتهك معاهدة جنيف الرابعة. لا ينبغي أن يرتكز استئناف المحادثات المباشرة على طرف واحد، يحاول التهرب من قضية مهمة في القانون الدولي (الشرق، 2010م).

المخاوف الإسرائيلية:

ولقد أجرت إسرائيل عدة اتصالات مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تحسين العلاقات المتوترة بين الطرفين منذ قرار الأخير بوسم منتجات المستوطنات، وإعلان إسرائيل في أعقاب القرار عن قطع كل الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعملية السلام، يشار إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتيناهو كان قد صرح في عدة مناسبات، أنه في حين يوجد لإسرائيل علاقات جيدة مع دول كثيرة في أوروبا، فإن هناك مشكلة بين إسرائيل وبين مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل (سما الاخبارية، 2016م).

وقال مستشار العلاقات الخارجية الإسرائيلية في أوروبا "ميتا كولاندو" أنّ وجود تدهور دائم في العلاقات مع إسرائيل بات واضحاً، إذ أنّ الخطوط التي توجهنا هي جزء من الخط السياسي، الذي تحول إلى سياسات أوروبية منذ السبعينيات. ولم يخف الإسرائيليون قلقهم من هذه التطورات، وذكر مسؤول سياسي رفيع المستوي، أن المكانة الإسرائيلية في العالم تتراجع، وهو ما يثير القلق الكبير بين أوساط المسؤولين فتدهور العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، أمر سيمس بمكانة إسرائيل بشكل كبير. وتناقلت مصادر إعلامية إسرائيلية أن العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والبرلمان الأوروبي في بروكسل قد شهدت توتراً في السنوات الأخيرة، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ قرار تعليق اتصالاته مع المؤسسات الإسرائيلية التي تعمل خارج الخط الأخضر (مركز الدراسات العربية، 2015م).

ولقد اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاتحاد الأوروبي بالتعامل مع بلاده بمعايير مزدوجة واختص السويد بانتقاد خاص قائلاً: "أن دعوتها للتحقيق مع إسرائيل أمر شائن وغبي وغير أخلاقي"، وأضاف نتنياهو أمام تجمع الصحفيين الأجانب هناك ميل طبيعي داخل مؤسسة الاتحاد الأوروبي للتعامل مع إسرائيل بطرق لا تستخدم مع دول أخرى وخاصة ديمقراطيات أخرى، وأشار أيضاً إلى أنّ العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في حاجه لإعادة ضبط وهو إقرار بأن الامور سيئة لكنه لم يقترح خطوات لتحسينها (الأيام نت، 2016م).

ويعتقد البروفيسور غيلبو، أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية يجب أن تركّز على الدول العربية والأوروبية على حد سواء، وذلك لأن صورتها في هاتين البقعتين الجغرافيتين مشوهة للغاية (Gilboa, 2006).

ومن خلال استعراض بعض المواقف العالمية واستطلاعات الرأي العام الدولي وتخوفات المسؤولين الإسرائيليين منها يدل على عمق هذه التحولات في مواقف المجتمعات المختلفة من إسرائيل، وهو أمر لا بد من استثماره بشكل كبير من قبل الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، والعمل على دعم هذا الاتجاه المتنامي لصالح القضية الفلسطينية من خلال النشاط الدبلوماسي الرسمي والشعبي، والذي يجب أن يكون فاعلاً ومؤثراً أمام الدبلوماسية الإسرائيلية من خلال الدعاية الإسرائيلية المضللة والتي تقلب الحقائق ولها حضورها وتأثيرها وتغلغلها في تلك الدول.

المواقف الدولية من الحصار:

إنّ الأطراف الفاعلة والأكثر تأثيراً في الساحة الدولية تجاه الحصار أفرزت حالة من التباين والاختلاف في المواقف والرؤى، ويستعرض هذا المبحث أبرز تلك المواقف لتلك الجهات – الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا – لانخراطها المباشر في تشكيل الموقف الدولي تجاه الحصار من خلال حضورها في الرباعية الدولية. وسيفرد الباحث حول الموقف الأوروبي من الحصار في المبحث الثالث.

موقف الأمم المتحدة:

تعتبر الأمم المتحدة إحدى مكونات الرباعية الدولية ومن أبرز مهامها، التعاون بين الدول وإيجاد القواسم المشتركة لتعزيز هذا التعاون وكذلك فض النزاعات بالطرق السلمية وعدم الانحياز والحيادية مع تعاملها في المشاكل التي تطرأ بين الدول وفق أنظمة ولوائح متعارف عليها وفق القانون والمبادئ الدولية.

وفي ظل الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، والذي يتناقض مع القوانين والأعراف الدولية تكررت تصريحات لمسؤولين أمميين تطالب برفع الحصار، وإنهائه، حيث وصف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (جون هولمز) الحصار بأنه شكل من أشكال العقاب الجماعي على سكان غزة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2009م).

وفيما وجّه (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة دعوته إسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، مطالباً إسرائيل بإدخال المواد والمستلزمات الإنسانية، وكذلك إدخال مواد البناء لتسهيل عملية إعادة الإعمار والبنية التحتية (مركز أنباء الأمم المتحدة، 2009م).

كما طالب الحكومة الإسرائيلية التعاون لإنهاء الحصار على قطاع غزة، مشيراً إلى أن هذه المطالب كانت أهدافاً رئيسية لزيارته إلى قطاع غزة، مؤكداً أنه سيفعل كل ما بوسعه لإنهاء القيود المفروضة هناك (بان كي مون، 2010م).

وذكر المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة "ربتشارد فولك" (2014م) أنّ أفظع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل في فرض إجراءات تعسفية لدخول المناطق البحرية والبرية المحظورة باستعمال القوة المفرطة، وهو ما أثّر على نحو بالغ في حياة الصيادين والمزارعين الفلسطينيين وفي حياة أسرهم بسبب اعتمادهم على هذا المورد. وأنّ من أكثر ما ينتشر من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة أيضاً بالحصار وتشمل انتهاكات من بينها ما تفرضه إسرائيل من قيود صارمة على دخول غزة والخروج منها وما يترتب على هذه القيود من آثار سلبية على حقوق فلسطينيي غزة في التعليم والصحة والعمل. وإلى جانب ذلك، تتسبب القيود الصارمة المفروضة على الصادرات (وعملية تقييد الواردات) في تقويض قدرات اقتصاد غزة وتفاقم أوضاع الفقر فيها. وانتقد فولك القرار الإسرائيلي القاضي بمنع مرور الصادرات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، رغم حصول إسرائيل على شاشة لفحص الحاويات كهبة من هولندا، يشهد على الحرمان من الحق في التنمية في غزة، وينسف ما تدّعيه إسرائيل من أن إجراءاتها تستجيب لشواغل أمنية بحتة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2014م).

أما موقف الأمم المتحدة من حصار غزة فقد كان متناقضاً وغير واضح، لكن كون الأمم المتحدة تعد أحد أركان اللجنة الرباعية فهي شريكة في الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث وضعت الرباعية في اجتماعها شرطاً واضحاً لإنهاء الحصار والتعامل مع حركة حماس وهو الاعتراف بإسرائيل، وبالتالي خرجت الأمم المتحدة وبشكل غير معهود عن حياديتها في حل الصراعات بين الأطراف. وهذا أمر يخرج المنظمة الدولية من حيادها المعهود تجاه الصراعات الدولية، ومن الواضح أن الأمم المتحدة تناقض نفسها عندما تتدخل كطرف غير محايد في الحالة الفلسطينية بينما لا تستطيع أن تتخذ مواقف واضحة وحازمة وإجراءات عملية تجاه انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وارتكابها الجرائم المتكررة تجاه الشعب الفلسطيني (ظاهر، 2010م).

الموقف الأمريكي:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز الحلفاء الاستراتيجيين لإسرائيل في العالم، حيث كانت أول دولة تبنّت الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، بل وطالبت دول العالم بتأييد الحصار، واستخدمت نفوذها على الدول لفرضه ومنحت الشرعية له وذلك من خلال الرباعية

الدولية. وبموجبها تمت مقاطعة الحكومة التي شكلتها حركة حماس عقب فوزها في الانتخابات التشريعية.

وقادت الولايات المتحدة الأمريكية الجهود لحصار قطاع غزة والحكومة الفلسطينية المشكلة من قبل حماس، فقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانين في نيسان 2006م، تعلن فيهما وقف جميع المساعدات المالية التي كانت مخصصة للسلطة الفلسطينية، عن الحكومة الجديدة، وبلغت قيمة البرامج التي تم وقفها أو إلغاؤها نحو 509 ملايين دولار أمريكي. "كما قامت الولايات المتحدة بتشريع قانون يحظر على الحكومة والمؤسسات والهيئات الأمريكية تقديم المساعدات الاقتصادية المباشرة للحكومة الفلسطينية ومنع تقديم الأموال للمنظمات والهيئات الخاصة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية في كل من القطاع والضفة" (سعد، 2006م: ص77).

وقد نشرت مجلة "فانيتي فير" Vanity Fair الأمريكية في عددها الصادر بشهر إبريل/نيسان من عام 2008م أن الإدارة الأمريكية سعت إلى الإطاحة بالحكومة الفلسطينية التي شكلت من قبل حماس. وأوردت المجلة أنها حصلت على وثائق سرية تكشف عن خطة اعتمدها بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس ونائب مستشار الأمن القومي إيليوت أبرامز تحرض على إثارة حرب أهلية فلسطينية. وتولى تنفيذ الخطة الجنرال كيث دايتون Keith Dayton، حيث نتج عنها استمرار إسرائيل في اعتداءاتها العسكرية على قطاع غزة. وأحكمت محاصرته اقتصادياً. وقيّدت حركة السكان تقييداً حاداً، عبر الإغلاقات الطويلة وشبه الدائمة للمعابر؛ لعل ذلك يحدث انفجاراً وعصياناً داخل القطاع. في المقابل استمرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الأوروبيين بدعم الرئاسة الفلسطينية (Vanity Fair magazine, 2008).

وعليه، فإنّ الموقف الأمريكي تجاه الحصار كان واضحاً منذ البداية من خلال تأييدها للحصار وإلزام دول العالم بعدم التعامل مع الحكومة في قطاع غزة وبعد الموقف الأمريكي الأكثر تشدداً تجاه فرض الحصار، وبالتالي الولايات المتحدة دولة منحازة لإسرائيل وهي تتحمل مسئولية حصارها وعدوانها على الشعب الفلسطيني.

الموقف الروسي:

رغم المحاولات الأمريكية لمنع أي محاولة دولية لكسر الحصار عن القطاع، إلا أن الموقف الروسي جاء مغايراً للموقف الأمريكي رغم أنّ روسيا جزء من الرباعية، فهي أعلنت أنها

لا تعتبر أنّ حماس التي تحكم قطاع غزة منظمة إرهابية، ودعت قيادتها لزيارة موسكو (سعد، 2006م).

ونقلت وكالة أنباء انترفاكس (2010م) عن مصادر في وزارة الخارجية الروسية قولها "إننا ندعو إسرائيل إلى فتح الطريق أمام حركة الناس والسفن إلى قطاع غزة بالكامل"، وأضافت "نتوقع من إسرائيل ضمان وصول الناس والحمولات إلى قطاع غزة بما في ذلك المساعدات الإنسانية بشكل كامل" (فلسطين اليوم، 2010م).

ودعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدات للفلسطينيين رغم فوز حماس في الانتخابات، وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن التخلي عن دعم الفلسطينيين بسبب اختيارهم لحكومتهم يعد أمراً خطأً على أن الأمر لم ينعكس على خطوات فعلية نحو كسر الحصار (عيسى، 2011م).

وفيما يتعلق بمواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحصار الإسرائيلي، سيتم التطرق لها من خلال المبحث الثالث من الفصل الحالي.

بالاستناد إلى ما ورد فإنه برغم التباين في المواقف المؤيدة والداعمة للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ما بين المواقف المتشددة والحاسمة والمتمثلة في الموقف الأمريكي وما بين المواقف الأقل حدة والتي تحاول أن تبقى الحصار على حكم حماس، بينما تسعى للتخفيف عن المدنيين وبإجراء تحسينات وتسهيلات على المعابر والسماح للسكان بالتنقل والحركة وهو الموقف الأقرب للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما الموقف الروسي أكثر انفتاحاً وهو يطالب بإنهاء الحصار ولكنه مكتفي بالتصريحات دون الدعوة لإلزام إسرائيل بأي إجراءات عملية تنهي الحصار أو محاسبتها لأنها بفرض واستمرار الحصار تنتهك القانون الدولي.

وعليه، فالمجتمع الدولي يتحمل المسئولية عن استمرار حصار غزة رغم التفاوت في المواقف، ولا بد من الإشارة إلى خطورة بعض التصريحات الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية وبعض الدول والتي تنادي وتطالب إسرائيل بالعمل بإجراء تسهيلات وتحسينات على حركة المعابر وبزيادة إدخال كميات البضائع على قطاع غزة وتخفيف الحصار، وتحاول إسرائيل من خلالها الاستجابة لهذه النداءات وهو من باب ذر الرماد في العيون وتضليل المجتمع الدولي، فمثل هذه النداءات تعطي غطاء وشرعنة لاستمرار الحصار وأن أي مطالبات من الرباعية أو غيرها لا يدعو ويلزم إسرائيل إنهاء الحصار بشكل كامل تعتبر نداءات غير مقبولة.

المبحث الثاني

موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

مقدمة:

ترتكز رؤية الاتحاد الأوروبي تجاه تسوية القضية الفلسطينية على عدد من الأسس، أهمها التزام الاتحاد بإنهاء حالة الصراع وإحلال السلام بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن، وأبرزها القرارات 242 و338، والإيمان بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وبعدم شرعية الاستيطان واعتبار القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة عام 1967م. مع التركيز على الحفاظ على أمن إسرائيل باعتباره أحد محددات السياسة الأوروبية في التعامل مع إسرائيل والقضية الفلسطينية.

الدور السياسي للاتحاد الأوروبي:

لم يكن الموقف الأوروبي موحداً من الصراع العربي الإسرائيلي، أو بالحد الأدنى مشتركاً، حتى عام 1970م حين بدأت عملية التنسيق والتعاون السياسي الأوروبي تظهر لأول مرة، وقد جرت أول محاولة للاتفاق على موقف أوروبي جماعي عام 1971م، حين تبنت الدول الأوروبية "وثيقة شومان" التي تحدثت عن شروط التسوية من وجهة النظر الأوروبية استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 وهي:

1. انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967م.
2. حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة أو التعويض.
3. إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي حدود إسرائيل مع تمركز قوات دولية غير تابعة للقوى الكبرى فيها.

وقد لاقت هذه الوثيقة اعتراض إسرائيل عليها مما دفع بعض الدول وبالذات ألمانيا وهولندا، إلى التراجع والتقليل من شأنها. ومع ازدياد المعارضة العربية لاتفاق كامب ديفيد، حاولت أوروبا إكمال الموقف الأمريكي بإعلان البندقية الشهير في حزيران /يونيو 1980م، والذي يعتبر نقطة تحول في الموقف الأوروبي، حيث وضعت أوروبا لنفسها دوراً خاصاً، واعتبرت أن المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين وطالبت بحل عادل من خلال مفاوضات مباشرة تشارك فيها منظمة التحرير التي اعترف بها كممثل شرعي للشعب

الفلسطيني، ولكن ليس كممثل وحيد، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقة في تقرير مصيره، وتضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي على الأراضي المحتلة عام 1967م. كما قرر البيان أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل عقبة في طريق السلام وأنها غير شرعية من منظور القانون الدولي. ورغم صدور العشرات من المواقف في تلك الفترة، إلا أن هذه المواقف والبيانات لم تكن دليلاً على تماسك مواقف مختلف الدول الأعضاء، بل على العكس فقد كانت هذه البيانات المشتركة هي التي كانت تعزز تماسك المجموعة الأوروبية (حمدان، 2010م).

وأعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قبيل تسلم بلادها رئاسة الاتحاد بداية سنة 2007م، بأنها ستطرح مبادرة لحل الصراع، بحيث تراعي مصالح إسرائيل، وأنها ستشاور إسرائيل قبل اتخاذها أي قرار يخص الصراع، مع تأكيدها على حرص بلادها الشديد على أمن إسرائيل (وكالة الرأي، 2013).

ولقد رحب الاتحاد الأوروبي بالخطة الأمريكية بشدة، على لسان كاثرين آشتون منسقة السياسات الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي آنذاك، التي أكدت ترحيبها بشدة بتأكيد أوباما على أن الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تستند إلى حدود 1967م، مع تبادل أراض يتفق عليه الجانبان، بحيث تكون الحدود ثابتة ومعترف بها من قبلهما (عويس، 2011م).

ويتضح أن هناك عدة أسباب تدفع الاتحاد الأوروبي للاهتمام بتسوية القضية الفلسطينية وهي:

- رغبة الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) في أن يكون لأوروبا دور محوري في السياسة التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.
- الاقتناع الأوروبي بأنه لا يجب أن يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه ما يحدث في الجنوب من اضطرابات اقتصادية أو أمنية وأنهم بالفعل قد أخطئوا عندما أداروا ظهورهم للمنطقة العربية طوال السنوات الماضية وتركوا الساحة فارغة أمام الدبلوماسية الأمريكية.
- أنّ مخاوف الاتحاد الأوروبي من استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وتزايد العنف في الشرق الأوسط، وعدم وجود رؤية مستقبلية لحل القضية الفلسطينية، يزيد من احتمالية تهديد مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة، وهناك مخاوف من انتقال الخطر داخل الاتحاد الأوروبي، بواسطة الجاليات العربية المقيمة في دول الاتحاد الأوروبي (اللاوندي، 2002م).

موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية:

مر الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، وعملية السلام في الشرق الأوسط بمراحل ومنعطفات هامة، حيث شهدت تطورات مختلفة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

فقد مثّل تأييد غالبية دول أوروبا الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التقسيم 181، بداية مرحلة جديدة من التدخل في القضية الفلسطينية، حيث صوتت 33 دولة لصالح القرار من بينها أغلبية الدول الأوروبية، مثل فرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك وهولندا والنرويج، بينما امتنعت بريطانيا ويوغسلافيا عن التصويت، وعارضت اليونان القرار. (عثمان، 2011م).

تميزت النظرة الأوروبية للقضية الفلسطينية على اعتبار أنها قضية لاجئين، وقد تولدت هذه النظرة عندما تقدمت بريطانيا بمشروع نتج عنه القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو قرار يعترف بحق اللاجئين ويقضي بوجوب السماح بالعودة إلى بيوتهم. (الأمم المتحدة، 2004م).

الناظر إلى الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية من بعد حرب عام 1973م، يجد أن هناك تطور في الموقف الأوروبي، حيث أصدرت المجموعة الأوروبية بيان بروكسل في تشرين ثاني/ نوفمبر 1973م، بعد مرور شهر واحد على الحرب، أشار وللمرة الأولى للحقوق المشروعة للفلسطينيين (وكالة الرأي، 2013م).

وفي عام 1980م، أصدر المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة البندقية الإيطالية إعلان البندقية، الذي تضمن تجديد الإدارة للاحتلال الإسرائيلي لعام 1967م، والدعوة لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية (وكالة الرأي، 2013م).

يمتلك الاتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي، خاصة أن معظم دول الاتحاد لها تاريخ حافل بالتأثير على سياسات الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية. وانعكس هذا التأثير على الصعيد الدولي منذ القرون الوسطى حتى وقتنا الحالي. ويعترف أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، وصاحب نظرية صدام الحضارات "صموئيل هنتجتون" (Samuel P. Huntington)، بأنه "إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة، فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الاقتصادية وتكنولوجيتها وقدراتها العسكرية الفعلية والكامنة، ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين" (نوفل، 2002م). ومن هذا المنطلق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدةً بأن لا يتحقق هذا الهدف.

ولقد مرّت العلاقات العربية – الأوروبية بمراحل مختلفة، وكان التوجه الأوروبي نحو الدور الذي يمكن أن تقوم به أوروبا في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ولا سيما المساهمة في حل القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة يتطور بحسب المتغيرات الدولية والإقليمية في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، وخاصة ظروف ومواقف الدول العربية، فقد كانت المبادرة الأوروبية المستقلة بقيادة فرنسا منذ بداية السبعينات، وأخذ الموقف الأوروبي بالتصاعد نحو تأييد القضية الفلسطينية ولكنه كما يوصف التأييد الحذر والغامض للقضية، وكان عام 1967م من المحطات المهمة في الموقف الأوروبي، حيث أصدرت الدول الأوروبية بياناً عبرت فيه عن موقف إيجابي من القضية الفلسطينية، وطالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وكان التطور الأكبر للدور الأوروبي عام 1980م فقد أطلقت أوروبا بياناً سمي بإعلان البندقية وكان هذا الإعلان يتسم بالوضوح في مساندة الحق العربي، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة (مصطفي، 2005م: 50).

"وفي شباط 1987م عادت بعض المؤشرات الحيوية إلى الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، فأصدر وزراء خارجية الجماعة الأوروبية بيان بروكسل، والذي تضمن تأييد الجماعة لعقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وباشتراك جميع الأطراف المعنية ودعت أوروبا فيه إلى ضرورة إجراء مفاوضات بين هذه الأطراف بشكل يؤدي إلى حل الصراع العربي – الإسرائيلي" (الأصفهاني،1987م: 94).

وخلال الثمانينات كان تحرك الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تستخدم أي أوراق ضغط على إسرائيل لإجبارها على تغيير موقفها، إلا أنه كان واضحاً أن أوروبا تسعى لدور سياسي في المنطقة العربية، بعد حصول تغييرات جيو استراتيجية في النظام العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، فقد ركّزت الجهود الأوروبية على البعد الفلسطيني الإنساني والاقتصادي في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي، وفي بداية التسعينات واجهت أوروبا تحديات مختلفة أضعفت من قدرتها على التأثير في عملية السلام بسبب موقف الولايات المتحدة الذي يميل إلى الانفراد بموضوع السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وعدم اللجوء إلى الضغط على إسرائيل لحفزها على حل الصراع، واكتفت أوروبا بصفة مراقب في مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد عام 1991م. ولقد بادرت أوروبا عن طريق "خافير سولانا ومجيل بيتروس ممثلاً الاتحاد الأوروبي في 2002م، إلى طرح فكرة عقد مؤتمر دولي في اجتماع ضم الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ورأسه وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي، ولكن الولايات

المتحدة لم توافق على المبادرة، بعد ذلك قام سولانا بالمطالبة بتأييد المبادرة الفرنسية التي طرحها الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أواخر عام 2001م، والتي تدعو إلى إجراء انتخابات في داخل المناطق الفلسطينية، إلا أن الوفد الأمريكي في الاجتماع المشار إليه رفض المبادرة الفرنسية، وطالب فقط ببحث القضايا الأمنية وممارسة الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية حتى تقوم بما هو مطلوب منها من أجل مكافحة الإرهاب (عكاشة، 2002م).

ولقد اجتهدت أوروبا من خلال عضويتها في اللجنة الرباعية إلى طرح رؤية للدولة الفلسطينية في إطار ما يلي (مركز التخطيط الفلسطيني، 2011م):

- أن السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات، ولا شيء غير ذلك، وبالتالي فإن أي عمليات تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية تعتبر إرهاباً.
- المبدأ الذي يجب أن تقوم عليه المفاوضات هو الأرض مقابل السلام.
- أن مرجعية أي مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التوصل إلى صيغة الدولة المنشودة هي قرارات الأمم المتحدة 242، 383.
- اعتبار مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي في ذلك الوقت التي تبناها العرب في قمة بيروت عام 2002م، والداعية إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل هي الإطار الملائم للتسوية للقضية الفلسطينية.
- إن خارطة الطريق واللجنة الرباعية هي الآليات الملائمة لتنفيذ تلك الرؤية.

وطالب ممثل الاتحاد الأوروبي "رالف طراف" الاحتلال الإسرائيلي بإنهاء احتلاله قائلاً: "على الاحتلال الإسرائيلي أن ينتهي من كافة الأراضي الفلسطينية، فلا فرق بين القدس الشرقية، والمناطق "ج" وغزة، فكلها أرض محتلة، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني انتظر طويلاً وحان الوقت لإنهاء الظلم (منتدى التواصل الأوروبي، 2016م).

وما يمكن تلمّسه في موقف ممثل الاتحاد الأوروبي "سانيا ستيغليتش" في خطابه الذي ألقاه في مجلس الأمن 2008 والذي تضمن ما يلي:

- إدانة الهجوم الذي تعرض له مركز ديني يهودي في القدس 2008م من ناحية، وإعلانه القلق من توسيع إسرائيل لمستوطناتها.
- التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنه يطالبها من ناحية ثانية بوقف كل أعمال العنف.

- التأكيد على الموقف الأوروبي من أن المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي غير قانونية، طبقاً للقانون الدولي.

كما دعا أعضاء برلمانيون من الاتحاد الأوروبي نظراءهم من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من حركة حماس للحوار في 2003م، وهو أمر يشير إلى قدر من التفاوت في الموقف الأمريكي عنه في الموقف الأوروبي (هآرتس، 2008م).

وعليه فإنّ إدراك أوروبا لضرورة وجودها الفاعل في الساحات الهامة في دول العالم ومنها الشرق الأوسط وتحديداً القضية الفلسطينية وتفعيل دورها في عملية السلام من خلال حضورها وفعاليتها في الرباعية وإصدارها لخارطة الطريق، كل ذلك ساهم في تفعيل الدور الأوروبي لدفع عملية السلام قدماً، وهو ما ساعد على بلورة اللجنة الرباعية التي سعت لتوسيع المشاركة العالمية في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أصدرت هذه اللجنة خارطة الطريق على أساس أنها آليه للعمل من أجل اقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما لوحظ أن الاتحاد الأوروبي يبقي متقدماً، ولو بشكل محدود، عن الموقف الأمريكي، حيث تعمل الدبلوماسية الأوروبية على محاولة أن تكون مواقفها أكثر اتزاناً وبراغماتيةً. وهو انعكاس للفوارق في سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد وتوجهاتها المختلفة.

الدول المؤثرة في الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وإسرائيل:

لكل من الدول الكبرى في العالم رؤيتها الخاصة للقضايا المختلفة الدولية والإقليمية، تحدد سياساتها تجاه تلك القضايا تبعا لرؤيتها التي تنطلق من مبادئها أو مصالحها، وبما أن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط من القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للدول الكبرى فقد أولتها اهتماماً خاصاً بدرجات متفاوتة، حسب سياساتها ومصالحها في المنطقة، وعليه نتناول مواقف الدول المؤثرة والفاعلة في الاتحاد الأوروبي:

أولاً. الموقف الفرنسي

مرّت السياسة الفرنسية في المنطقة العربية بعدة تغيرات، حيث تحولت سياستها من سياسة استعمارية معادية لدول المنطقة إلى سياسة صداقة وتعاون معها، فعلى الرغم من تراجع فرنسا في دعم القضايا العربية في فترات متعددة، فإن ذلك لا يمنع من القول بأن السياسة الفرنسية، على الرغم من انحيازها إلى جانب إسرائيل في الثمانينيات من القرن العشرين. كان موقفها أكثر إيجابية من بعض الدول الأوروبية الأخرى حيث شكلت حرب عام 1967م البداية الاكثر تقرباً من القضية الفلسطينية (أسمهان، 1998م).

إن الموقف الفرنسي تطور على إثر حرب أكتوبر عام 1973م، عندما بدأت تبحث عن موقف أوروبي موحد في المنطقة العربية لكي تعطي لنفسها ثقلا في الساحة الدولية تجاه القضية الفلسطينية (طافش، 2010م).

فمحرّك السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية هي المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تسهم في قيادة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي نحو تحسين علاقته مع الدول العربية، كي يمكنه من لعب دور في حل الأزمات الإقليمية والدولية وتفعيل التعاون السياسي والاقتصادي من خلال الاتفاقيات التي تتم ضمن إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، وكما عبرت فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي عن الموقف الثابت والمبادئ التي تدافع والتي تنطلق من الآتي (برو، 2003):

- عقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف ويقوم على أساس قاعدة الإجمالي الدولي، المرتكز على قرارات مجلس الأمن ومبادئ مؤتمر مدريد وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، اتفاقيات أوسلو، والتطورات التي أحرزت في المفاوضات السابقة بين الطرفين، ومبادرة السلام العربية عام 2002م.
- المشاركة الكاملة للاتحاد الأوروبي في المؤتمر الدولي لكي يكون متوازناً بعيداً عن التحيز.
- إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة قادرة على البقاء.
- التوصل إلى حل عادل لكافة المسائل العالقة والمرتبطة بالوضع الدائم، وذلك من خلال المفاوضات.

إن أهمية الحديث عن دور فرنسا في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، يرجع إلى كون فرنسا، دولة كبرى، لها تأثيرها المباشر على مجمل القضايا الدولية، فهي دولة قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

واصلت فرنسا خلال سنة 2008م الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية في أسرع وقت، ومطالبة إسرائيل بوقف عملية الاستيطان، بوصفها تنال من قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء، بحسب تعبير الناطقة باسم الخارجية الفرنسية باسكال اندرياني Pascale Andreani مع التأكيد المتكرر للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على التزام فرنسا بأمن إسرائيل (الحياة، 2008م).

ثانياً: الموقف الألماني

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا، بدأت مرحلة جديدة من السياسة الألمانية في المنطقة العربية، والذي عكس وزنها الدولي الجديد، ويتلخص موقف ألمانيا تجاه المنطقة العربية من خلال منظورين: أولهما من خلال الاتحاد الأوروبي، وثانيهما من خلال العلاقات الثنائية مع كل بلد عربي، حيث لا توجد سياسة ألمانية مستقلة تجاه المنطقة العربية، بل ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة، فألمانيا تتمتع بعلاقات متوازنة مع أطراف النزاع في المنطقة العربية فهي من ناحية تقيم علاقات جيدة مع الدول العربية والفلسطينيين، كما تقيم علاقة جيدة مع إسرائيل، غير أن دورها يقتصر على تقديم الدعم المالي للأطراف المتفاوضة (حلاسه، 2007م).

بعد زيارة المستشار الألماني "جيرهارد شرويد" إلى المنطقة في نوفمبر / تشرين ثان 2000م واجتماعه خلالها مع الرئيس عرفات، بدأت بوادر لدور ألماني فعال في القضية الفلسطينية وخاصة بعد المؤتمر الذي عقد مع الرئيس عرفات، الذي صرح فيه المستشار بأن بلاده تدعم قرارات الاتحاد الأوروبي وتدعم إقامة دولة فلسطينية عن طريق المفاوضات، وأضاف يجب في هذا الوقت العصيب أن نتجنب الإجراءات أحادية الجانب لأنها لا تساعد في عملية السلام (القدس، 2000/11/2م). كما سعت السياسة الألمانية إلى القيام بدور فاعل في منطقة الشرق الأوسط، على نحو يطرح قضايا عديدة تتعلق بالأولويات والمصالح الألمانية في المنطقة، كقضية الصراع العربي– الإسرائيلي التي تحتل مكانة هامة ضمن أولويات السياسة الخارجية الألمانية، التي تنطلق من أربعة مرتكزات أساسية:–

الركيزة الأولى في العلاقة الخاصة التي تربط ألمانيا مع إسرائيل، أما الركيزة الثانية، فتتمثل في حرص السياسة الألمانية على الحفاظ على توازنها القائم ما بين التزامها بضمان أمن إسرائيل من ناحية، وقناعتها بحق الفلسطينيين في تقرير المصير من ناحية أخرى، وذلك عبر دولة فلسطينية، وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة فترتبط بقيام الحكومات الألمانية المتتالية بصياغة سياستها الخارجية تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، أما الركيزة الأخيرة فتتعلق بالرؤية الألمانية لدور الولايات المتحدة في قضية الصراع باعتباره دوراً رئيسياً وجوهرياً للتوصل لأي تسوية سياسية على المدى البعيد.

قامت مستشارة ألمانيا انجيلا ميركل بالزيارة الثالثة لها لإسرائيل خلال 26 شهراً من توليها للسلطة، والقت خطاباً في الكنيست الإسرائيلي في 2008م، وأكدت في هذا الخطاب على

عمق العلاقات الالمانية الإسرائيلية. والملاحظ أن ألمانيا هي الأقل نقداً للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وهو أمر مرتبط بإرث العلاقات بين الطرفين من ناحية، وبالدور الذي تلعبه ميركل في السياسات الأوروبية تجاه إسرائيل من ناحية ثانية، فقد لعبت ألمانيا دوراً أساسياً في اتفاقية 2000م لتحرير التجارة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي رفع حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وألمانيا إلى 6،6 مليار دولار، مما يجعل من ألمانيا الشريك التجاري الثاني لإسرائيل (Germany and Israel, 2008).

والدور الألماني أخذ بالتنامي وخاصة من خلال ما تقدمه الحكومة الألمانية من دعم مادي وفني للسلطة الفلسطينية، في إطار الجهود الدولية المبذولة لبناء الدولة الفلسطينية ودعم مؤسساتها وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية (بيرس، ملف الأهرام الاستراتيجي، 2005م).

ثالثاً: الموقف البريطاني

من المعروف أنّ بريطانيا المسئول المباشر عن قيام ونشأة دولة إسرائيل، وهي المتسبب الرئيس في نشأة الصراع العربي الإسرائيلي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي أكبر داعم ومؤيد للكيان الإسرائيلي بعد نشأته عام 1948م، وحتى هذه اللحظة، فقد ورثت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا احتضان إسرائيل ودعمها وتقويتها منذ عام 1948م، وحتى هذه اللحظة، وفي كل المجالات، ففرنسا كانت أول من طرح فكرة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، فيما لو نجح نابليون في حملته في الشرق، فقد كان نابليون بونابرت أول من دعا اليهود لإقامة وطن لهم على أرض فلسطين، وهو الأمر الذي طالبت به الحركة الصهيونية بعد حوالي مائة عام من حملة نابليون على مصر (نوفل، 1984م: 23).

أما بالنسبة للسياسة البريطانية، فمن الضروري الإشارة إلى أن قيادات حزب العمل البريطاني متعاطفة مع المشروع الإسرائيلي، بغض النظر عما يحاول الحزب أن يوحي به من موقف متوازن، فتوني بلير Tony Blair رئيس اللجنة الرباعية عضو شرف في جمعية أصدقاء إسرائيل في حزب العمال، ووزيرة الخارجية السابقة مارجريت بيكيت Margaret Beckett هي رئيسة الجمعية، كما أن رئيس الوزراء البريطاني الحالي غوردون براون Gordon Brown هو عضو شرف في مجلس أمناء الصندوق القومي اليهودي (جريدة القدس العربي، 2008م).

واعتبر رئيس الوزراء البريطاني "أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار تسوية شاملة تضمن السلام والأمن لإسرائيل، مطلب لا بد منه لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين الذين يعيشون في الفقر في غياب الأمان والأحلام، وتابع أن الغاية التي نتوق إليها هي تحقيق سلام

عادل يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون في ظله من العيش إلى جانب بعضهم البعض، كل في دولته وينعمون بالأمان والسلام ويكونوا قدوة للقدرة على التطوير والانتماء، وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص الموقف البريطاني بالنقاط التالية (القدس، 2001م):

- الاستمرار في عملية السلام وفق رؤية بإقامة الدولتين كما هو منصوص عليها في خريطة الطريق.
- ضمان امتلاك الفلسطينيين بنية تحتية سياسية واقتصادية وأمنية لإنشاء دولة قابلة للحياة.
- انفتاح غزة تجارياً عن طريق ميناء ومطار يؤدي وظيفته مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية أمن إسرائيل.

من خلال استعراض المواقف والأدوار المختلفة للعديد من دول الاتحاد الأوروبي فيوجد تفاوت بين المواقف الأوروبية المختلفة بسبب الاختلاف في توجهات الدول وبسبب تضارب مصالحها في المنطقة، كان واضحاً الدور الضعيف وغير المؤثر للاتحاد من الناحية العملية، حيث لم يستطع ممارسة ضغوط عملية على إسرائيل لتغيير السلوك الإسرائيلي مع الفلسطينيين، ويوجد عدة أسباب لضعف دور الاتحاد الأوروبي السياسي تجاه القضية الفلسطينية وهي على النحو التالي كما يذكرها (الحاج، 2005م: 225 – 226):

- عجز الاتحاد الأوروبي عن بلورة سياسة أوروبية مستقلة وبعيدة عن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية.
- عدم وجود سياسة خارجية أوروبية موحدة، وظهور تباين تجاه بعض القضايا والأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية.
- عدم ممارسة الاتحاد الأوروبي ضغوطاً فعلية على إسرائيل لوقف ممارستها التعسفية تجاه الفلسطينيين.

وفي ضوء ما سبق، فإنّ عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في إدانة السياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية تتساوق مع عدم الرغبة في مواجهة الولايات المتحدة، على الرغم من قدرته على ممارسة الضغوط على إسرائيل من خلال الثقل المالي والسياسي لدول الاتحاد، وأن مواقف الاتحاد الضبابية والرمادية والتي تحاول أن تكون متوازنة لم تستطيع أن تغير في الواقع الفلسطيني الصعب، حيث أنّ التجربة أثبتت أنّ إسرائيل بدون ضغوط من الأطراف الدولية لن تقدم شيء للفلسطينيين، وبالتالي ينعكس ذلك على عدم الاستقرار في المنطقة.

تراجع التوجهات السياسية الأوروبية نحو القضية الفلسطينية:

يعد دعم الاتحاد الأوروبي لوثيقة أثينا غير الرسمية التي تم التوقيع عليها في 19 حزيران/يونيو 2002م من أبرز المواقف التي تجلت فيها التراجع السياسي للاتحاد تجاه القضية الفلسطينية. الوثيقة وقعت بين سري نسيبة، مسؤول ملف القدس في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وموشي أيالون الرئيس السابق لجهاز الشاباك، حيث اعتبرت "وثيقة أثينا" الدولة الفلسطينية مأوى اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الشتات، مع إيجاد وطن ثان للاجئي الشتات الذين يرفضون العودة إلى الدولة الفلسطينية الموعودة. وقد أخذت هذه الوثيقة طابعاً دولياً لمراعاتها حضور جهات دولية كالممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، خافير سولانا، وميجل انخل موراتينوس المبعوث الأوروبي للشرق الأوسط وجورج باندريو وزير خارجية اليونان، وعلّق موراتينوس على هذه الخطة قائلاً "إنّ موضوع حق العودة للفلسطينيين لم يعد مدرجاً على جدول الأعمال، ولم يعد جزءاً من النقاش العام، وأنّ هناك تفهماً أنّ حق العودة يشكّل تهديداً للطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وأنها معركة انتصرت فيها إسرائيل" (حمادة، 2010م).

وعندما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003م ضاربة عرض الحائط الشرعية الدولية والمعارضة الاوروبية القوية لهذه الحرب، وجدت أوروبا نفسها مهمشة لا وزن لها على الساحة الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فقررت العودة إلى العلاقة القوية معها والكف عن معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، فأصبحت قريبة جداً من مواقفها السياسية في العالم العربي، وتجلى ذلك التقارب بوضوح من خلال قيام المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل (Angela Merkel)، عندما تولت الرئاسة الدولية للاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية، بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بصحبة خافير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، مدشنة بذلك تقارباً كبيراً في السياسة الأوروبية الأمريكية. وكذلك اعتذر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) عن عدم دعمها في حربها على العراق. فلم تكد أنجيلا ميركل تستلم رئاسة الاتحاد الأوروبي حتى أكدت على أنها ستطرح مبادرات أوروبية خلال رئاستها، لحل الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث تراعي مصالح إسرائيل، وأنها ستشاور إسرائيل قبل اتخاذ أي قرار يخص الصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى تأكيدها على حرص ألمانيا الشديد على أمن إسرائيل الذي اعتبرته من ثوابت السياسة الألمانية، فعقب انتهاء الحرب بين حزب الله وإسرائيل عام 2006م، وإرسال ألمانيا بحريتها ضمن قوات حفظ السلام "اليونيفل" إلى جنوب لبنان، أعلنت ميركل أمام البرلمان الألماني أن "هذه خطوة تاريخية

لألمانيا ترمي إلى حماية أمن إسرائيل". أما ساركوزي فمضى بقوة في توثيق التعاون بين واشنطن وباريس (اللاوندي، 2007م: 111).

بات الاتحاد الأوروبي يأخذ بالموقف الإسرائيلي ويشعر بمخاوفه من عودة اللاجئين بشكل كامل، ويرى ضرورة حل هذه المسألة على أساس التوطين والتعويض، وبذلك يكون الموقف الأوروبي قد تراجع سياسياً عن مواقفه السابقة التي تدعو لترك هذه المسألة للمفاوضات وبات أقرب للمواقف الإسرائيلية المعارضة لحق العودة.

الخلاصة:

ويمكن القول أنّ موقف الاتحاد الأوروبي يمتلك قوة سياسية واقتصادية وعسكرية، لها ثقلها وتأثيرها على الصعيد الدولي، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لتنامي هذه المنظومة في النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، وأن الاتحاد الأوروبي نجح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة، وهذا لا يعني أن الاتحاد قادر على مواجهة التحديات الأخرى التي تواجهه على الأصعدة السياسية الأخرى إلا أنه يحاول إحداث اختراقات في السياسة الدولي والسياسة الشرق أوسطية، يسعى لتطوير علاقاته مع الدول العربية من خلال محاولته في التأثير على مجريات الأحداث في إطار الصراع والتأثير على الأطراف المختلفة. لكنه ينطلق من مبدأ ثابت وهو ضمان أمن إسرائيل ودعم السلام بين الجانب الإسرائيلي ومحيطه الإقليمي وأهمها الامتيازات التي تضم التفوق الاستراتيجي لإسرائيل على المستوى الإقليمي في كافة المجالات واعتبار إسرائيل امتداد لأوروبا والغرب من خلال مفردات وإشارات متعددة مثل وصف إسرائيل بالدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ومنح إسرائيل عضوية في بعض الهيئات مثل الاتحاد الأوروبي لكرة القدم والتشبيك مع مراكز البحوث وشبكة الجامعات الأوروبية.

وتطور الموقف الأوروبي المنادي بإنجاز تسوية سلمية للصراع باتجاه ما أطلق عليه حل الدولتين جنباً إلى جنب يعيشوا في أمن وسلام.

المبحث الثالث

موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحصار

مقدمة:

الاتحاد الأوروبي هو أحد أركان الرباعية وهو يعتبر فاعلاً رئيسياً في السياسة الدولية لما يتمتع به من ثقل اقتصادي وتطور دوره السياسي فيما بعد. ويشار إلى أنّ موقف الاتحاد الأوروبي كان متبايناً متقدماً بعض الشيء عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنّه لا يستطيع التغريد كثيراً خارج السرب وهو يسير في سياق السياسة العامة للرباعية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة التي منحت الغطاء الدولي للحصار.

وسيتناول هذا المبحث مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحصار من خلال استعراض المواقف الرسمية والشعبية.

موقف الاتحاد الأوروبي من حصار غزة:

صدرت العديد من مواقف الاتحاد الأوروبي التي تتعلق بحصار قطاع غزة، وتباينت هذه المواقف والتي سنعرضها من خلال ما يلي:

حيث "اتضح ذلك جلياً في القرار الذي أصدره وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في لوكسمبورغ 2006م، حيث أكدوا على تجميد المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية، وأكدوا على ضرورة نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالتعهدات السابقة كشرط لمواصلة تقديم المساعدات" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010م: 36).

ولقد كان لبيان الحكومة السويسرية الذي أدان انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي تأثير كبير في كشف الموقف المتخاذل الأوروبي. قالت جنيف أنّ إسرائيل ترتكب انتهاكاً كبيراً للقانون الدولي بفرض العقوبات الجماعية على الفلسطينيين بعد أن أسروا جندياً إسرائيلياً. وبصفة سويسرا الدولة التي تودع لديها اتفاقيات جنيف، التي تحظر الاستهداف المقصود للخدمات الحيوية للمدنيين مثل الماء والكهرباء، فإنّ أحد أهم اهداف سياستها الخارجية هو الحث على احترام القانون الدولي، كما صرح مسؤول في الخارجية السويسرية، مطالباً أن يقرأ البيان السويسري ويفهم ضمن هذا الإطار. ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي ينطلق فيها صوت سويسرا – المعروف عنها أنها دولة محايدة، ولا تقحم نفسها بسرعة في مسائل سياسية خلافية– قبل غيرها من الدول الأوروبية بتأكيد المبادئ الصحيحة للتعامل بين الدول وبضرورة احترام

القانون الدولي. فقد كان الرئيس السويسري، مورينز لوينبيرغر، صرّح في مطلع هذا العام بأنّ منع المساعدات عن السلطة الفلسطينية كان خطأ. واضاف انه كان يجب ان تعطى حكومة حماس المنتخبة الفرصة لتبرهن قدرتها على العمل (الغد الاردني، 2006).

كما أدانت المفوضية الأوروبية ما وصفته بالعقاب الجماعي الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، في بيان صدر عن "بنيتا فيريرو فالدنر" قالت فيه:" إني ضد هذا العقاب الجماعي لسكان قطاع غزة، وأحث السلطات الإسرائيلية على استئناف امدادات الوقود وفتح المعابر من أجل مرور الإمدادات الإنسانية والتجارية"، غير أن الاتحاد الأوروبي في المقابل أكد على أنه يتفهم حاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها من الهجمات الصاروخية التي تطلقها حركات المقاومة الفلسطينية عبر الحدود، وأشار إلى أن هناك ضغوطاً تمارس على إسرائيل لتخفيف الضغط على الشعب الفلسطيني في القطاع، اتهم الاتحاد من خلال هذه المواقف الضعيفة وغير العملية في المشاركة بحصار الشعب الفلسطيني من خلال سحب المراقبين الأوروبيين عن معبر رفح الحدودي في حزيران يونيو 2007م (سويس، 2008م).

وفي تصرح مقتضب لمفوضية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي "بينيتا فيريروا فالدنر" قالت: "أنّ على الجانبين أن يقيما مسؤولياتهما بعناية فائقة" (أبو نعمة، 2007م)، واكتفت "فالدنر" بإرسال رسالة إلى رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار النائب الخضري لتعبر عن قلقها الشديد بشأن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وأكدت أنّ الاتحاد الأوروبي مستمر في العمل لتخفيف معاناة سكان القطاع عبر عدة إجراءات تشمل المساعدات الإنسانية (تقرير معلومات، 2008).

وفي إطار الجهد الدبلوماسي الفرنسي، كانت زيارة وزير الخارجية الفرنسي كوشنير إلى رام الله في شباط /فبراير 2008م، والتي أكد خلالها أن إجراءات الحصار الإسرائيلي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني بمجمله، وعلى الظروف المعيشية للفلسطينيين، داعياً إلى تحسين ظروف التنقل في الضفة الغربية وإزالة الحصار عن قطاع غزة، وطالب إسرائيل بتجميد الاستيطان تماماً في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتفكيك جميع المستوطنات المسماة بغير الشرعية، واعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، موضحاً أنّ الاستيطان يشكل عائقاً أمام السلام، وينفي مبدأ مقايضة الأرض بالسلام. وأضاف بالمقابل أنه ينبغي على السلطة الفلسطينية "بذل جهود كبرى لمكافحة الحركات الإرهابية وإصلاح أجهزة الأمن لتصبح أكثر فعالية". كما أعرب عن أمل كبير بقيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية سنة 2008م (جريدة القدس، 2008).

أما على صعيد الأجسام التشريعية الأوروبية فقد صدر عدة مواقف من البرلمان الأوروبي شددت على ضرورة إنهاء الحصار المفروض على غزة ومنحها حقها في ممر مائي يربطها مع العالم الخارجي، وكانت أبرز تلك القرارات القرار الصادر من البرلمان منتصف شهر يونيو 2010م عقب الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية نهاية مايو 2010م، ودعا في البند الرابع إلى انهاء الحصار والبند السادس إلى فتح كل المعابر بما فيها الممر المائي لغزة (البرلمان الأوروبي، 2010م).

وفي موقف للبرلمان الأوروبي، طالب تسعة أعضاء من البرلمان الأوروبي بالضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن غزة، وجاء ذلك بعد بعثة لهم لتقصي الحقائق في غزة لرصد وتقييم الوضع الإنساني في غزة وأثر المساعدات المالية الأوروبية على المناحي الحياتية في القطاع. وقال البرلمانيون "الوضع في غزة ينذر بكارثة إنسانية، وبالتالي بحاجة لتدخل سريع وفوري لإنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة" (مبعوث الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، 2010م)

وفي الاجتماع الختامي لدول الاتحاد الأوروبي في مدينة لوكسمبورج اعتبر المجتمعون أنّ الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة غير مقبول وله نتائج عكسية على المستوى السياسي، وطالبوا إسرائيل برفع الحصار فوراً وفقاً للقرارات الأممية وفتح جميع المعابر (وكالة معا، 2010م).

وطالبت مفوضية العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون الاحتلال بفتح المعابر التجارية مع قطاع غزة ورفع الحصار المفروض عليه منذ 10 سنوات وعبرت آشتون مع مفوض الأونروا في غزة "فليبو غراندي" عن دعمها للاجئين والأونروا وعملها في القطاع (وكالة الرأي،2013م).

وفي زيارة للمسؤولة عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون إلى غزة، دعت إسرائيل إلى فتح الحدود مع غزة بدلاً من مجرد السماح بمرور المزيد من السلع الاستهلاكية. ولقد أظهرت زيارة آشتون وهي الثانية منذ أن تولت منصبها الأوروبي استعداداً للانفتاح الأكثر استقلالية (منبر فلسطينيي الشتات، 2013م).

ولقد حذّر سفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل "لارس فابورغ اندرسن"، من أن عدم معالجة الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، بعد أكثر من خمسين يوماً من العدوان (2014) فإنه في نهاية المطاف، سيؤدي إلى تجدد القتال وشدد على أنّ الجمود في قطاع غزة لا ينبغي

أن يكون خياراً، ودعا إلى رفع الحصار وإعمار القطاع على وجه السرعة، ونقلت صحيفة "هآرتس" على موقعها الإلكتروني عن "اندرسن" قوله خلال مؤتمر صحفي في تل أبيب، أنه "إذا استمر الوضع من دون معالجة، فإنه يوجد احتمال كبير لتجدد القتال قريباً"، وأضاف أندرسن أنه "يحظر العودة إلى الوضع القائم، والعودة إلى الوضع القائم ليس خياراً عندما يدور الحديث عن غزة، يجب رفع الحصار والسماح بترميم القطاع والعودة إلى الحياة الطبيعية، وفي المقابل يجب الحفاظ على المصالح الأمنية الإسرائيلية والتطلع إلى غاية طويلة الأمد بتجريد الفصائل من سلاحها، وأردف " غات – راتر" أنه يوجد خوف كبير من العودة إلى العنف قريباً، والشعور هو أن الظروف الميدانية ليس فقط أنها لم تتغير وإنما ساءت، فالبنى التحتية للكهرباء والماء تضررت ومستوى الدمار هائل (جريدة الرأي، 2014م).

فيما صدر قرار آخر بعد العدوان الإسرائيل على غزة صيف عام 2014م، أكد القرار الذي تضمن أربعة عشر بنداً على ضرورة الانهاء الفوري للحصار على غزة والتحقيق في الهجوم الإسرائيلي عليها (البرلمان الأوروبي، 2014م).

وذكر الاتحاد "يجب العمل الفوري لمعالجة الوضع الخطير في قطاع غزة. فبعد مرور عام على الصراع (2014م)، لا يزال الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة وخيمة. وفي ضوء الاحتياجات الملحة للشعب في غزة، نثمن جهود ودعم المجتمع الدولي تجاه القطاع". كما أعرب الاتحاد الأوروبي علاوة عن قلقها إزاء قلة الموارد المالية للأنروا مما يؤثر بشكل سلبي على الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين. ودعا الاتحاد جميع الجهات المانحة إلى تكثيف جهودها من خلال تقديم الدعم المالي والإغاثي للقطاع (الاتحاد الأوروبي، 2015م).

أعرب نائب وزير الخارجية النرويجي "ريموند بيدرسون" عن صدمته من حجم الدمار في قطاع غزة الناجم عن العدوان الإسرائيلي على القطاع. وقال بيدرسون – خلال مؤتمر صحفي عقده في مؤسسة "بيت الصحافة" بغزة "إن حجم الدمار بالقطاع مخيف جداً ولابد من سرعة إعادة الإعمار وفتح المعابر لإدخال مواد البناء". وأضاف أن وزير الخارجية النرويجي وجه رسائل إلى الدول المانحة من أجل تسريع الإيفاء بوصول المبالغ المالية المطلوبة لإعمار غزة، مناشداً الدول المانحة بالوفاء بتعهداتها التي وعدت بها في مؤتمر القاهرة الدولي لإعمار غزة، والذي عقد في أكتوبر الماضي (أخبار مصر، 2015).

ودعا مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في إعلان صادر عنه في يناير الماضي/2016م حول الأوضاع في فلسطين، إلى إنهاء حصار غزة وفتح المعابر بشكل كامل

وتنفيذ الإعمار، كما طالب السلطة الفلسطينية إلى استئناف مهامها الحكومية في غزة. ودعا جميع الأطراف الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية للعمل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى غزة، وفق ما نص عليه القانون الإنساني الدولي، معلناً أنه على استعداد للتعاون مع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين نحو حل الوضع (مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، 2016م).

وطالب الاتحاد الأوروبي الاحتلال الإسرائيلي على لسان أليساندرا فيتسر، مديرة التعاون الدولي في الاتحاد الأوروبي برفع الحصار المستمر على قطاع غزة. وأضافت فيتسر "على العالم أجمع أن يسمع ويرى قطاع غزة المحاصر" (منتدى التواصل الأوروبي، 2016م).

وقد عقّب عبده على تلك القرارات قائلاً أنّ هناك تباين حقيقي نشأ بين الأجسام التشريعية للاتحاد الأوروبي والأجسام التنفيذية، برز في عدم قيام مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية بتنفيذ كثير من القرارات التي أصدرها البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتحديداً تلك التي تتعلق بالحصار على غزة، وهو الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي لإصدار قرار في شهر يوليو من عام 2013م تضمن مبادئ توجيهية تحكم سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي". وأضاف عبده أن غياب الإرادة السياسية لدى دول الاتحاد الأوروبي من أجل محاسبة إسرائيل قلّل من قيمة تلك القرارات وجعل قيم الاتحاد الأوروبي محط تساؤل على الدوام (عبده، 2015م: مقابلة).

كما يوضح أديب زيارة أن موقف الاتحاد الأوروبي اكتفى بإصدار بيانات خجولة تدعو لرفع الحصار عن قطاع غزة لكنه عملياً لم يتخذ أي خطوات أو آليات للضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار، وفي المقابل إنه لا يمكن فرض عقوبات على إسرائيل لأن العقوبات قد تقود إلى نزع الشرعية عن إسرائيل (زيارة، 2015: مقابلة).

ويعتبر البيراوي أن الحراك في أوروبا تقوده مؤسسات مجتمع مدني وغير مقتصر على العرب والمسلمين، فمثلاً في بريطانيا هناك منظمات غير عربية كحملة التضامن البريطانية مع الشعب الفلسطيني التي تأسست عام 1982م وتضم عشرات الآلاف من الأعضاء البريطانيين والمؤيدين منهم قيادات نقابية وشخصيات سياسية وبرلمانية بريطانية وعلى رأسهم رئيس حزب العمال جيمي كوربن، والأمر ينطبق في عموم أوروبا لكن الكيان الصهيوني وبحسب تقرير يسمى "نزع شرعية إسرائيل" يعتبر لندن مركز النشاط والفعالية، وهناك عواصم أوروبية تعتبر مراكز تطرف يميني لصالح إسرائيل مثل عواصم هولندا والنمسا وبولندا (البيراوي، 2016م: مقابلة).

دعا رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار النائب جمال الخضري المجتمع الدولي إلى تشكيل قوة ضغط حقيقية على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة للعام العاشر على التوالي. وقال الخضري في تصريح له: "يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والحقوقية ودول العالم الحر إلزام إسرائيل بإنهاء حصارها لغزة غير القانوني وغير الأخلاقي والمنافي للمواثيق والأعراف الدولية". وثمن دعوة وزراء الخارجية الأوروبيين مؤخرا إلى رفع الحصار، مستدركا بالقول: "هذه الدعوة تحتاج إلى عمل، يجب ان يرافق أية دعوة إلى رفع الحصار عمل واضح على الأرض يتمثل في إلزام إسرائيل بفتح المعابر ورفع كافة القيود عن دخول مواد البناء والبضائع بلا استثناء إلى القطاع". وكان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قد دعوا عقب اجتماعهم في بروكسل الأطراف كافة لاتخاذ خطوات سريعة لإنجاز تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة "بما يشمل إنهاء الإغلاق والفتح الكامل لنقاط العبور، مع مراعاة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة" .كما صادق الوزراء الأوروبيون على عدم سريان الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل خارج مناطق عام 1948م (في إشارة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس)..ووجهوا انتقادات للسياسة الاستيطانية التي تتبعها إسرائيل في الأراضي التي احتلتها بعد عام 1967م، ووصفوها بأنها انتهاك للقانون الدولي وعقبة أمام عملية السلام، وتهديد لحل الدولتين (الخضري، 2016م: مقابلة).

هذه المواقف الضعيفة والمتناقضة من الاتحاد الأوروبي تجاه معاناه الشعب الفلسطيني دفعت بالعديد من وكالات الأنباء والكتاب لإجراء مقارنة بين الموقف السويسري الجريء الذي أدان انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، واعتبر أن إسرائيل ترتكب انتهاكاً كبيراً للقانون الدولي بفرض العقوبات الجماعية على الفلسطينيين بعد أن أسروا جندياً إسرائيلياً، وموقف الدول الأخرى وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، لينكشف الموقف الأوروبي الضعيف تجاه انتهاكات إسرائيل، فلقد وصل التواطؤ الأوروبي إلى حد عدم تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، على مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا ابشع المجازر والجرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وقيام الحكومات الغربية بالالتفاف على القضاء الأوروبي الذي حاول متابعة ملفات مجرمي الحرب الإسرائيليين (أبو نعمة، 2007م).

هذا التقاعس الأوروبي تجاه حماية المدنيين الفلسطينيين من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، دفع منظمة هيومن رايتس وتش (Human rights watch) للتعبير عن خيبة أملها لتدني القاسم المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي حول حماية حقوق الإنسان، حيث تعيق

حكومات بعض الدول الأوروبية التي تفضل المجاملة حكومات دول أخرى ساعية لمعالجة أكثر حزماً للإساءات الخطيرة لحقوق الإنسان، وعدم احترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، الخاصة بحماية المدنيين، ومنع الحرب ، والتي تنص على أن الأطراف السامية المتعاقدة تتعهد باحترام وضمان احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، وتلزم المادة 146 الاطراف الموقعة عليها ملاحقة المتهمين بإقرار جرائم حرب وتقديمهم للمحاكمات (الشبكة الاورو متوسطية، 2005م).

الخلاصة:

وبناء على ما سبق فإنّ موقف الاتحاد الأوروبي وإن كان أكثر تقدماً من الأطراف الأخرى في الرباعية، إلا أنه متخبط ومتناقض وغير واضح ويحاول أن يكون متوازناً ومحايداً ويحاول أن ينسجم مع ما يطالب به من مفاهيم حضارية وقيمية في العالم إلا أنه في النهاية يصطدم بسياسة الرباعية ولا يخرج عنها باتجاه أي مواقف عملية تلزم إسرائيل بضرورة تطبيق القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان لأنّ أي إدانة ومقاضاة لإسرائيل سينزع عنها الشرعية. وكذلك المصالح التجارية والاقتصادية لأوروبا تحول دون أن تكون حيادية. لكن يجب الإشارة إلى حجم التفاعل في الشارع الأوروبي مع الأزمات التي تقع في فلسطين مثل حصار قطاع غزة والاعتداءات الإسرائيلية وغيرها حيث صدى هذا التفاعل في شارع أوروبا من خلال المظاهرات والاعتصامات أمام السفارات الإسرائيلية مما جعل صناع القرار ومراكز الدراسات والتي تحدثت عن خطر نزع الشرعية عنها في الغرب كون إسرائيل مبنية في الذهنية الغربية على أنها دولة ديمقراطية وتراعي حقوق الإنسان في وسط وبيئة تمارس الديكتاتوريات.

المبحث الرابع

دور الاتحاد الأوروبي تجاه حصار قطاع غزة من منظور المسؤولية الدولية

مقدمة:

إن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة يعد نوعاً من أنواع العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني. والعدوان الإسرائيلي على غزة هو انتهاك صارخ للمواثيق والأعراف الدولية، لاستخدامه الأسلحة المحرمة دولياً، وما رافقها من عمليات حربية وحشية واستخدام وسائل قتالية محرمة بموجب القانون الدولي الإنساني والبيئي شملت قصف مواقع وأهداف مدنية حيث استهدفت المساجد والمدارس ومنازل السكان المدنيين وقتل الشيوخ والنساء والأطفال والطواقم الطبية وقصف سيارات الإسعاف وقوافل الإمدادات الإنسانية والغذائية التابعة للمنظمات الدولية الإنسانية وقتل موظفيها إلى جانب استخدام القنابل الفسفورية المحرمة دولياً، وإحداث الدمار الشامل للمناطق السكنية والزراعية، وتدمير البيئات الطبيعية وتلويث المحيط البيئي للإنسان باستخدام الأسلحة والمواد السامة والضارة بالبيئة والإنسان وتشريد الآلاف من المدنيين من منازلهم.

مصطلح جريمة الحصار استخدم مراراً في سياق العلاقات الدولية لفرض عزلة على الدولة المحاصرة، حتى تدفع المنطقة المستهدفة به إلى القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، واختلفت تطبيقاته سواء قبل تأسيس الأمم المتحدة أم بعدها، وقد اتخذ صيغاً مختلفة، وتطلب شروطاً معينة لا بد من التقيد بها لدى اللجوء إليه للقول بمشروعية مثل هذا السلوك (يوسف، 2011م).

وقد اعتقد الاحتلال الإسرائيلي بإتباعه أسلوب الحصار سيشكل مخرجاً من المأزق الذي وجدت نفسها به نتيجة فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس، في الانتخابات التشريعية عام 2006م فسعت منذ ذلك الحين إلى عزل القطاع بشكل يحول دون تنفيذ الحكومة المنتخبة لخططها وأداء مستحقاتها من جهة، وعبر وضع أهالي القطاع في ظروف معيشية تدفعهم إلى المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة من جهة أخرى، فشكل الحصار امعاناً في سياسات الاحتلال الإجرامية المتواصلة إزاء الشعب الفلسطيني بعد أن ترك آثاره في مجالات الحياة كلها في القطاع (يوسف، 2011م).

ومع تواصل معاناة قطاع غزة تحت وطأة الحصار، فلقد ارتفعت النداءات الدولية، سوءاً على المستوى الرسمي وغير الرسمي لإنهائه، وتصاعدت وتيرة المحاولات الرامية إلى كسره من

خلال سفن كسر الحصار والقوافل البرية وقوبل ذلك بتجاهل إسرائيل للمجتمع الدولي ولهذه المحاولات.

موقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني:

تنص معاهدة ماستريخت التي على أساسها قام الاتحاد الأوروبي عام 1993م، بأن الاتحاد الأوروبي يقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية وسيادة القانون، وتؤكد المادة 11/1 من معاهدة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على أن الهدف من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هو تطوير وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام الإنسان والحريات الأساسية (الشبكة الأوروبية، 2007م).

ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بإدراج هذه المبادئ في بنود معاهدته التي قام على أساسها عام 1993م، بل وأقدم البرلمان الأوروبي في عام 1994م على إطلاق المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي جمعت جميع البنود المتعلقة بدعم حقوق الإنسان في الميزانية تحت عنوان واحد، حتى يتمكن من تجميد أي مساعدات مالية يقدمها الاتحاد لدول تنتهك حقوق الإنسان، وفي عام 1996م تبني للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنذ انطلاق المشروع في عام 1994م أشرفت المفوضية الأوروبية على إدارة الدعم المالي الذي تراوح ما بين 100-130 مليون يورو سنوياً على مستوى العالم، ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بذلك، بل عمد إلى إضافة بنود تسعى لحماية حقوق الإنسان في الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي يبرمها مع الدول الأخرى (الشبكة الأوروبية، 2007م).

كما تضمنت معاهدة امستردام التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من آيار/ مايو 1999م خمسة أهداف أساسية سعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها، كان منها دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان، وأكد على ذلك أيضاً عام 2000م من خلال الإعلان الرسمي عن ميثاق الحقوق الأساسية، الذي بموجبه توجه علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية. واستناداً إلى ما تقدم من المفترض أن يلتزم الاتحاد الأوروبي بالوقوف ضد أي دولة تنتهك حقوق الإنسان (مركز راشيل، 2014م).

ففي هذا السياق تم ملاحقة آرئيل شارون في المحاكم البلجيكية، قبل أن يتم تعديل القانون البلجيكي في أعقاب ضغوط مارستها الولايات المتحدة (Gerald, 2000).

لقد صدرت العديد نم أوامر الاعتقال في عدد من الدول الأوروبية بحق وزراء إسرائيليين، وقادة أمنيين رفيعي المستوي، بعد اقتناع المحاكم بأن الحديث يجري عن مجرمي حرب ارتكبوا أعمالاً إجرامية تتناقض مع القوانين الدولية (كزافيية، 2006م).

ولقد تفادت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الإمساك بأي مسؤول إسرائيلي فعلى سبيل المثال، طلبت من جنرال الاحتياط (دورون الموغ Doron Almog)، بتجنب الوصول إلى أسبانيا بسبب الدعوى المقدمة ضده (محيط، 2009م).

وبناءً على ذلك، دفعت هذه الدعاوى المؤسسة العسكرية في سابقة هي الأولى من نوعها إلى حظر نشر أسماء وصور كل من شارك في حرب غزة وخصوصاً قادة الكتائب (الجزيرة نت، 2009م).

وبالرغم من ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في حروبها على غزة، فإن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك الاختصاص القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، لأنه حسب المادة 13 من نظام روما الأساسي تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجرائم إذا تم احالتها من قبل دولة مصدقة على النظام الأساسي، والواقع أن إسرائيل ليست طرفاً في معاهدة روما، حيث أنها لم تصادق عليها، ووقعت عليها فقط، وبالتالي فإن المدعي العام لا يملك صلاحية قانونية لملاحقة إسرائيل أو بدء تحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية (جريدة اللواء، 2009م).

ومن هذا المنطلق، تعتبر إسرائيل دولة خارجة عن الشرعية الدولية بسبب انتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية، فمن الواجب الدول العربية معرفة عمل المحكمة الجنائية، إذ أن المحكمة تمنح الفلسطينيين الوسيلة القانونية للدفاع عن حقوقهم أمام المحافل الدولية، وهو ما سيشكل ورقة ضغط ضد إسرائيل التي تعلم أن تصديق بعض الدول المجاورة على معاهدة روما والضغط الدولي للتحقيق في جرائم غزة سوف يسبب إحراجاً كبيراً لها على المستوي الدولي (الجزيرة نت، 2009م).

الخلاصة:

يتبين مما سبق أنّ كل القرائن سواء العدوان على غزة أو الحصار وتداعياته تؤكد وتشير إلى الجريمة الإسرائيلية والعقاب الجماعي للفلسطينيين، فهي جريمة منظمة وإرهاب دولة لأن من يقف خلف الانتهاكات هي دولة وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن عدم امتلاك دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الإرادة السياسية الكافية والقرار المستقل البعيد عن ضغوطات

الولايات المتحدة الأمريكية والخوف من فرض عقوبات دولية على دولة الاحتلال الإسرائيلي حال دون تجريم إسرائيل.

ومن الواضح أنّ دول الاتحاد الأوروبي تعتبر أنّ الأمن الإسرائيلي من محددات السياسة الخارجية للاتحاد ومن الثوابت التي لا مجال للتساهل فيها، وإنّ تجريم إسرائيل سوءاً على مستوى الأفراد أو القيادات أو على مستوى الدولة يعد أمراً خطيراً يجب عدم الاقتراب منه لأنه قد يكون عاملاً من عوامل نزع الشرعية عن الاحتلال وبالتالي تكون إسرائيل وقياداتها عرضة للمحاسبة والتقاضي أمام المحاكم الدولية.

الفصل الخامس

الدبلوماسية الفلسطينية (الرسمية والشعبية) تجاه الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية (النشأة والتطور)

المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية وتأثيراتها في الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الفلسطينية الشعبية في التأثير على صورة إسرائيل في الاتحاد الأوروبي.

تمهيد:

بدأ العمل الدبلوماسي الفلسطيني منذ بدايات القرن التاسع عشر مع مرور القضية الفلسطينية بمراحل ومنعطفات ومتغيرات عديدة، ابتداءً من الاحتلال البريطاني في النصف الأول من القرن التاسع عشر ثم الاحتلال العسكري الإسرائيلي عام 1948م وما تمخض عنها من اعتداءات ومجازر إسرائيلية بحق السكان الفلسطينيين ومروراً بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية وما تلالها من عملية تفاوضية متعثرة ثم الانتفاضات الشعبية ثم الحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على غزة وكذلك الاعتداءات في الضفة وكل أشكال الانتهاكات وسياسة الاستيطان والجدار الفاصل وتهويد القدس وسرقة المياه.

وبناءً عليه يجب استثمار هذه الانتهاكات والخروقات والمخالفات الواضحة للقانون الدولي ولمبادئ حقوق الإنسان نحو عمل دبلوماسي وتشكيل رأي عام عالمي للقضية الفلسطينية وحملات المناصرة.

حيث يستعرض هذا الفصل نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية ببعديها الرسمي والشعبي، والتركيز على أهم العوامل المؤثرة للدبلوماسية الفلسطينية على صورة وعلاقة إسرائيل في الاتحاد الأوروبي. والتعرّف على مدى إحداث اختراقات على مستوى الساحات الأوروبية تجاه التأثير على الرأي العام بشكل عام وعلى صناع القرار في أوروبا بشكل خاص.

المبحث الأول

الدبلوماسية الفلسطينية (النشأة والتطور)

مقدمة:

يعتبر العمل الدبلوماسي هو أحد أدوات تنفيذ السياسات الخارجية للدول، بل تعتبر الدبلوماسية من أهم الأدوات التي تدعم سياسات الدول الخارجية، وأصبحت تؤثر على سمعة ومكانة الدول، وقد اهتمت إسرائيل بالعمل الدبلوماسي في الساحات العالمية حيث حققت نجاحات هامة في الساحات العالمية.

انعكس ذلك على الصورة النمطية (إيجاباً) لدى المجتمع الغربي عن إسرائيل بينما استطاعت أن تشوه صورة العربي والفلسطيني من خلال توظيف كل أدوات الدبلوماسية في خدمة هذا الهدف مقابل قصور واضح في الدبلوماسية العربية بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص، ويستعرض هذا المبحث مفهوم الدبلوماسية ونشأة وتطور ودوافع الدبلوماسية الفلسطينية.

مفهوم الدبلوماسية:

تحمل لفظة دبلوماسية عدة معان مختلفة، كلمة دبلوماسية "Diplomacy" يرجع أصلها إلى اليونانية القديمة إلى كلمة "Diploma" وتعني الوثيقة المطوية التي تعطي لحاملها امتيازات معينة، وكلمة "Diploum" لدى الإغريق: يطوى وعند الرومان كانت الوثائق تطوي خاصة وتسمي "Diplomas" واستخدمت كلمة "Diplomacy" في القرون الوسطى للدلالة على دراسة الوثائق وحفظها وترتيبها وبدأت كلمة "دبلوماسية" تأخذ معناها المتعارف عليه الآن مع بداية القرن التاسع عشر بعد مؤتمر فينا عام 1815م (بركات، 1985م: 17).

وقد عرفها الأستاذ الفرنسي "ريفييه " بجملة قصيرة بأنها علم وفن لتمثيل الدول والمفاوضة (أبو هيف، 1975م).

نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية:

يمكننا القول بأن الدبلوماسية الفلسطينية بدأت مع بدايات القرن العشرين وتحديداً مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين، حيث تمثلت هذه التحركات الدبلوماسية الفلسطينية من خلال حضور وفد فلسطيني برئاسة جمال الحسيني وبمشاركة عدد من البلدان العربية المجاورة، وذلك في مؤتمر لندن الذي عقد في فبراير من عام 1939م، وهناك العديد من محطات العمل

الدبلوماسي الفلسطيني الذي تمثل بعدة مؤتمرات ولقاءات مختلفة ومتعددة من أجل إظهار معاناة الشعب الفلسطيني.

حيث فرضت الأحداث والتطورات الهامة على صعيد القضية الفلسطينية نفسها على المتطلبات والأداء الدبلوماسي الفلسطيني وخاصة ما بين عامي 1948م – 1967م.

وفي ظل تهجير الشعب الفلسطيني شهد الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تراجعاً ملحوظاً نتيجة عدم وجود هيئة أو جسم ناظم يمثل الفلسطينيين. ودعا الحاج أمين الحسيني إلى تشكيل مجلس وطني فلسطيني في قطاع غزة، وأعلن استقلال فلسطين وتشكيل حكومة عموم فلسطين، وأعلن فلسطين دولة مستقلة ذات حكم برلماني (قاسم، 2011م: 120).

ومع بداية تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، دعت مصر المنظمة لحضور القمة العربية في يناير عام 1964م في القاهرة، تم من خلاله تكليف أحمد الشقيري باستمزاج مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني بخصوص إنشاء كيان يمثل الفلسطينيين وخاصة في ظل تهديد إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. وبعد 4 شهور، تم الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية خلال المؤتمر التأسيسي الأول في مدينة القدس التي أصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (توأم، 2013م: 29).

شهدت الفترة بين عامي 1967م – 1993م تطوراً هاماً على صعيد القضية الفلسطينية، خاصة بعد هزيمة الدول العربية في حرب 1967م واحتلال ما تبقى من فلسطين مما أدى إلى استقالة الشقيري واختيار يحيى حمودة ليقوم بمهام الرئيس، ومن ثم مواجهة الاحتلال في معركة الكرامة بدعم من الجيش الأردني. خلال السبعينات، اعتمدت الفصائل الفلسطينية على المقاومة المسلحة ورفضت كل المبادرات التي تسعى لحل القضية الفلسطينية، مثل مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين عام 1972م، وبدأت المنظمة تمارس وتدير علاقتها الخارجية عبر الدائرة السياسية في اللجنة التنفيذية، حيث كانت تسعى المنظمة إلى تسويق العمل الثوري، وتوفير الدعم المالي والعسكري والإعلامي، فيما أطلق عليه بـ "دبلوماسية الدعاية الثورية، أو الدبلوماسية الثورية" (فياض، 1999م: 78).

أدت حرب عام 1973م إلى تغيير في موقف منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تبني استراتيجية سياسية جديدة لتصبح لاعباً فاعلاً له وزن سياسي، حيث تبنت المنظمة برنامجاً جديداً، عُرف ببرنامج النقاط العشر، أو البرنامج المرحلي، أكد البرنامج على التمسك بالنضال والحقوق الوطنية الفلسطينية. وفي عام 1974م، ألقى الرئيس الراحل للمنظمة ياسر

عرفات كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1974/11/13م، طالب فيها المجتمع الدولي بدعم الحقوق الفلسطينية (أبو خلف، 2011م: 166).

كان لكلمة الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة، بالإضافة إلى الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها المنظمة، الأثر الكبير في بدء اختراق الدبلوماسية الفلسطينية لأروقة الأمم المتحدة، واستصدار عشرات القرارات لصالح القضية الفلسطينية حتى الآن، فقد تبنت الجمعية العامة في نفس الجلسة القرارين 3236 و 3237، تضمن الأول التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وحق تقرير المصير، أما القرار الثاني فقد منحت بموجبه الأمم المتحدة منظمة التحرير صفة مراقب ودعتها إلى المشاركة في كافة دورات الجمعية العامة وكافة أعمالها بتلك الصفة (وكالة وفا، 2016م).

تعرضت منظمة التحرير لضربة في بنيتها التحتية عندما شنت إسرائيل حربها على لبنان عام 1982م، وأدت الحرب إلى خروج المنظمة من لبنان. وتوالت المبادرات التي طرحت لتسوية القضية الفلسطينية (أبو خلف، 2011م: 197).

وقد لوحظ ازدياد الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م، حيث أحدثت تحولاً في مواقف القيادة الفلسطينية من مشروع الاستقلال الوطني. وفي عام 1988م، أطلقت منظمة التحرير مشروع السلام الفلسطيني، حيث اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين، وأصبح العضو المراقب لمنظمة التحرير فيها مراقب فلسطين وتم الاعتراف بفلسطين من قبل العديد من الدول وتحولت مكاتب المنظمة إلى سفارات لدولة فلسطين، خاصة في دول عدم الانحياز والدول الإسلامية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية (الصفدي، 2012).

وبعد نشوب حرب الخليج عام 1991م، ألقت هذه الأزمة بظلالها على القضية الفلسطينية، حيث فقدت منظمة التحرير الفلسطينية الدعم الخليجي والعراقي، بعد أن فسرت دول الخليج الموقف الرسمي للمنظمة على أنه منحاز للعراق. وقد فشلت الدبلوماسية الفلسطينية في تسوية النزاع العراقي الكويتي بالطرق السلمية، حيث برر الرئيس الراحل عرفات عدم إدانته للنظام العراقي ليتسنى له القيام بمهام الوساطة بين الطرفين، لكن وبهزيمة العراق أسدل الستار عن مرحلة كاملة، وخسرت المنظمة الحلف الاستراتيجي لها (العراق) (توام، 2013م: 64).

وقد حصل تغيّر في آلة الدبلوماسية الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو من عام 1993، حيث قادت السلطة مفاوضات مع الجانب الإسرائيلية وتولت السلطة إدارة غزة والضفة.

فأصبح للفلسطينيين بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، سلطة وطنية بأجهزة ومؤسسات، بالإضافة إلى وجود فصائل فلسطينية (وكالة وفا، 2016م).

بعد وفاة الرئيس الراحل عرفات، جرت انتخابات رئاسية 2005م وفاز الرئيس محمود عباس فيها، وتم الاتفاق مع الفصائل على إجراء انتخابات تشريعية والتي جرت عام 2006م. انعكست هذه الأوضاع على واقع الدبلوماسية الفلسطينية، حيث تعثرت عملية المفاوضات بين السلطة وإسرائيل. بالإضافة إلى الأحداث المأساوية بين حماس وفتح في يونيو/2007م التي أسهمت في تردي الدبلوماسية الفلسطينية، حيث انقطع التمويل الدولي الموجه للحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية.

ولقد كان "من أبرز سمات الدبلوماسية الفلسطينية بعد العام 2007م، هو الانشطار الذي أصاب بنية السلطة الفلسطينية، الذي أدى إلى دخول السياسة الخارجية الفلسطينية مسار ثنائي، تمثل الأول في المسار الذي تقوده حركة حماس من خلال حكوماتها في قطاع غزة، بينما تمثل الثاني في المسار الذي تقوده السلطة في الضفة الغربية"(عبد الحي، 2014م: 9).

واقع الدبلوماسية الفلسطينية:

رغم تواضع الأداء الدبلوماسي الفلسطيني وضعفه إلا أننا لا نستطيع أن نلغي وجود العمل الدبلوماسي الفلسطيني ودوره في النضال الفلسطيني وأثره في المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية وإبقاء شعلة النضال الفلسطيني متأججة وحية خلال أصعب المراحل والأزمات السياسية التي مرت بها المنظمة والعمل الفلسطيني عموماً، خاصة مع استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وما قدّمه السلك الدبلوماسي الفلسطيني على مستوى السفراء من تضحيات ذهب معها العديد من السفراء وممثلي فلسطين شهداء في الساحتين الأوروبية والعربية ومنهم: وائل زعيتر(في روما)، ومحمود الهمشري (في باريس)، وسعيد حمامي (في لندن)، وعز الدين القلق (في باريس)، ونعيم خضر (في بروكسل)، وأبو ناصر (في الكويت)، على أيدي عملاء الدوائر المعادية وفي مقدمتها جهاز "الموساد" الإسرائيلي ، ناهيك عن محاولات الاغتيال التي أحبطت والتهديدات لسفراء فلسطينيين آخرين بعد ذلك، وهو الأمر الذي وثقته الحكومات ودوائر الشرطة في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية (الرملاوي، 2009م).

ويمكن القول بأن حركة الدبلوماسية الفلسطينية رغم استمراريتها بسبب بقاء الاحتلال ووجود العديد من القنصليات والممثليات والسفارات في العديد من دول العالم بشكل عام وفي الاتحاد الأوروبي بشكل خاص إلا أنّ حجم التأثير والتفاعل من قبل المستوى الرسمي الدولي

مع القضية الفلسطينية بقي متواضعاً وهذا ما عكسته المواقف غير القوية من قبل قادة وزعماء الدول تجاه دعم القضية الفلسطينية بشكل عام وبالعمل على إنهاء الحصار بشكل خاص رغم أنّ الحصار قضية تتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحقوق المدنية المتعارف عليها في القانون الدولي الإنساني. وبالتالي لم يحدث أي اختراق هام على الصعيد الدولي لصالح القضية الفلسطينية باستثناء بعض المواقف الخجولة من بعض الدول.

ولم تتطور هذه المواقف إلى ترجمة عملية وإجراءات تلزم إسرائيل بالالتزام بالقوانين والأعراف الدولية وتوقف انتهاكاتها بحق الفلسطينيين.

المبحث الثاني

الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية وتأثيراتها في الاتحاد الأوروبي

مقدمة:

اكتسب الاتحاد الأوروبي أهمية من خلال تأثيره وعلاقاته في الساحة الدولية ولما تمتلكه من ثقل سياسي واقتصاد وعسكري فكان الاهتمام بهذه الساحة من قبل الدبلوماسية الفلسطينية لتأمين الدعم السياسي والاقتصادي من قبل دول الاتحاد، حيث فُعّل العمل الدبلوماسي الرسمي الفلسطيني بالتزامن مع قرار القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة وذلك بهدف الاعتراف بدولة فلسطين، وكذلك نشط العمل الدبلوماسي الفلسطيني عقب مؤتمر باريس للمانحين عام 2008م، وتم على إثره تقديم الدعم والمنح للسلطة الفلسطينية. وسيتناول هذا المبحث الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية وتأثيراتها في الساحة الأوروبية.

بداية العلاقات الأوروبية الفلسطينية:

اعتبرت العديد من دول العالم بأن القضية الفلسطينية مختزلة باللاجئين ولا بد من إيجاد الحلول المناسبة لهم ولم يتعاملوا على أنّ الشعب الفلسطيني صاحب قضية عادلة فهو لا يقبل بأقل من دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس، وبعد حرب الأيام الستة عام 1967م وهزيمة الدول العربية وسقوط الضفة الغربية وغزة وسيناء وهضبة الجولان بيد الاحتلال الإسرائيلي، لم تتخذ الدول الغربية أي قرارات جدية رافضة للعدوان سوى قرار 242 الذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة.

وإنّ الدور الأوروبي مقتصراً على تأييد عدد من القرارات التي انتقدت السياسة الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال لم تعترض أياً من دول أوروبا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2253) الصادر بتاريخ (4 تموز/يوليو 1967م)، والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع مدينة القدس، باستثناء قيام الرئيس الفرنسي شارل ديغول بحظر بيع السلاح الفرنسي لإسرائيل عام 1967م، كما أنها أيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم (252) الصادر في عام 1968م، والقرار (271) لعام 1971م الرافضين لتغيير وضع القدس ومعالمها الديمغرافية والجغرافية (عبد الله وآخرون، 2005م).

تعاملت أوروبا مع أطراف الصراع في الشرق الأوسط كل على حدة، ولم يكن هناك موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطينية، قبل حرب عام 1973م، إلا أنّ الحرب أعطت أوروبا الفرصة ليكون لها دور هام في المنطقة العربية لأهمية المصالح الأوروبية في العالم العربي.

حاول الرئيس الفرنسي شارل ديغول دفع الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأن يكون لها موقف موحد تجاه الصراع في الشرق الأوسط، لكن معارضة ألمانيا وهولندا حالت دون ذلك (نوفل، 2003م: 43).

الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية في الاتحاد الأوروبي:

تعتبر الساحة الأوروبية من الساحات المهمة عالمياً في العمل الدبلوماسي لما تتميز به من دور فاعل في السياسة الدولية ولما تتميز به من ثقل سياسي واقتصادي مؤثر في عملية صنع القرار العالمي. وقد عملت الآلة الدبلوماسية الفلسطينية في هذه الساحة من خلال افتتاح العديد من السفارات والقنصليات والممثليات وإقامة الفعاليات وتنظيم زيارات رسمية لدول الاتحاد.

حيث افتتح وزير الخارجية رياض المالكي، في مدينة لاهاي الهولندية، مؤتمر سفراء دولة فلسطين في أوروبا، بحضور سكرتير عام وزارة الخارجية وممثلي بعض الأحزاب الهولندية، وبمشاركة وفد رفيع المستوى من وزارة الخارجية، ومدير عام الصندوق القومي رمزي خوري، ومشاركة 32 سفيراً وقنصلاً لدولة فلسطين في أوروبا. وشكر المالكي حكومة مملكة هولندا على استضافتها لهذه الفعالية الهامة، وثمن جهود وموقف الحكومة الهولندية من تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية بين دولة فلسطين ومملكة هولندا في كافة المجالات من خلال اللجنة الوزارية المشتركة التي تم تشكيلها وعقدت أول اجتماعاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة (أمد للإعلام، 2014م).

والتقى الرئيس عباس وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون. وتناولت المباحثات الإعداد للقاء موفدي اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في بروكسل بهدف استئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل. وأضافت آشتون أنها أجرت لقاء "مطولاً ومنفتحاً وصريحاً" مع الرئيس عباس. وتابعت "هدفي كان واضحاً: فعل كل ما هو ممكن لإيجاد سبيل لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات". ولبّى مسؤولون وبرلمانيون ودبلوماسيون، دعوة وجهها لهم الرئيس، إلى حفل استقبال وحفل موسيقى أحياه الإخوة جبران في قصر أوروبا في ستراسبورغ. وكان ضمن المدعوين رئيس الجمعية البرلمانية الأوروبية ميفلوت شويش أوغلو، والبرلمانيون الأوروبيون، وأعضاء السلك الدبلوماسي، إضافة إلى محافظ ستراسبورغ، ورئيس بلديتها (الحياة، 2016م).

أكد سفير فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي وبلجيكا ولوكسمبورغ عبد الرحيم الفرا، أهمية أن يبدأ الاتحاد الأوروبي وبمؤسساته المختلفة بالترتيب لعقد مؤتمر دولي للسلام. جاء ذلك خلال اجتماعه مع نائب رئيس جهاز الخدمة الخارجي في الاتحاد الأوروبي هيلغا شميت، حيث تطرق إلى العدوان الإسرائيلي وتنصل سلطات الاحتلال من مسؤولياتها تجاه عملية السلام. وأضاف هناك موافقة لـ28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على عقد المؤتمر الدولي، وقد تجلى هذا التوافق الأوروبي في الخلاصات الوزارية الأوروبية التي صدرت الشهر الماضي. وجدد الفرا التأكيد على التزام القيادة الفلسطينية، والرئيس محمود عباس بحل الدولتين، مشيراً إلى ضرورة عقد مؤتمر سلام دولي، يعيد العملية السياسية إلى مسارها الصحيح وفق مرجعيات جديدة، تفضي إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما وضع سفير فلسطين المسؤولة الأوروبية رفيعة المستوى بصورة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني (بال سوا، 2016م).

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية حملة دبلوماسية في أوروبا للترويج لوثيقة سويدية تقترح إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وقال وزير الخارجية بحكومة تسيير الأعمال رياض المالكي إن السلطة تضع اعتماد الوثيقة السويدية في الاتحاد الأوروبي أولوية لها وتعمل على ذلك على مستوى اتصالات الرئيس ورئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والسفارات. وتوقع المالكي في تصريحات نقلتها صحيفة الأيام الفلسطينية ألاّ تحظى الوثيقة بإجماع كل الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لأنها منقسمة فيما بينها فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إذ طرحت بعض الأصوات اعتماد صيغة "عاصمتين للدولتين" ، بدلاً من "القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية (الدستور، 2009م).

ويذكر الرملاوي أن وضع الدبلوماسية الفلسطينية ضعيفة، وأن السياسة الفلسطينية أصيبت بالوهن منذ سنوت والتي انعكس سلباً على الدبلوماسية الفلسطينية، وأشار إلى أن الفشل المتلاحق لهذه السياسة على المستويات المختلفة التي شهدتها الساحة الفلسطينية – سواء على الصعيد الخارجي وبالتحديد فشل منهج المفاوضات مع إسرائيل، أو على الصعيد الداخلي من سوء الإدارة وانتشار الفساد الإداري والمالي، وغياب القضية الوطنية – قد ترك أعمق الأثر في نشاط تلك الدبلوماسية، وأرجع الرملاوي خلل العمل الدبلوماسي إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي عنصر الرجال، وعنصر الوزارة، وعنصر الحرية والاستقلال الوطني في اتخاذ القرار. (الرملاوي، 2009م).

يتضح مما سبق أنّ دور الدبلوماسية الفلسطينية أسهمت في إحداث تطور محدود في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، خاصة بين الأعوام 2009م – 2016م، وذلك من خلال بعض الجولات الرسمية التي قام بها مسؤولون فلسطينيون لدول الاتحاد الأوروبي، وإن من أبرز تلك المواقف هي تأكيد مجلس الاتحاد الأوروبي على عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال دعوته المتكررة لإسرائيل لوقف فوري للأنشطة الاستيطانية، ثم إصداره لمبادئ توجيهية حول أحقية وأنشطة المؤسسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، في الحصول على المنح والجوائز، والآليات المالية التي يتم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي.

ولكن للأسف، ما زال موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية متباين ومتردد في اتخاذ إجراءات وخطوات عملية تتلاءم وتتناسب مع مبادئه مواقفه النظرية، وهو ما لم تتمكن الدبلوماسية الفلسطينية في دفعه بهذا الاتجاه، حيث لا يمارس الاتحاد الأوروبي ضغوطاً جادة على إسرائيل تجبرها وتلزمها على احترام حقوق الإنسان ووقف اعتداءاتها اليومية، بل يبدو واضحاً أن الموقف النظري للاتحاد الأوروبي متناقض مع السياسة العملية لها. وهذا مؤشر على ضعف الآلة الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على صناع القرار في دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث

دور الدبلوماسية الفلسطينية الشعبية في التأثير على صورة إسرائيل في الاتحاد الأوروبي

مقدمة:

لعبت الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية دوراً هاماً تجاه إحداث وعي في عدة ساحات عالمية وأبرزها الساحة الأوروبية، وهذا الوعي انعكس على الحراك الممتد في عدة مدن وعواصم أوروبية من خلال الفعاليات المختلفة التي تنادي بالحقوق الفلسطينية ووقف الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم والتفاعل المستمر مع الأحداث المستجدة والمهمة في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا المبحث سيتم عرض الدبلوماسية الفلسطينية الشعبية ودورها في التأثير على صورة وعلاقة إسرائيل في الاتحاد الأوروبي.

مفهوم الدبلوماسية الشعبية:

تعتبر الدبلوماسية الشعبية إحدى أدوات السياسة الخارجية للتأثير على الدول ومؤسساتها وشعوبها لحشد آرائهم ودعمهم تجاه دعم سياسات الدول أو تحقيق أهداف معينة، وقد تعددت تعريفات الدبلوماسية الشعبية على النحو التالي:

حيث عرفها الشامي "هي العمل الدبلوماسي القائم على الاتصال والتعامل مباشرة مع الشعوب والتنظيمات السياسية" (فياض، 2013م: 184).

كما يعرفها عمر الحسن على أنها تلك النشاطات التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل شعبية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها. وقد ساعد على ظهور الدبلوماسية الشعبية التقدم العلمي والتكنولوجيا في وسائل الاتصال المختلفة، حيث أنها أوجدت فرصا جديدة للاتصال الجماهيري (الحسن، 2011م).

كما ويعرفها بول شارب الدبلوماسية الشعبية بأنها "العملية المباشرة التي يتم من خلالها التواصل مع الشعب في بلد ما بهدف إقناعه بتطوير الفوائد المشتركة، ونشر القيم المتمثلة بها" (Melissen, 2005).

أهمية الدبلوماسية الشعبية للفلسطينيين:

إن ضعف الدبلوماسية الرسمية يحتم على صانعي القرار صناعة شبكة من القنوات التي تساعد الرسالة الرسمية إن لم تصل بقوة أو إتقان أو بلاغة أو وضوح أو ضيق في الوقت بين الدبلوماسيين الرسميين (باجس، 2011م).

وأجمع معظم فقهاء السياسة والعلاقات الدولية على أن الدبلوماسية الشعبية لها تأثيرات على الشعوب وتوجهاتها. فبإمكان الدبلوماسية الشعبية تفسير وترجمة السياسة الخارجية لدولة ما، وليس صناعتها، وذلك من خلال التغذية الراجعة لصناع القرار. كما أنها قادرة على خلق علاقات استراتيجية مع النخب والمؤثرين في بلدان العالم (Tiedeman, 2005).

وقد حازت الدبلوماسية العامة الفلسطينية قدرات تأثيرية متزايدة في الأعوام الأخيرة، عبر تنامي المفعول التراكمي للأداء والخبرات المحملة مع الأجيال الجديدة، ومن خلال الاتجاهات التخصصية (العمل الشعبي، والتأثير الإعلامي، والتواصل السياسي، والأداء الحقوقي) ومن الواضح أن هذه القدرات التأثيرية تتنامى في الأساس عبر تفاعل الجهود الفلسطينية مع جهود المتضامنين مع قضية فلسطين في الساحات العالمية، بما في ذلك جهود التجمعات العربية والإسلامية في البلدان الغربية (أبو الهيجا، 2010م).

ويرى البيراوي أن هناك تحول كبير في الرأي العام الأوروبي لصالح الحقوق الفلسطينية، وفهم أكثر لطبيعة الصراع مع الإسرائيليين وجرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين والتي تتعارض مع القوانين الدولية من جهة ومع القيم الحضارية الأوروبية من جهة أخرى، ولكنهم لا يعلمون الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني بسبب الضغط الإعلامي المنحاز للرؤية الصهيونية عبر وسائل الإعلام التي تقف ورائها أيدي صهيونية (البيراوي، 2016م: مقابلة).

الحراك الأوروبي الشعبي مع القضية الفلسطينية:

الجدير بالذكر، أنّ حجم الجالية الفلسطينية في أوروبا بلغ أكثر من 150,000 لاجئ فلسطيني، وبالتالي كان لهم الدور الهام في تسويق القضية الفلسطينية وحشد التضامن الدولي، وذلك من خلال مشاركتهم في المؤتمرات والورش والأنشطة الفلسطينية والأوروبية والتواصل مع الشخصيات والمؤسسات (رجب، 2006م).

وأكد بيراوي أن الجالية الفلسطينية في أوروبا حريصة على الإنخراط الإيجابي في المجتمعات الأوروبية، وتعالج قضاياها السياسية وتمارس حقها في التعبير عن قضاياها المختلفة عبر القنوات المتاحة ووفقا للقوانين المعمول بها في أوروبا (بيراوي، 2016م: مقابلة).

كما ظهرت العديد من الجمعيات والمؤسسات واللجان في الدول الغربية تدين القمع الإسرائيلي، وتضغط من أجل انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن والقرى التي كانت تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

وقد شهد عام 2000م اندلاع انتفاضة فلسطينية في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي وممارسات إسرائيلية قمعية واعتقالات واسعة واقتحام البيوت حيث أن هذه الممارسات الإسرائيلية أوجدت حالة من التضامن الشعبي في الشارع العربي والأجنبي. فلقد تبنت الحكومات الأوروبية والأمريكية موقف الحكومة الإسرائيلية التي تزعم أن الرئيس عرفات مسؤول عن تصعيد العنف وربطت إعادة دعمها للقضية الفلسطينية بوقف العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين وإصلاح نظام السلطة الفلسطينية، من خلال إنشاء وزارت جديدة وتغيير المسؤولين. بعد عشرة أشهر من الانتفاضة دون ضغط من الحكومات الغربية والأمم المتحدة على الحكومة الإسرائيلية ظهر من جديد فعل التضامن الشعبي الدولي مع القضية الفلسطينية (مصطفي، 2005م).

وقد تنامى التضامن الشعبي والدولي مع تنامي انتفاضة الأقصى "الانتفاضة الثانية" وتصعيد قمعها، واعتمد نمو التضامن في الغرب. من ناحية، على علاقته بنشاط المنظمات الفلسطينية في فلسطين ونشاط المنظمات الإسرائيلية التي تعارض الاحتلال مثل الجنود الرافضين للخدمة، وكذلك اعتمد نمو التضامن في الغرب على علاقته بشبكات المنظمات المناهضة للعولمة والليبرالية والمنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، والصحة والتنمية، وفي الدول الغربية التي ساهمت في إنشاء إسرائيل ساندتها ضمن سياستها الاستعمارية، كانت وما زالت حقوق الإنسان مجهولة غير معترف بها من الحكومات، حيث رفضت معاقبة إسرائيل رغم مخالفتها لكل القرارات الدولية الخاصة بحقوق الفلسطينيين، أما المنظمات الداعمة للفلسطينيين، فتأخذ في الاعتبار موازين القوي والثقافة السياسية في مجتمعاتها، وهي تستخدم اساليب وقنوات العمل السياسي في هذه الدول، لمحاولة جذب التعاطف الاكبر للفلسطينيين، من كل من الجمهور والمؤسسات الرسمية والمدنية، رغم الميل التاريخي لهذه المؤسسات الي الانحياز لإسرائيل(عبد الفتاح، 2005م).

لعل سفن كسر الحصار كانت من أهم مميزات الخطوات الجماهيرية والشعبية في 2008م لمحاولاتها لفك هذا الحصار بعد التظاهرات الشعبية الحاشدة؛ فلقد وصلت أربع سفن تحمل على متنها وفوداً من القانونيين والسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان إلى غزة، بهدف ممارسة ضغط سياسي لرفع الحصار. وقالت عضو البرلمان الأسكتلندي "بولين ماكنيل" وهي عضو في الحملة الأوروبية لكسر الحصار إن هدف الحملة هو تشكيل ضغط سياسي على

إسرائيل. كما أن الحملة قررت إقامة أسبوع غزة في مئة جامعة أوروبية "أما الحدث الأكثر زخماً وتأثيراً، فقد تمثل بقوافل شريان الحياة التي انطلقت من أوروبا بقيادة النائب في البرلمان البريطاني عن قائمة الاحترام "Respect" جورج غالوي، وكان آخرها قافلة شريان الحياة 3 التي انطلقت من بريطانيا ثم وصلت تركيا واستقبلت بحفاوة شعبية وجماهيرية بالغة، وبنفس الحفاوة استقبلت في سوريا ومن بعدها الأردن، إلى أن وصلت ميناء العريش، وهناك حصل اعتراضها من قبل الحكومة المصرية، وغيرت من مسارها ومنعت العديد من المتضامنين دخول غزة، وصادرت بعض حافلاتهم ومعداتهم التي أحضروها معهم لأهل غزة. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2008م)، وقد أكد غالوي أن قوافل شريان الحياة ستستمر واللافت للنظر في هذه القوافل على الرغم من الطابع الإنساني الذي تحمله والذي ظل يتمسك به أصحابها، إلا أنها حملت بين طياتها تصريحات سياسية؛ فقد أشاد غالوي في قافلة شريان الحياة الأولى بالمقاومة الفلسطينية ونديد بالعدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على القطاع، وأكد أنه قدم ليكون مع "أبطال المقاومة في فلسطين وحكومة فلسطين" (جريدة القدس، 2009م).

تم تأسيس مكتب لتنسيق نشاط الجمعيات، وظهرت في عدة مناطق في أوروبا تطالب بمقاطعة السلع من المستوطنات الإسرائيلية التي تدخل أوروبا على إنها منتجات إسرائيلية وتستفيد من الإعفاء الجمركي، مخالفة بذلك قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الأراضي المحتلة غير إسرائيلية (مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م).

يذكر البيراوي أن حجم التفاعل من الشارع الأوروبي كبير مع الأزمات التي تقع في فلسطين كالحرب على غزة أو الحصار الإسرائيلي أو اضرابات السجناء عن الطعام وما يجري حاليا من انتفاضة القدس، حيث يكون هناك صدي في الشارع الأوروبي عبر مظاهرات واعتصام أمام السفارات الإسرائيلية، لدرجة أن عدة تقارير إسرائيلية استراتيجية صادرة عن مراكز دراسات معتبره لديهم، تحدثت عن خطر نزع شرعية إسرائيل في الغرب كون إسرائيل مبنية في الذهنية الغربية على أنها دولة ديمقراطية وتراعي حقوق الإنسان في وسط من الدول الديكتاتورية (البيراوي، 2015م: مقابلة).

ويرى البيراوي أن هذا الحراك تقوده مؤسسات مجتمع مدني وغير مقتصر على العرب والمسلمين، فمثلاً في بريطانيا هناك منظمات غير عربية كحملة التضامن البريطانية مع الشعب الفلسطيني التي تأسست عام 1982م وتضم عشرات الآلاف من الأعضاء البريطانيين والمؤيدين منهم قيادات نقابية وشخصيات سياسية وبرلمانية بريطانية وعلى رأسهم رئيس حزب العمل "جيمي كوربن"، والأمر ينطبق في عموم أوروبا لكن الكيان الصهيوني وبحسب تقرير

يسمي "نزع شرعية إسرائيل " يعتبر لندن مركز النشاط والفعالية، وهناك عواصم أوروبية تعتبر مراكز تطرف يميني لصالح إسرائيل مثل عواصم هولندا والنمسا وبولندا (البيراوي، 2016م :مقابلة).

مؤشرات التحول في الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل 2006م-2016م:

لقد بات واضحاً أن الممارسات الإسرائيلية المختلفة تجاه الفلسطينيين وما تبعه من نشاط وفعاليات ومظاهرات كبيرة في مدن وعواصم دول الاتحاد الأوروبي سببت حرجاً للمستويات الرسمية في أوروبا، حيث أن الرواية الفلسطينية باتت تؤثر على الرأي العام في أوروبا وبالتالي تعاطي المستوى الرسمي باتجاه تعبيره عن عدم الرضى، بل ومطالبة إسرائيل بشكل صريح وواضح بإنهاء العدوان ورفع الحصار عن قطاع غزة وثمة أمثلة، منها:

- قامت صحيفة "جورزاليم بوست" الإسرائيلية بإجراء استطلاع للرأي في أوروبا حيث أشار الإستطلاع بأن الأوروبيون لديهم نظرة سيئة عن إسرائيل ويصنف السويد وفرنسا بأقل الداعمين للكيان الإسرائيلي في حين أن 54% من الألمان كانت لديهم نظرة إيجابية بالنسبة لإسرائيل مما يضع ألمانيا في صدارة الدول الأوربية الداعمة لها وهذا ما يفسر عدم مقاطعة ألمانيا لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية، وأظهر هذا الاستطلاع أيضاً بأن بريطانيا تدعم إسرائيل بنسبة 10% وبولندا بنسبة 6%، مما يدل على أن دولة الاحتلال ليس لديها أي داعم جدي في أوروبا ماعدا ألمانيا (منتدى التواصل الأوروبي، 2016).
- كشفت نتائج استطلاع للرأي أعده مركز الهولوكوست لمعاداة السامية في النرويج وتم نشره في جريدة فارت لاند النرويجية تراجع مساندة النرويجيين لسياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الصراع مع الفلسطينيين في الوقت الذي تضاعفت فيه ثلاث مرات معدلات التأييد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بين النرويجيين، وأن نسبه 37% من الأشخاص الذين تم استجوابهم اكدوا درجات مختلفة من التأييد (تراوحت ما بين الاحتفاظ ببعض التأييد وصولاً الي التأييد المطلق مروراً بتأييد محدود) في الوقت الذي لم تتخط فيه نسبه المؤيدين لسياسه الدولة العبرية نسبه ال 13% في درجاتها الثلاثة (موقع الصفاف، 2012م).
- أظهر استطلاع أجرته مؤسسة (اي اس ام) للاستطلاعات لصالح 3 مراكز بحثية في (لندن واكستر والدوحة) أن هناك نوعاً من التحول النسبي في مواقف الأوربيين تجاه اشكالية الصراع العربي الإسرائيلي. وأشار الاستطلاع الذي شارك فيه أكثر من 7 آلاف شخص من بريطانيا وألمانيا وهولندا وإيطاليا واسبانيا إلى تحول في رؤية إسرائيل كدولة ديمقراطية إلى دولة لا تحترم حقوق الأقليات الدينية فيها. ودعت نسبة لا يمكن تجاوز أهميتها إلى إشراك حماس في المفاوضات (45 بالمئة من المشاركين). وأظهر الاستطلاع تزايداً في الوعي

الأوروبي بمجريات الأحداث في المنطقة العربية خاصة فلسطين مقارنة مع استطلاع أجرته جامعة غلاسكو عام 2004 وأظهر أن هناك مشكلة معرفة وفهم لدى الأوروبيين العاديين عن إسرائيل، فهم لا يعرفون إلا القليل عن النزاع الإسرائيلي –الفلسطيني: وكشف الاستطلاع عن أن نسبة 9 بالمئة فقط من الطلاب البريطانيين يعرفون أن الإسرائيليين محتلون غير شرعيين لأراضي الفلسطينيين، وأكثر من هذا عبرت نسبة 11 بالمئة من المشاركين عن اعتقادها أن الفلسطينيين هم من احتلوا الأراضي. وازاء هذا الموقف، جاء في الاستطلاع الجديد أن أقلية من المشاركين لا تزال ترى واجباً على حكومات بلادهم لدعم إسرائيل حيث قالت نسبة (10 بالمئة) أنه يجب على دولهم الاستمرار في دعم إسرائيل فيما ترى أكثر من نسبة 39 بالمئة أن على دولهم الامتناع عن دعم إسرائيل. ويعتقد أن هذا أن التحول في مواقف وآراء الأوروبيين يعود للتحسن الواضح في فهم الأوروبيين لجذور الصراع، فقد أظهرت نسبة 49 بالمئة من المشاركين قدرة على معرفة من هو المعتدي والمعتدى عليه، وحددوا إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة (سما الاخبارية، 2011م).

مواقف شعبية للاتحاد الأوروبي:

وفي فرنسا تظاهر مئات الفرنسيين والعرب في باريس مطالبين برفع فوري للحصار المفروض على قطاع غزة من إسرائيل، وطالب المتظاهرون ايصال المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع عبر ميناء غزة البحري (العودة، 2009م).

وفي إيرلندا، أزال إيرلنديون بضائع إسرائيلية من داخل أحد أهم مراكز التسوق في إيرلندا، تطبيقاً لحملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. وجاء ذلك بعد قرار المجلس البلدي لعاصمة أيسلندا، بمقاطعة البضائع الإسرائيلية عامة، وأقر بالأغلبية على المقاطعة وعدم استيراد المنتجات الإسرائيلية بالمطلق، مؤكداً أن المدينة لن تستورد بضائع إسرائيلية ما دام الاحتلال الإسرائيلي قائماً في الأراضي الفلسطينية المحتلة (منتدى التواصل الأوروبي، 2016م).

حيث أكد رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا (ماجد الزير) وجود انقلاب في المزاج العام الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بعد أن أظهر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة همجية وبشاعة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحق الأطفال والمدنيين. وقال في حلقة الاثنين (2014/9/1م) من برنامج "في العمق" إن العلاقة بين إسرائيل والغرب الأوروبي متينة وراسخة، لكن العدوان الأخير أحدث تغيراً في الموقف الشعبي، ساهم ببعض التأثير على مواقف الحكومات. وأشار الزير – مدير مركز حق العودة في لندن – إلى أن الصورة النمطية السلبية

تجاه إسرائيل في الشارع الأوروبي لم تتغير بصورة مفاجأة ولكن بوتيرة تدريجية منذ مذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982م مروراً بانتفاضة الحجارة ثم انتفاضة الأقصى وصولاً إلى حصار غزة عبر العدوان الأخير على القطاع. وعزا النجاح في تغير الصورة إلى وجود مؤسسات ومنظمات فلسطينية في أوروبا دخلت مرحلة العمل الاحترافي للتعريف بالقضية الفلسطينية وإظهار عدالتها والتشهير بممارسات الاحتلال، بالإضافة لاستخدام "سلاح الإعلام" ووسائل التواصل الاجتماعي التي أثبتت صدقا بخلاف كثير من وسائل الإعلام التقليدية (الجزيرة نت، 2014م).

أكد الزعيم الجديد لحزب العمال البريطاني "جيرمي كوربين"، دعمه لإقامة دولة فلسطينية، وأكد على ضرورة رفع الحصار عن غزة وإنهاء الاستيطان، وذلك أثناء تجمع لأصدقاء فلسطين في المؤتمر (منتدى التواصل الأوروبي، 2015م).

شهدت العديد من المدن الأوروبية مظاهرات وفعاليات تضامنية مع الفلسطينيين في غزة، ومنددة بالعدوان الإسرائيلي، ففي العاصمة البريطانية لندن نظمت عدة مسيرات واعتصامات، قام خلال إحداها المتظاهرون بإلقاء الأحذية أمام مقر رئيس الوزراء البريطاني "جوردون براون" في داونينغ ستريت، تعبيراً عن الغضب والاستنكار لما يحدث في غزة. كما شارك الآلاف في مظاهرة حاشدة أمام السفارة الإسرائيلية في لندن للتضامن مع غزة، تقدمهم النائب البريطاني "جورج جالاوي" George Galloway، والوزير والنائب السابق "توني بن" Tony Benn، ورؤساء منظمات دينية وسياسية واجتماعية. واشتبك المتظاهرون، الذين حاول بعضهم اقتحام السفارة، مع الشرطة التي اعتقلت أربعة منهم (جريدة الحياة، 2009م).

شهدت باريس والعديد من المدن الفرنسية احتجاجات رفعت خلالها شعارات تدين الإرهاب الإسرائيلي، وصمت المجتمع الدولي، كما شهد السويد وبولندا وفنلندا وفنزويلا، مظاهرات واعتصامات احتجاجية طالبت بوقف العدوان الإسرائيلي ووضع حد للحصار المفروض على قطاع غزة (جريدة الدستور، 2009م). وشهدت اليونان اشتباكات بين الشرطة اليونانية والمئات من الذين نظموا مظاهرة خارج السفارة الإسرائيلية في أثينا للاحتجاج على الغارات الجوية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة (جريدة الشرق، 2008م). وفي النمسا، تظاهر أكثر من 2,300 شخص احتجاجاً على الغارات الإسرائيلية. وتظاهر في هولندا، خمسة آلاف شخص في العاصمة أمستردام احتجاجاً على العدوان واستمرار الحصار، ورفع المتظاهرون لافتات تدعو إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وطالبوا بوضع حد لجرائم الحرب الإسرائيلية، ضد غزة (جريدة الحياة، 2009م).

وبات من الواضح أنّ تحولاً قد طرأ على الموقف الشعبي، وهو تحوله من موقف المتضامن مع الشعب الفلسطيني إلى موقف الغاضب على إسرائيل، وهي المرة الأولى التي يظهر فيها كل هذا الغضب على إسرائيل وسياساتها، حتى في تلك الأماكن من العالم التي تعتبر مسرحاً للبروباجندا الإسرائيلية والصهيونية. وتعدّى الأمر تحول المحايدين في الغرب من موقف المتضامن إلى الغاضب على إسرائيل ليصل إلى تحول عدد من الإسرائيليين ممن يعيشون في الغرب من موقع المؤيد لإسرائيل إلى موقع المناهض لسياساتها والرافض لها، وتجلى ذلك في العشرات ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية وهم يحرقون جوازات سفرهم، أمام وسائل الاعلام في شوارع العواصم الأوروبية (مركز الزيتونة، 2009م).

ويرى الدكتور نبيل شعت أن حماس تستفيد من الجاليات والتيارات الاسلامية القوية في الخارج، كما أن إعلام حماس مسنود بالإعلام الإسلامي الخارجي، وهو ناجح، لكنه يدور في فلك الانقسام الفلسطيني. وهذا الكلام أدى إلى تشتت أنصار القضية الفلسطينية، فجماعات الضغط المختلفة في الدول الأوروبية أصبحت منقسمة بين تأييد الفصيلين الاكبرين (فتح وحماس). وقد صعب ذلك كسب الحلفاء على الرغم من الظرف الموضوعي والتعاطف العالمي مع غزة، وتصاعد الصيحات للتصدي للمخالفات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي (وكالة وفا، 2010م).

مؤتمر فلسطينيو أوروبا:

إن مؤتمر فلسطينيي أوروبا هو أحد ثمار مركز العودة الفلسطيني، وهو مؤسسة فلسطينية تعنى بتفعيل قضية فلسطينيي الشتات، والمطالبة بحقهم في الرجوع إلى ديارهم، وهو كمركز يشكل مصدراً إعلامياً أكاديمياً يسعى إلى أن يكون رديفاً للمعلومات والنشاط السياسي للقضية الفلسطينية وخصوصاً مسألة العودة ويتخذ من لندن مقراً له. ومن أهم أهدافه كما ورد في موقعه الرسمي "تعريف الرأي العام في أوروبا وخاصة في بريطانيا بالأبعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الحقوق الفلسطينية الضائعة، والمساهمة في تفعيل قضية عودة فلسطينيي الشتات باعتبارها قضية سياسة أولاً، وإنسانية ثانياً، وباعتبار أنها تشكل قاسماً مشتركاً عريضاً يلتقي عليه الفلسطينيون أياً كانت توجهاتهم السياسية، وفي سبيل ذلك فإن المركز يقوم بحملات إعلامية ودعائية، ويوطد العلاقات العامة والاتصالات مع الساسة وصناع القرار في بريطانيا. لذا فإنه يعود إلى القيام بحملات داخل البرلمان البريطاني وإعلام النواب باهتماماته فيما يمس اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشارك في حشد الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي لممارسة الضغط على الأطراف المعنية (العودة، 2010).

وذكر الدكتور عصام يوسف (رئيس الحملة الشعبية العالمية لدعم غزة) أن الجهود ما زالت مستمرة من خلال قوافل أميال من ابتسامات التي انتقلت من عدة دول وساحات عالمية أبرزها، أوروبا وأمريكا وإفريقيا كان هدفها الاطلاع على معاناة سكان قطاع غزة وحتى ينقل الصورة الحقيقية لما يتعرض له المواطنون هناك إلى أوروبا ودول العالم وكان هدفنا من خلال هذه القوافل البرية والبحرية أن نجعل من هؤلاء المتضامنين الذين كانوا يمثلون النخب والشرائح المختلفة في بلدانهم بمثابة رسل وسفراء وناقلين للمعاناة التي يعيشها سكان قطاع غزة والشعب الفلسطيني إلى العالم، وبالتالي يقوم هؤلاء بتشكيل نواة لجبهة عاملة رافضة للسلوك الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية، ومن خلال حركة التضامن العالمي والتي بدأت ثمارها تظهر في الحراك الشعبي الأوروبي الكبير الذي خرج بشكل غير مسبوق في مسيرات ضخمة عقب الحرب الإسرائيلية على سكان قطاع غزة والتي رفعت شعارات تطالب الدول الأوروبية بالضغط على إسرائيل لوقف العدوان وإنهاء الحصار ومحاسبة إسرائيل (يوسف، 2013: مقابلة).

يتبين مما سبق أنّ الحراك الدولي الشعبي وخاصة الناشطين والمتضامنين نجحت إلى حد ما في إزعاج إسرائيل، حيث منعت دخول الأجانب المتضامنين مع القضية الفلسطينية وطردت المئات منهم، وقامت بقتل بعضهم، ومن بين حالات القتل العمد للمتضامنين "راشيل كوري" في رفح أثناء دهسها بجرافة عسكرية إسرائيلية. وهاجمت سفينة مرمرة التركية التي تعرضت للاعتداء من قبل القوات الإسرائيلية، فقتل عشرة متضامنين وتم اقتياد البعض الآخر للسجون الإسرائيلية.

الخلاصة:

من خلال الدراسة تبين أن هناك ضعف في أداء وتأثير الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية، بينما الملاحظ أن الدبلوماسية الشعبية أكثر تقدماً وتأثيراً في إحداث التغيير في الوعي في المزاج الغربي، وفي إحداث اختراق للساحات العالمية وتحديداً في الاتحاد الأوروبي. ولوحظ أن هناك انفصاماً وعدم توافق في ثنائي الدبلوماسية الشعبية والرسمية في ظل الحاجة الماسة لتطوير أداء كلتا الدبلوماسيتين على قاعدة تكامل الأدوار لصالح القضية الفلسطينية.

وأظهرت الدراسة أن المناكفات والتجاذبات الحزبية والفصائلية والسياسية والجغرافية أثّرت بشكل سلبي على أداء العمل الدبلوماسي الفلسطيني، مما قد يحرف البوصلة تجاه تحقيق الهدف المنشود والمراد له، حيث نصرة القضية الفلسطينية بملفاتها المتعددة بدءاً بالحصار ومروراً بالاستيطان والجدار الفاصل وتهويد القدس وغيرها من الحقوق المنتهكة وانتهاءً بالوصول إلى الحق السيادي السياسي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

ولوحظ أن الخلاف السياسي والانقسام أثّر وشتت الأولويات لدى الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية وتمثل ذلك في عدم جدية السلطة الفلسطينية وسفاراتها وقنصلياتها بالتركيز على قضية حصار غزة لأنها تعتبر غزة خارجة عن صلاحيا سلطاتها. وأبرزت الدراسة أن حصار قطاع غزة يمثل نقطة ارتكاز والانطلاق لإدانة إسرائيل وأن الحصار يعد من أبرز الملفات والأكثرها تماسكاً في ملفات التقاضي الدولية كون الحصار مخالف للقانون الدولي الأنسان، وأوروبا والمجتمع الدولي يدركوا هذه الحقيقة وهذا ما يؤكده المسؤولون الأوروبيون والأمميون من خلال تصريحاتهم ومواقفهم الواضحة برفض الحصار وقد وجهوا نداءات عديدة بضرورة إنهاء الحصار، لكن المشكلة تكمن في عدم امتلاك الاتحاد الأوروبي الإرادة السياسية الحقيقية لإنهاء الحصار ومقاضاة إسرائيل رغم امتلاكها لذلك. كون سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية مقيدة بسياسة خارجية موحدة وكذلك عدم رغبة الاتحاد الأوروبي بإحراج ومقاضاة إسرائيل لعدم نزع الشرعية عنها وكذلك لسعي الاتحاد الأوروبي وعدم رغبته بمواجهة علنية مع الولايات الأمريكية بسبب المصالح الاستراتيجية بينهم.

رغم أن الاتحاد الأوروبي جزء من المنظومة الدولية التي فرضت الحصار على قطاع غزة من خلال وجودها في الرباعية الدولية، وبالتالي بدأت كشريكة في حصار غزة إلا أنه أصبح هناك تطور تدريجي واختراقات لبعض مواقف دول الاتحاد الأوروبي مما انعكس على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحصار، ولكن لم يصل منحنى الخطاب الأوروبي لمستوى يرقى لمعاناة سكان قطاع غزة في ظل استمرار الحصار وإغلاق المعابر، وبالتالي يضع الاتحاد الأوروبي في حرج وتناقض بين النظرية والسلوك.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- السلوك الإسرائيلي مع الفلسطينيين منذ عام 1967م وهو يمارس كافة أشكال التضييق والضغط سواء بالعدوان المباشر أو بالمضايقات على القطاعات، مثل الزراعة والصناعة وغيرها، وامتد هذا السلوك وتوج بفرض حصار مشدد ومحكم على قطاع غزة.
- الحصار ألقى بتداعياته الكارثية على كافة المناحي الحياتية والإنسانية على قطاع غزة، وقوض الأسس البنيوية للحياة في شتى المجالات وحرم الفلسطينيين من أبسط حقوقهم المدنية التي كفلها القانون الدولي.
- ينطلق الاتحاد الأوروبي من مرتكزات ومحددات لعلاقته مع إسرائيل وأهمها دعمها وبقائها وعدم التأثير على مكانتها وهيبتها، وعدم الضغط عليها وإحراجها دولياً بالتوازي مع إطلاق تصريحات خجولة تدعو إسرائيل لوقف ممارساتها العدوانية ضد الفلسطينيين.
- لم يستطيع الاتحاد الأوروبي ممارسة أي ضغوط عملية على إسرائيل لتغير سلوكها مع الفلسطينيين وذلك بسبب عجز الاتحاد عن بلورة سياسة خارجية أوروبية موحدة وكذلك لأن سياسة الاتحاد غير منعزلة عن السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل وهي تتساوق معها.
- على الصعيد الشعبي يوجد تحول نسبي في المزاج العام الأوروبي لصالح الفلسطينيين وهو تجاه تعاطف مع القضية الفلسطينية بشكل عام ومعاناة الفلسطينيين بشكل خاص، وإنّ الموقف الشعبي الأوروبي ساهم بشكل محدود في التأثير على مواقف بعض الحكومات الأوروبية.
- يوجد إجماع من المؤسسات الأممية والمنظمات الحقوقية بأن حصار غزة يعتبر غير قانوني وهو يمثل عقوبة جماعية ضد المدنيين يحاسب عليها القانون.
- يوجد العديد من العقبات والتحديات تقف حائلاً دون تجريم إسرائيل بسبب الحصار رغم عدم قانونيته وأهمها الإرادة الدولية حتى لا تتعرض إسرائيل للعقوبات الدولية وكذلك الانقسام الفلسطيني وعدم جدية القيادة الفلسطينية في رفع قضايا في المحاكم الدولية.
- يوجد ضعف واضح في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي وقصور في عمل السفارات والقنصليات والممثليات في الخارج وهذا ما انعكس على ضعف وعدم تطور المواقف الأوروبية والضغط تجاه مواقف أكثر قوة وجدية ضد إسرائيل.

- بدأت الصورة النمطية لإسرائيل تتغير نسبياً في أذهان المواطن الأوروبي، وأن سياسة التضليل الإسرائيلي للمجتمعات الغربية بدأت تتكشف بسبب الحصار وتداعياته، أو بسبب السلوك تجاه الشعب الفلسطيني بشكل عام.
- يواجه الشعب الفلسطيني العديد من العقبات والتحديات التي تقف حائلاً دون ملاحقة المتهمين الإسرائيليين جنائياً ومدنياً عن جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني تتعلق بعدم إرادة المجتمع الدولي باتجاه تجريم إسرائيل حتى لا تكون عرضة للعقوبات.
- تزايدت في الفترات الأخيرة النداءات الدولية سواء على مستوى جهات أممية أو على مستوى شخصيات دولية تطالب بضرورة إنهاء الحصار ووقف معاناة الفلسطينيين.
- يوجد خطورة واضحة من مأسسة وشرعنة الحصار من قبل المجتمع الدولي في ظل مطالبات العديد من الشخصيات بتخفيف الحصار وتقديم تسهيلات للفلسطينيين وعدم التركيز على إنهائه.
- حال الاختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، دون أن يكون له دور سياسي فاعل تجاه القضية الفلسطينية، ومع ذلك لا ننكر تميز موقفه السياسي عن الدور الأمريكي، وإن لم يكن مستقلاً بالدرجة التي تمناها الاتحاد نفسه، وتمنتها بعض الدول العربية، وخير دليل على ذلك إعلان برلين عام 1999 الذي كان متميزاً بدرجة كبيرة عن المواقف السياسية الأمريكية، لكن هذا التميز لم يصل إلى درجة الاستقلال بل بقي تابعاً لها في كثير من الأحيان.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة الحالية إلى:

- إبراز صورة الاحتلال الإسرائيلي الحقيقية أمام العالم، من حيث السلوك العدواني ضد الفلسطينيين منذ بداية الاحتلال والذي أخذ أشكالاً متعددة بدءاً بالحرب والعدوان ومروراً بالحصار والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني.
- التأكيد على أن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، يمثل عقوبة جماعية وانتهاك واضح لحقوق الإنسان وهو يشكل محطة ونقطة يمكن الاستناد إليها كنموذج للجرائم التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وأنه يجب بذل جهود رسمية وشعبية لوضع ملف الحصار ضمن ملفات التقاضي أمام المحاكم الدولية.
- التأكيد على أن المشكلة الفلسطينية ليست مقتصرة ولا مختزلة في ادخال المساعدات وفتح المعابر رغم أهمية ذلك فالهدف الرئيسي هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي هو سبب رئيس للحصار ولكل ما يتعرض له الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
- استثمار حالة التعاطف الأوروبي وتغير المزاج الشعبي بمزيد من التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والبرلمانات والشخصيات الاعتبارية في أوروبا وشرح معاناة الشعب الفلسطيني والتداعيات المترتبة على الحصار والانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين.
- تشكيل لوبي فلسطيني عربي إسلامي دولي من المتعاطفين والمناصرين للقضية الفلسطينية وتزويدهم بالمعلومات والإحصائيات والتقارير لما يحدث في غزة والأراضي الفلسطينية من انتهاكات، وتفعيل دور الإعلام الجديد وتوظيف التكنولوجيا في إبراز المعاناة.
- عقد ورش العمل داخل البرلمانات والندوات والفعاليات داخل الجامعات والتجمعات للأحزاب والقيام بمظاهرات تحيي المناسبات الوطنية الفلسطينية المختلفة في أوروبا.
- التركيز على العمل التكاملي بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الشعبية "العامة" لتعزيز وتوحيد الموقف الفلسطيني حتى يكون أكثر تأثيراً لدى الأطراف المختلفة وتكون الرسالة والرواية الفلسطينية واحدة وموحدة وهذا يستوجب التوحد وإنهاء الانقسام وهذا يعزز الموقف الفلسطيني أمام الآخرين.
- الاهتمام في الخطاب الإعلامي الفلسطيني الموجه إلى الغرب وبمفرداته، وأن يكون هناك محددات للخطاب تشرف عليها هيئة سياسية مركزية عليا تكون ذات خبرة بمتطلبات العمل

الدبلوماسي وطبيعة المجتمعات الغربية ذات خبرة ومعرفة وتذكير الغرب بالمفاهيم والشعارات الحضارية والأخلاقية التي ينادي بها.

- تفعيل حملات المقاطعة الأوروبية لإسرائيل على عدة مستويات في المجال التجاري والمالي والأكاديمي وتكون مصحوبة بتوعية المجتمعات الغربية بالقضية الفلسطينية.
- التركيز على أن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة هو غير أخلاقي وغير قانوني ويتنافى مع الأعراف والقوانين الدولية، ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالتالي يجب إنهائه بشكل كامل وليس تخفيفه أو تحسينه فهذا يعتبر شرعنة ومأسسة للحصار.
- إنشاء مراكز تهتم بالدراسات الأوروبية أو برامج ماجستير في الجامعات الفلسطينية والعربية والإسلامية

قائمة بالمراجع

أولاً: المراجع العربية

الرسائل العلمية:

- البطش، جهاد شعبان (2003). **الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة**، رسالة ماجستير الطبعة الأولى مكتبة اليازجي غزة.
- الحاج، علي (2005). **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة، ط 1، بيروت.
- الحمضيات، محمد (2014م). **دور الاتحاد الأوروبي في تنمية حقوق الإنسان في فلسطين**. أطروحة ماجستير. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى.
- بني فضل، عصام (2007م). **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.
- درويش، عبد السلام (2013م). **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- عيروط، عصام (2011م). **الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- صلاحات، أنس (2015م). **دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005م-2013م)**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- نبهان سالم ابو جاموس (2014م). **المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الدنمارك، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- فواز الهمص (2004م). **مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد 1991-كامب ديفيد الثانية 2000م**"، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة.
- هشام طافش (2010). **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993 – 2003م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة – فلسطين.

الكتب العربية:

- أبو صبيح، عمران (1989). **القطاع الزراعي واثرة في التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية**، صامد الاقتصادي.
- أبو هيف، علي صادق (1975). **القانون الدبلوماسي**، الاسكندرية، منشأة المعارف.
- الأغا، وفيق حلمي وأبو مدلله، سمير مصطفي (2011). **اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة ضرورة أم كارثة اقتصادية**، جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1.
- الدباغ، اسامة (1989). **الأوضاع الاقتصادية للمناطق الفلسطينية تحت الاحتلال**، عمان.
- الفيومي، أحمد (1994). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الغزالي، أسامة (1992). **العلاقات الخارجية والامن الداخلي**، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها.
- الزور، أسعد عبد الرحمن ونواف (1989). **الانتفاضة، مقدمات، وقائع، تفاعلات، آفاق**، مؤسسة الابحاث العربية، ط1, بيروت.
- الاتحاد الأوروبي (2009م). **مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية**، آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين، دليل ارشادي، القدس.
- البابا، جمال (1996). **دراسة الاستيطان**، مكتب الرئيس، مركز التخطيط.
- الخبراء العرب ذوي الهندسة والإدارة (1985). **آليات الدمج وسبل فك الارتباط** بين الاقتصاد الإسرائيلي والأراضي المحتلة.

- العيلة، رياض، حمد، جميل (2009م). **تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة**، الموقع الالكتروني لمركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2009م). **ثلاث سنوات من العطاء رغم الحصار**، فلسطين –غزة: المجلس التشريعي الفلسطيني.
- الشامي، علي حسين (2011م). **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها**، عمان، دار الثقافة، ط5.
- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (2007م). الدليل الارشادي التدريبي حول مواثيق حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية.
- اللاوندي، سعيد (2002م). **القرن الحادي والعشرين هل يكون امريكيا**، بحث في استراتيجيات الصراع من اجل الهيمنة على العالم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- اورسون، جيفري (1997). **المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية**، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، غزة.
- ايلان بابية (2007م). **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، بيروت.
- بركات، جمال (1985). **الدبلوماسية، ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية.
- برو، شارل سان (2003). **السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي**، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي.
- توام، رشاد (2013). **دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية**، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله.
- الدبلوماسية (ماضيها وحاضرها ومستقبلها
- عسيلة، صبحي (2008). **الرأي العام الإسرائيلي – التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية** .مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- عطية الله، أحمد (1979). **دائرة المعارف الحديثة**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة

- عطية الله، احمد (1979). **مجمع اللغة العربية**، دائرة المعارف الحديثة، مكتبة الانجلو المصرية، ط 2، القاهرة.
- عبد الرحمن محمد واخرون (2011). **إسرائيل والقانون الدولي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت.
- شحادة، رجا (1990). **قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- حماد، كمال (2002). **المحكمة الجنائية الدولية" شؤون الأوسط**، العدد 108.
- صايغ، يزيد (2002). **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت.
- فياض، علي (1999). **التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة، مجلة صامد الاقتصادي**، العدد: 118.
- قاسم، عبد الستار (2002). **القضية الفلسطينية بين 1948م – 1967م، في: دراسات فلسطينية، مكتبة النصر حجاوي، نابلس.**
- محمود بركات (1986). **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 47.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009م). **معابر قطاع غزة شريان حياة ام اداه حصار**، بيروت.
- منصور، أنطوان (1984). **اقتصاد الصمود**، رسالة دكتوراه منشورة ترجمه حنا الغاوي المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت.
- نافع، بشير موسي (2006). **الوضع الفلسطيني الداخلي: سنة التغيير والحصار**، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، بيروت.
- نافعة، حسن (2004). **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
- نبيل الرملاوي (2009م). **الدبلوماسية الفلسطينية واعتماد القرارات في المحافل الدولية**، مجلة سياسات، رام الله، فلسطين.
- نوفل، أحمد سعيد (2002). جريدة الاتحاد اللندنية، **الاتحاد الأوروبي في مطلع الالفية الثالثة الواقع والتحديات.**

- نوفل، أحمد سعيد (1984). **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط ا، الكويت.
- يوسف، خولة محي الدين (2011). **الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في ضوء احكام القانون الدولي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع.

المقالات والدوريات:

- أبو الهيجا، وسام (2010). http://web.muwatin.org/attachment/327/dalal%20bajis%20%2018-12-2010%20prova%205.pdf?g_download=1
- أبو خلف، نايف (2011). **القضية الفلسطينية بين 1973 – 1991**، في دراسات فلسطينية، مكتبة النصر، حجاوي، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- أيوب، حسن (2003). **اتفاقيات أوسلو واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة**، دراسة بحثية.

  http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32
- الحسن، عمر (2011). **تزايد دور الدبلوماسية الشعبية .. البحرين نموذجاً**، https://qusasaat.wordpress.com/2011/05/22/15/
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). **التقرير السنوي لتعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2016). **الخنق مرتان: ممارسة الأجهزة الأمنية الفلسطينية للاعتقال التعسفي في فلسطين**

  http://www.euromedmonitor.org/ar/article/1131
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2013). **حالة المعابر في قطاع غزة.**
- باجس، دلال (2011). **الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله

- بكر، اسلام (2014م). **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة حاكماً ومنظماً جريمة الإبادة الجماعية، الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة نموذجاً 2007مم-2013**. مركز دراسات المجتمع المدني.
- جميل حمد، رياض العيلة (2009م). **تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة**، الموقع الالكتروني لمركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
- حسن، مازن وآخرون (2014م). **تقييم لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه العالم العربي**، جامعة الدول العربية، القطاع السياسي، إدارة أوروبا والتعاون العربي الأوروبي، القاهرة.
- حمدان، أسامة (2010). **المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية**، مركز الزيتونة، ورقة عمل، لبنان، بيروت.
- جيروم سليتر (2002). **انهيار العملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية – اين الخلل؟** دراسات عالمية، ط 1، العدد 45.
- درعاوي، داود (2001). **تقرير جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية**، سلسلة التقارير القانونية، رام الله.
- ريتشارد فولك (2014م). **تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي** الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والعشرون، 13/يناير/2014م.
- سعيد نوفل، أحمد (2003). "**توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام** "، دراسات شرق أوسطيه، العدد 25.
- عكاشة، سعيد (2002). **المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط**، خربشات في جدار صلب، رؤية عربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 148.
- شروع، أسمهان (1998). **دور فرنسا في قيام إسرائيل**؛ مجلة صامد الاقتصادي العدد، 114، كانون الأول.
- عبد الغفور، ياسر (2015). **دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية حول حصار غزة.**
- عبد الغفور، ياسر (2015). **حصار غزة: البدايات – القضايا والتداعيات – المواقف**، مكتبة الألوكة.

- عبد القادر جرادة (2013). **دراسة بعنوان الولاية القضائية الفلسطينية**، الواقع وافاق ملاحقة المجرمين الدوليين.
- عبد الحي، وليد (2014م). السياسة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية 1993-2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- عبد الهادي، مها (2001). انتفاضة الأقصى تعيد النظرية بمستقبل الكيان الصهيوني، تقرير العدد 24-15.
- عثمان عثمان (2011). **القضية الفلسطينية حتى النكبة، في: دراسات فلسطينية**، مكتبة النصر، نابلس.
- عطية فياض (2014م). **جريمة حصار غزة في الفقه الاسلامي**، مقال منشور، موقع صيد الفوائد.
- فريق المناصرة (2011). **أثر حصار غزة على المياه وخدمات الصرف الصحي** (غزة ائتلاف المياه والصرف الصحي والنظافة).
- فارس ظاهر (2010). دراسة موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية، WWW.blog.amin.org/faresdahaher
- قمة انتفاضة القدس (2000م). مركز زايد للتنسيق والمتابعة. دولة الإمارات العربية، 12-22 تشرين الأول/أكتوبر 2000م.
- مبادرة "بلباو" (2008). **دور المجتمع المدني في معركة العدالة من اجل فلسطين**، الاعلام الختامي وخطة العمل. تقرير صحفي صادر عن بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- محمد يعقوب (1988). **الانتفاضة وانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان**، شؤون فلسطينية، العدد 185.
- مجلة العودة (2009م). **تغطية أوضاع غزة في الحصار**، وفعاليات رفعة في العواصم الأوروبية، العدد السادس عشر.
- مجلة قضايا جمعية (2008). **أخبار جمعية**، حيفا: اتجاه – اتحاد جمعيات اهلية عربية.
- مركز دراسات الوحدة العربية (2005م). ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية.
- مركز الزيتونة (2009م). **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، ط1، بيروت، لبنان.

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009م). **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، بيروت.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2010). **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009م). قسم الارشيف والمعلومات، **تقرير معابر قطاع غزة... شريان حياه ام اداة حصار؟** ط2، بيروت.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2009م). **تقرير توثيقي حول انتهاكات حرية التعبير عن الراي والعمل الصحفي في قطاع غزة**، غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2007مم). **الاثار الإنسانية للحصار والاغلاق المفروض على قطاع غزة.**
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2001). تقرير رقم (8) **حول آثار تدمير قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للممتلكات المدنية والحصار الشامل**، فلسطين، غزة، معسكر جباليا.
- مركز حماية لحقوق الإنسان، واصدقاء الإنسان الدولية (2014م). **ثمن الحصار**: تقرير يرصد تداعيات الحصار على حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال 2013.
- مركز مسلك للدفاع عن حرية الحركة (2014م). **تنقل الاشخاص**، ونقل البضائع لقطاع غزة في ظل الأوضاع الحالية في مصر.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة (2009م). **محاصرون**: التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة القدس: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.
- مصطفي، نادية (2005م). ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- مصطفي، نادية (2005م). **ابعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده**، اشكالية الاستمرارية والتغيير، مجلة شؤون عربية ,العدد 121.
- مركز التخطيط الفلسطيني (2011). **التغيرات الإقليمية وأثرها على استحقاق الدولة الفلسطينية**، منتدى غزة الرابع للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- منظمة العفو الدولية (2008). **حصار غزة عقاب جماعي**، لندن.
- وائل سعد (2006). **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت.

- نبية الاصفهاني (1987م). **الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 90.
- فياض، هيثم توفيق (2013). **المساومة القسرية والسياسة الدولية**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان.
- كنفاني، نعمان (2000م). **علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية**، القدس ورام الله، معهد أبحاث 3 السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المواقع الإلكترونية:

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 194، 1948/12/11م. نص القرار. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/687fa8cf-97ba-44c2-870a-068033ae29f5
- الصفدي، طلعت (2012). نحو مؤتمر وطني فلسطيني لرسم استراتيجية جديدة برعاية (م.ت.ف)، موقع حزب الشعب الفلسطيني. http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=5552&x=6
- الاتحاد الأوروبي، 2015 http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/07/20-fac-mepp-conclusions/
- أخبار مصر:30-1-2016م : www.egynews.net
- أمد للإعلام 17-3-2014م www.amad.ps
- انفو سويس (2008). تخفيف مؤقت للحصار الإسرائيلي على غزة،WWW.SWISSINFO.ORG
- الاستيطان الإسرائيلي لقطاع غزة مركز المعلومات الوطني الفلسطيني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx
- الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة(2004). التجمعات السكانية في القطاع. http://www.idsc.gov.ps.
- الأيام نت 15-2-2016م WWW.ALAYAM.COM
- التحرير (2016) http://www.tahrirnews.com/posts/356465
- الحياة الجديدة (2016م) www.alhaya.ps
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008. www.mounahada.org

- الجزيرة نت، 2014 http://www.aljazeera.net/programs.
- الجزيرة نت (2016)
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9b80d6a6-1aef-48e6-a89b-5a2393a11af7
- الجزيرة نت 29-12-2009م www.aljazeera.net
- الدستور (2009م). www.addustour.com
- الشبكة الأوربية – المتوسطية لحقوق الإنسان (2007مم). **الدليل الارشادي التدريبي حول مواثيق حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية**، موقع الالكتروني WWW.AR.EMHRN.NET.
- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (2005م). **مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل:** تعميم حقوق الإنسان ام اخمادها بصفة انتقائية.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (2009م). فعاليات احياء الذكري السنوية الأولي لمعركة الفرقان، صمود وانتصار، فلسطين، غزة.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2008). **تقرير اسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، متاح على الموقع الالكتروني http://pchrgaza.org/ar.
- اللجنة الحكومية لكسر الحصار (2013). **إثر الحصار وهدم الانفاق على الاقتصاد الغزاوي:** دراسة اقتصادية، موقع اللجنة الحكومية لكسر الحصار .متاح على الموقع الالكتروني WWW،GCBS.GOV.PS
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة 1949م
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm
- الادارة العامة للأبنية والمشاريع (2014م). الأضرار الناجمة عن عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة .
- بال سوا الاخبارية :25-2-2016م www.palsawa.com/news

- بيان الادارة العامة للأحوال المدنية في وزارة الداخلية الفلسطينية (2015).
- تقرير معلومات (2008). معابر قطاع غزة ...شريان حياة ام اداة حصار، على الموقع الالكتروني WWW.ALZAYTOUNA.NET.
- حسن ابو نعمة (2007م). **بين الموقف السويسري والأوروبي**، على الموقع الالكتروني التالي WWW.ALGHAD.JO
- حنا عيسى (2011). الدبلوماسية الفلسطينية قوة وديمومة، مقال منشور على موقع مفوضية التعبئة والتنظيم، www.fatehorg.ps.
- حنين عويس (2011). الاتحاد الأوروبي يرحب بالدعوة لإقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967م، موقع ايلاف على الانترنت، www.elaph.com.
- حمادة، معتصم. "اللاجئون الفلسطينيين وحق العودة (2)" http://www.alhourriah.org/?page=ShowDetails&Id=959&table=articles
- حلاسه، عبد الحيكم. "الدور الأوروبي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية" http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm
- جريدة الحياة 1-10-2008.
- جريدة الحياة 4-1-2009م.
- جريدة الراي 11- 9-2014م WWW.alray.ps
- جريدة اللواء، عمان 27-1-2009مWWW.AL-LIWA.NET
- جريدة القدس العربي 30-4-2008.
- جريدة القدس 16-2-2008.
- جريدة القدس 9-3-2009م.
- جريدة الشرق 30-12-2009م.
- جريدة الشرق 1-6-2010.
- جريدة الشرق الأوسط 11-5-2010.
- جريدة الشرق، قطر30-12-2008.
- جريدة الوطن، السعودية 30-4-2010.
- جريدة هآرتس الإسرائيلية 22-9-2008.

- جمال زحالقة، كوارث أسلو في القدس، أكتوبر/2010

https://paltoday.ps/ar/post/92265

- خارجية الإتحاد الأوروبي تؤجل مناقشة تقرير يتناول الاستيطان في القدس وعزلها عن الضفة الغربية

.htmمhttp://www.ansar-alquds.net/news/newsnov2005

- زاهر البيراوي (2016م). الاسلام اليوم. www.islamtoday.net
- ساسا بوست (2016م) /http://www.sasapost.com/siege-history
- سمر ابو ركبة(2010). اتفاقية أوسلو، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني

.http://pulpit.alwatanvoice.com/articles

- صلاح الدين، عبد العاطي (2007م). مقالة بعنوان: الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948م، منشورة على موقع الحوار المتمدن، الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817
- شبكة محيط 25-2-2009مWWW.INBAA.COM
- عبد الحي، وليد (2007مم). "الوضع الدولي والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.
http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/PlsStrRep/STR2007_all.pdf2
- عبد العاطي، محمد (2005). الموقف الأوروبي من غقامة الدولة الفلسطينية
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/03ca021e-df6b-46ff-a724-84285e448c59
- عبد الله، عبد الله وحبش، صخر وآخرون (2005). **الموقف الأوروبي اتجاه قضية القدس**

http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=13516

- فلسطين اليوم، https://paltoday.ps/ar/post/83460/
- فارس ظاهر، موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية: دراسة، مدونة شخصية، متاح على الرابط: http://cutt.us/HqNx..

- مبعوث الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، 2010
http://eu-un.europa.eu/articles/en/article_9792_en.htm
- منتدى التواصل الأوروبي (2015).
http://europalforum.org.uk/ar/post/647
- منتدى التواصل الأوروبي (2016).
http://europalforum.org.uk/ar/post/1197
- منتدى التواصل الأوروبي (2016م).
http://www.palsawa.com/news/2016/05/09/main/68579.html
- منتدى التواصل الأوروبي (2016م)
http://europalforum.org.uk/ar/post/1101
- منتدى التواصل الأوروبي (2016م)
http://europalforum.org.uk/ar/post/1150
- منتدى التواصل الأوروبي (2016م)
http://europalforum.org.uk/ar/post/1255
- محمد الشيخ (2004). دراسة المستوطنات في قطاع غزة، موقع دنيا الوطن.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/04/29/5136.html
- مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، 2016م
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/01/18-fac-conclusions-mepp//
- مجلس الأمن الدولي (242)، الصادر بتاريخ 22 نوفمبر/1967م
http://www.un.org/Depts/dpi/palestine/ch3.pdf
- مؤمن شحادة (2009م). عقيدة الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق ، نشرت على موقع اجراس العودة الالكتروني ، الرابط www.ajras.org
- موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر 17-2-2010.
- موقع العودة الفلسطيني (2010). www.alawda.eu
- موقع الغد الاردني(2012). http://www.alghad.com/articles/549393-
- موقع بديل المركز الفلسطيني (2014م). http://www.badil.org
- موقع جمعية ياردم إلي (2013). http://www.yardimeli.org.ps/ara

- موقع الصفاف الالكتروني (2012)

http://www.safsaf.org/word/2012/juni/31.htm

- موقع سما الاخبارية http://www.samanews.com
- موقع وكالة الرأي الفلسطينية (2013).

http://alray.ps/ar/index.php?act=post&id=106725

- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966م)

http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx

- مركز أنباء الأمم المتحدة، (2009م). **الأمين العام يطالب إسرائيل بإنهاء حصار غزة،** موقع الأمم المتحدة، متاح على الموقع الالكتروني: http://cutt.us/XF0x.
- موقع فلسطين أون لاين (2010). http://felesteen.ps/details/9565
- موقع الرسالة نت (2015). http://alresalah.ps/ar/post/46059
- موقع البرلمان الأوروبي (2010). www.europarl.europa.eu
- موقع البرلمان الأوروبي(2014م). http://amgadalarab.com
- موسوعة المقاتل من الصحراء (الانتفاضة الفلسطينية الثانية) http://www.moqatel.com.
- مركز راشيل كوري (2014م). www.rachelcenter.ps
- منبر فلسطينيي الشتات (2013). pct-eu.org/ar
- منظمة العفو الدولية (2010). الاختناق: قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي ، كانون الثاني /يناير .www.amanesty.org.
- منذر رجب (2006). مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج من أوروبا.
- مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة. "نبذة عن العلاقات الأوروبية مع فلسطين".

http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/index_en.htm

- وثيقة شومان ارجع إلى غريش، ألان. "الاتحاد الأوروبي ومسالة ألاجئين"،26-01-2008.

http://www.group194.net/?page=ShowDetails&table=studies&Id=1112

- وكالة فلسطين اليوم الاخبارية (2010).

http://paltoday.ps/ar/post/82421/100

- وكالة معا الاخبارية 31-12-2015 www.maannews.net
- وكالة معا، 2010م
http://www.maannews.com/Content.aspx?id=291997
- وكالة وفا، حق الشعوب في تقرير المصير /قرار الجمعية العامة
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8254
- وكالة شمس نيوز 16-2-2016م WWW.SHMS.PS
- وكالة الرأي للإعلام، قمة بروكسل في تشرين ثاني/نوفمبر 1973
http://alray.ps/ar/index.php?act=post&id=112433
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" حق الشعوب في تقرير المصير، قرارات الجمعية العامة، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8254
- وكالة سما الاخبارية 10-2-2016م WWW.SAMANEWS.COM
- هشام ساق الله، 1998، مطار غزة الدولي.
https://hskalla.wordpress.com/2012/11/22/%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%BA%D8%B2%D9%87-/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A
- هيومن رايتس ووتش 26-12-2010 www.hrw.org

المقابلات الشخصية:

- أديب زيارة (2015). الخبير في الشأن الأوروبي، مقابلة حول المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، الساعة 8 مساءا.
- جمال الخضري (2015). رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، مقابلة حول تداعيات الحصار، الساعة 2:30 ظهرا.
- حسام شاكر (2015). خبير دولي في الشأن الأوروبي، مقابلة حول دور الدبلوماسية الفلسطينية في انهاء حصار غزة، الساعة 1ظهرا.
- رامي عبده (2015). رئيس الموصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، مقابلة حول الابعاد القانونية لحصار قطاع غزة، الساعة 12 ظهرا.
- عصام يوسف (2015). رئيس الهيئة الشعبية العالمية لدعم غزة، مقابلة حول الجهود الدولية لكسر الحصار، الساعة 4 عصرا.

ثانياً: المراجع الانجليزية

- Brown, Nathan J. (2008). **Sunset for the Two – State Solution?**. Foreign Policy, Carnegie Endowment for International Peace.
- Gerald de la Pradelle (2000م). **La Competence UniverselleIn Herve Ascencio, Emmanule Decaux and Alain Pellet,** Droit International Penal،Paris.
- Germany ، Israel (2008). The Economist, Vol 386.
- Gilboa، Eytan (2006). **Public Diplomacy: The Missing Component in Israel's Foreign Policy**. Israel Affairs. Vol. 12, no. 4.
- John, Robert and Hadwi, Sami (2004). **The Palestine Diary (1945- 1948م)**, Foreword by Arnad. J. Toynbee، Palestine Research Center.
- Kenneth C. Randall (1988). **Universal Jurisdiction under International Law**، Texas Law Review.no.66**.**
- Melissen, Jan (2005). **The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations.** New York: Palgrave Macmillan.
- Shihabi, Muzna (2006). **Palestinian Public Diplomacy: from Camp David II to the ICJ Ruling on the Israeli Wall**. Master Thesis, Berzeit University.
- Tiedemann، Anna (2005). **Branding America an Examination of U.S. Public Diplomacy Efforts After September 11، 2001.** Boston Tufts University, The Fletcher School.
- Vanity Fair magazine. **The Gaza Bombshell**, April 2008, http://www.vanityfair.com/news/2008/04/gaza200804
- Ziara, Adeeb (2013). **European Union's Foreign Policy toward the Palestinian Islamic Resistance Movement (Hamas). Inconsistencies and Paradoxes.** Open Research Exeter (ORE), Dissertation, University of Exeter.